مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٣)

المرأة العربية

في المواجهة النضالية والمشاركة العامة

أحمد جابر — فاضل الربيعي

خالد علي عبد الخالق — نادية سعد الدين

سمير عبد الرحمن هائل الشميري — نيفين عبد المنعم مسعد

هيفاء زنكنة

المـرأة العربيـة

فـي المواجهـة النضاليـة والمشاركـة العامـة

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة/ أحمد جابر... [وآخ.].

١٦٧ ص. ـ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥٣)

ISBN 9953-82-100-3

١. المرأة العربية. ٢. المرأة في السياسة. ٣. المرأة في التنمية. أ. جابر، أحمد. ب. السلسلة.

305.42

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦

المحتويـــــــات

مقدمــة ٧

القسم الأول
المرأة في حراك النضال التحرري العربي

الفصل الأول : نساء أبو غريب: بزوغ مجتمع اغتصاب نموذجي في العراق الجديد (إعادة بناء الرواية الناقصة عن فضيحة سجن أبو غريب) ..... فاضل الربيعي ١١

الفصل الثاني : المرأة الفلسطينية في مواجهة العنف والتمييز ..... أحمد جابر ٣٥

الفصل الثالث : المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الأمريكي ..... هيفاء زنكنة ٥٧

القسم الثاني
المشاركة بالعمل البرلماني

الفصل الرابع : المرأة والانتخابات البرلمانية اليمنية ..... سمير عبد الرحمن هائل الشميري ٨١

الفصل الخامس : المرأة في انتخابات مجلس الشعب المصري لعام ٢٠٠٥ ..... نيفين عبد المنعم مسعد ٩٩

القسم الثالث

المرأة وفعاليات التنمية السياسية والاجتماعية العربية

الفصل السادس : مستقبل دور المرأة الأردنية في التنمية السياسية
في ضوء السياسات المعلنة ..... نادية سعد الدين ١١٩

الفصل السابع : المرأة الإماراتية . . .
بين التمكين والتهميش ..... خالد علي عبد الخالق ١٤٥

مقدمـــــة

. . . وتبقى قضية المرأة ومشاركتها في الحياة العامة ومدى تأثرها، وتأثيرها بالتحولات السياسية والاجتماعية القائمة في الوطن العربي. . تبقى محور المتابعة والاهتمام والرصد، ليس باعتبارها موضوعاً يتصل بالمشهد السياسي وآفاق التحول فحسب، بل لأن الحد الفاصل الذي كان قائماً بين مسألة تحرر المرأة وتمكينها من ممارسة دورها في حراك النضال الوطني التحرري، وبين تمكنها الفعلي من اختراق حواجز التعطيل والتهميش، أضحى يوماً بعد آخر، أوهى من أن يحول دون تحقيق انطلاقة حاسمة في إطار هذه المسألة، فالحديث عن حرية المرأة لم يعد موضوعاً بذاته. لقد حل خطاب بديل آخر، يتجاوز كثيراً تلك الإشكالية، ليدخل في تفاصيل الدور ومعطياته، وليرسم أمام المجتمع بأسره ومن دون تميز في الجنس، المهمات والأدوار لكل المجتمع على حد سواء. .

وفي هذه المجموعة من الدراسات حول المرأة في الوطن العربي، يقدم مركز دراسات الوحدة العربية مساهمة فاعلة في الاتجاه الذي يفضي إلى توسيع دائرة النقاش حول أهمية المشاركة الفاعلة والشاملة للمرأة في الحياة العامة، ومن موضوع دور المرأة في حراك النضال التحرري العربي ومواجهتها لمسؤولياتها في الدفاع عن الحرية والسيادة، إلى موضوع المشاركة في العمل البرلماني العربي والذي تظهر جوانب إيجابية منه في أكثر من بلد عربي، وصولاً إلى متابعة الإنجازات التي تحققت، بنسبة وأخرى على مستوى التنمية السياسية والاجتماعية، والبحث عن دور مستقبلي للمرأة، دور متصل بعملية النهوض والتقدم. . يمكن أن تتوضح معالم حالة جديدة تتشكل في مسار بناء الوطن وتقدمه. . .

إن مجموعة الدراسات التي يشملها هذا الكتاب تطل على أوجه متعددة من واقع المرأة العربية ودورها الراهن، وهي بالتالي تفتح باباً للنقاش حول جوانب متعددة ومتباينة عن قضية المرأة، وهو نقاش لا يتصل بدور المرأة العربية وحدها، بل هو شاغل عام يحيط بهذا الجيل والتحديات التي تواجهه. . ولنقرأ ماذا يواجه المرأة في فلسطين وفي العراق، كذلك في مصر واليمن والمغرب والسودان. . وفي كل بقعة من الوطن العربي، لنجد أنه مهما اختلفت وتنوعت الصورة، تبقى الغاية واحدة، وهي البحث عن الحرية، والتمكن من ممارسة الدور والمسؤولية في البناء والتقدم.

مركز دراسات الوحدة العربية

القسم الأول

المـرأة فـي حـراك النضـال التحـرري العربـي

الفصل الأول

نساء أبو غريب:
بزوغ مجتمع اغتصاب نموذجي في العراق الجديد
(إعادة بناء الرواية الناقصة عن فضيحة سجن أبو غريب)(*)

فاضل الربيعي(**)

«نرجوكم هاجموا السجن بكل ما تملكون من أسلحة. دمروا السجن واقتلونا معهم (مع الأمريكيين). بالله عليكم افعلوا هذا لأن بطوننا امتلأت بأولاد الزنى».

هذا هو باقتضاب شديد فحوى النداء الذي حملته رسالة امرأة عراقية، تعرضت لاعتداء جنسي في سجن أبو غريب، ووصلت سراً في آذار/ مارس ٢٠٠٥، وكان لها صدى يفوق كل وصف تقريباً في مختلف الأوساط الاجتماعية والثقافية والسياسية؛ إذ قلما حظيت رسالة أو قصاصة مهرَّبة من معتقل سري في العراق بهذا القدر من الاهتمام والتعاطف. الرسالة بعثت بها سيدة تدعى «نور»، وبالطبع فقد وصلت بطريقة سرية نجهلها تماماً، كما تجهلها كل الأطراف التي تلقت نسخاً منها، بما فيها جريدة **براءة** التي يصدرها المرجع الشيعي آية الله الحسني البغدادي(١) من النجف الأشرف، ومجلة **المجتمع** الصادرة في بغداد(٢). السيدة العراقية الأسيرة تعرضت، وأخريات معها، إلى عمليات اغتصاب منتظمة قام بها الجنود الأمريكيون

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٦ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)، ص ١٧ ـ ٣٦.

(**) باحث عراقي مقيم في هولندا.

(١) انظر أحمد الحسني البغدادي، في: **براءة**، ١٥/ ٢/ ٢٠٠٥.

(٢) انظر: **المجتمع** (شباط/ فبراير ٢٠٠٥).

المكلفون حراسة وإدارة السجن. ومما له دلالة، في هذا النطاق، أن شكل الإرسال جرى بواسطة النسخ اليدوي الذي لم يعد سائداً أو مألوفاً اليوم مع تطور وسائل النسخ العصرية، بما يعني أنه لا يزال فعالاً في المجتمع. ويبدو أن هذه الطريقة البدائية في إبلاغ الجمهور العام ببعض الأحداث ومخاطبته، وحتى تحريضه، قد ساهمت وإلى حدٍّ بعيد في وصول الرسالة، لا إلى الأفراد والجماعات غير المنظمَّة، وإنما كذلك إلى الصحافة المحلية والمنتديات العامة. كما وصلت نسخ من الرسالة وبسرعة غير متوقعة إلى أوساط ربما كان من المتعذر بلوغها في ظروف أخرى، مثل الهيئات الدينية والسياسية.

وذلك يعني أن الرسالة انتشرت بواسطة النسخ اليدوي المكثف الذي قام به مئات الناسخين المجهولين في عدد من المدن العراقية. كان توقيتها، بحد ذاته، لافتاً للاهتمام ومثيراً بالنسبة إلى الباحثين والدارسين الاجتماعيين، وقد يضاعف من قيمتها وأهميتها، فهي مؤرخة بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أي بعد نحو عامين من الاحتلال، ونحو عام من تفجّر فضيحة أبو غريب، إثر نشر تقرير الصحافي الأمريكي الشهير سيمور هيرش في جريدة **نيويوركر** *(New Yorker)* بعنوان: «المنطقة الرمادية: كيف انتقل برنامج سري للبنتاغون إلى أبو غريب»[٣] وقد كشف فيه للعالم ما سوف يعرف بـ ـ «فضيحة أبو غريب».

لقد خاطبت السيدة المجهولة التي تسنّى لنا الاطلاع على رسالتها قبل نشرها في الصحف المحلية العراقية، العراقيين جميعاً من دون أن تسمّي أحداً بعينه، وطلبت منهم، إذا ما كانوا يملكون السلاح، أن يهبُّوا لمهاجمة السجن الرهيب وتحطيمه لتحرير السجينات. يذكّرنا هذا الطلب بنفحته التحررية المنعشة بالهجوم الجريء والشهير إبان الثورة الفرنسية الكبرى على سجن الباستيل. ولولا بعض التباين في محتوى الخطاب والفارق الزمني، وربما بعض الظروف، لبدا التماثل مذهلاً بين نداء الثورة على السجن الذي أطلقته سيدة فرنسية، وشبيهه نداء السيدة العراقية. في ذلك الهجوم، كانت هناك بطلة شعبية فرنسية صعَّد الفرنسيون شعرياً من صورتها الأسطورية، لأن اسمها ارتبط بالدعوة إلى تحرير السجناء وتحطيم السجن. ولكن السيدة العراقية، وبخلاف ما فعلت الفرنسية، دعت في الآن ذاته، وفي ما يبدو لحظة جزع لا حدود لها، المهاجمين لا إلى الاكتفاء بتحطيم السجن أو قتل السجّانين الأمريكيين وحدهم،

---

(٣) سيمور هيرش، «المنطقة الرمادية: كيف انتقل برنامج سري للبنتاغون إلى أبو غريب،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ٣٨، نقلاً عن: Seymour Hersh, «The Gray Zone: How a Secret Pentagon Program Come to Abu Ghraib,» *NewYorker* (24 May 2004).

بل أيضاً إلى أن يقتلوهن معهم غسلاً للعار، لئلا يلحق بهم الخزي إنْ هم تخلّوا عن الحق في القصاص من جريمة الزنى.

جريمة الزنى هذه وقعت وتكررت في السجن مراتٍ لا تحصى من دون رادع.

هذه الرسالة، ومن منظور الدعوة إلى تحرير السجينات، تلزمني ـ كباحث ـ بإعادة بناء رواية سيمور هيرش الناقصة عن فضيحة أبو غريب والتي لن تكتمل في نظري أبداً من دون تسليط ضوء كاشف على الجانب المسكوت عنه في القصة كلها، ففي الجانب المظلم من القمر يكمن النصف الآخر من الحقيقة. إن شعور الضحايا بالذنب، من جراء جرم لم يقترفوه بإرادتهم، وهو ما يُطلق عليه ماركوس: الشعور بالخطيئة من دون ذنب، لا يمكن أن يحول اهتمامنا عن الجوانب الأكثر مأساوية في الفضيحة خارج نطاق ما هو شخصي فيها، ولصالح الجانب الجماعي في المأساة. بيد أن إعادة بناء القصة سوف يستلزم، مع ذلك، تحليلاً خصباً وخلاقاً للرسالة وللظروف والملابسات، وبدرجة أكبر من ذلك، للأفكار السقيمة التي حوَّلت جرائم الاغتصاب الوحشي إلى سياسة رسمية للاحتلال. وهذا ما سنقوم به في سياق النصّ.

أولاً: من التاريخ إلى الواقع: الجنس نقطة ضعف الآخر

لا تسلط رواية هيرش الضوء على عمليات انتهاك أعراض النساء العراقيات في قسم السجينات في سجن ابو غريب. وهي لا تثير بأي شكل من الأشكال هذا الجانب من القصة، مع أنه الجانب الأكثر أهمية وحيوية وخطورة فيها، وذلك لتضمنه وقائع وفصولاً وأحداثاً مرعبة تمّ بصورة مخجلة التستُّر عليها ومواجهة الداعين إلى الكشف عنها بالصمت المطبق والتضليل المتعمد. بدلاً من ذلك تكتفي الرواية الأمريكية بسرد الوقائع السرية وغير المعروفة عن أساليب تعذيب السجناء من الرجال وإهانتهم، وحدود مسؤولية البنتاغون عن ممارسات الإذلال البشع وانتهاك كرامة المعتقلين. وفي المقابل، تفضح رواية هيرش بجرأة الدور الذي يلعبه المقاولون المدنيون في عمليات الاستجواب السرية.

إذا ما تخيَّلنا نصّ هيرش في صورة بناء من طابقين، فإن ما تمكنّا من رؤيته أخيراً ليس سوى الطابق العلوي من عالم الرجال المهانين والمُذلّين، بينما ظل الطابق السفلي، حيث النساء الشقيّات، موصداً في وجهنا بمزلاج حديدي. لقد تعذَّر علينا الاطلاع على أسرار هذا الطابق، وأصبحنا بحاجة إلى رواية جديدة تروى بصوتنا هذه المرة لا بصوت الآخر.

بدأت فصول فضيحة أبو غريب (الرجالية) تتكشف في الثالث عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أي بعد بضعة شهور من احتلال بغداد، عندما سلَّم شاب يعمل في سلك الشرطة العسكرية يخدم في السجن، ويدعى جوزيف داربي، إلى قسم التحقيقات الجنائية التابع للجيش قرصاً مدمجاً (CD) مليئاً بالصور لرجال عراقيين تعرضوا خلال فترات متواصلة بعد احتلال بغداد في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لأشكال فظيعة من التعذيب، شملت أنماطاً شاذة من التعديات الجنسية وتخللتها ممارسات لاأخلاقية فاضحة. هذه الصور هي السجل الحقيقي وشبه الكامل عن الفضيحة. وخلال ثلاثة أيام كان تقرير قسم التحقيقات الذي تلقى الوثيقة، قد وجد طريقه إلى دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الذي أبلغ بدوره الرئيس بوش بالقضية[٤]. أما فصول فضيحة ابو غريب (النسائية) التي ما يزال البنتاغون يواصل تكتمه عن حقيقتها، على الرغم من نشر مئات الصور للنساء المغتصبات على شبكة الانترنت، فإنها ستظل في أقبية الطابق السفلي وفي أدراج الغرف المظلمة، حتى من دون الاعتراف بوجود تاريخ مدوّن أو وثائق تخص الواقعة.

في هذا النطاق من المسألة، ثمة نزاع سينشب ذات يوم حول التاريخ المدوّن للجريمة. المجرمون غالباً ما يقومون بإتلاف الأدلة ومحو آثار جريمتهم. ولكن الضحايا غالباً أيضاً ما يتمكّنون في النهاية من عرض أجسادهم كدليل دوَّنَ المجرمون فيه تاريخ جريمتهم. على هذا النحو يتحوَّل الجسد إلى مصدر لتاريخ مضيّع قصداً.

ومع ذلك، فالجميع يعلم أن الفضيحة النسائية ولدت في اليوم نفسه واللحظة نفسها التي ولدت فيها الفضيحة الرجالية. إن جوزيف داربي، المجنَّد في الشرطة العسكرية يملك النصف الثاني من رواية هيرش، ولكنه قد لا يملك الوسائل والأدوات التي تمكنه من رواية القصة بنفسه. إن كل ما نشر حتى الآن من صور الجريمة على شبكة الإنترنت، وما رافق ذلك من تعليقات في الصحافة، قد لا يشكل سوى الجزء المبتور أو المُجتزأ والمقتطع من الرواية، وإنْ كان يحتوي مشاهد فظيعة لعمليات تعذيب وممارسات لاأخلاقية للسجينات، فما دام يخلو من تعليق ومعطيات موثقة وشهادات حيّة وأرقام، كما هو الحال مع الجزء الخاص بالسجناء من الرجال، فإن قدرته على إعطاء تصوّر دقيق عن سلوك الاحتلال ستبقى محدودة، وربما في درجة أدنى مما هو مطلوب عادة من الوثائق. لسوف يظل موضوع انتهاك أعراض

(٤) المصدر نفسه.

النساء العراقيات طيَّ الكتمان في أروقة البنتاغون، ولكن ليس إلى الأبد، لأن رسالة السيدة نور، ستلعب منذ الآن، دورها كاملاً كوثيقة بديلة دامغة.

في الواقع لم يكن موضوع اغتصاب النساء مسألة مطروحة في سائر التحقيقات التي دارت مع المتهمين في هذا الوقت ـ عندما نشر هيرش تقريره ـ باستثناء ما نشر من صور للنساء الضحايا. وهذا ما يؤكد ويدعم فكرة وجود حرص وإصرار استثنائيين لدى إدارة بوش على حجب الحقيقة عن العالم بخصوص الجزء المفقود من قصة الفضيحة.

١ ـ من وراء حجاب

في منتصف تموز/ يوليو ٢٠٠٣ كانت قد انصرمت ثلاثة شهور فقط ثقيلة وكابوسية بشكل لا يصدق على سقوط بغداد وانهيار البلاد وغرقها في الفوضى، عندما تلقيت على الهاتف في منزلي في هولندا بعض المعلومات العمومية والأولية عن وضع السجينات العراقيات في أبو غريب. كانت المعلومات شحيحة وربما مشوّشة في خضمِّ أحداث متلاحقة وعنيفة. ومع ذلك، فقد كان من الواضح أن أسلوباً جديداً في انتزاع المعلومات من المعتقلين قد بات مُطبقاً على نطاق واسع من قبل قوات الاحتلال الأمريكي، لا في السجون وإنما كذلك في معسكرات الاعتقال التي يستخدمها الأمريكيون كمحطات تحقيق موقتة قبل نقل المعتقلين إلى السجون. في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، وبناء على طلب عبد الباري عطوان رئيس تحرير صحيفة **القدس العربي** الصادرة في لندن، سافرت إلى باريس للقاء شخصية عراقية بارزة من أجل المساهمة في إعداد شهادة سياسية عن الأوضاع الراهنة في العراق.

في هذا الوقت كان عبد الجبار الكبيسي الشخصية الوطنية البارزة عائداً لتوّه من بغداد وقد تجمعت لديه معلومات وشهادات حيَّة ومن مصادر موثوقة عن تجاوزات وممارسات الأمريكيين. في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر أصبحت هناك أول شهادة حيَّة جاهزة لأن تأخذ طريقها إلى وسائل الإعلام، وتتضمن تأكيداً قاطعاً بحدوث تعديات، أوله على السجينات العراقيات. تضمنت شهادة الكبيسي التي قمت بتسجيلها، وبحسب[٥] بعض الأرقام الدقيقة نسبياً عن أعداد السجينات، ولكنها تضمنت، وهذا هو الأمر المهم والمثير، أوّل تأكيد عراقي مدوّن بحصول عمليات اغتصاب مبكرة للنساء والأطفال (كان هناك اتهام رائج بين العراقيين عن اعتداءات

(٥) انظر عبد الجبار الكبيسي، في: **القدس العربي**، وكراسة من منشورات **نداء الوطن**.

جنسية قام بها الجنود البولونيون على أكثر من خمسة وأربعين من الأطفال القاصرين).

بيد أن قصة نساء أبو غريب لم تحظ، مع ذلك، بالقدر اللازم من الاهتمام، وجرى على نحو محزن ويدعو إلى الاستغراب تجاهل متعمد للوقائع المشينة. اليوم وبعد مضي أكثر من عامين على الاحتلال، بالكاد توجد لدينا معلومات دقيقة عن أعداد الضحايا من النساء والأطفال.

كان عليَّ أن أرتب لقاءً عاجلاً مع مراسل وكالة رويترز ومحطة بي.بي.سي. (B.B.C.) في بغداد، وهو صحافي عراقي حصل على شهرة واسعة بعد تغطيته الممتازة لمعارك الفلوجة في نيسان/ ابريل ٢٠٠٤، وأصبح الشاهد الوحيد تقريباً على ممارسات الأمريكيين هناك. أبلغني المراسل في لقاء جرى بيننا في دمشق، أن حوادث الاغتصاب هذه باتت شائعة في سجن أبو غريب. وقد ارتأى المراسل الصحافي (في شهادة خاصة قدمها إلى هذا البحث بناء على طلبي الشخصي)[٦] أن المعلومات المتوافرة حتى نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، أي بعد عام من الاحتلال، كانت تشير إلى وجود ٢٥ امرأة في سجن أبو غريب جرى اعتقالهن ونقلهن إلى السجن في خضم الفوضى. هذا على الأقل ما بدا أن قوات الاحتلال تعترف به بصورة أو بأخرى. لكن تظاهرات عارمة تمّ تنظيمها، وكانت لا تزال تتواصل بأشكال مختلفة كل يوم حتى مطلع العام ٢٠٠٥ في منطقة الكرخ في بغداد، وفي الفلوجة والرمادي كبريي مدن محافظة الأنبار والموصل، ظلت تركز على مطلب الإفراج عن السجينات فوراً.

جاءت التظاهرات الصاخبة بعد تلقّي الأهالي في مطلع كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠٠٤، وبعد مرور عام على الاحتلال، نسخاً من رسائل تم تهريبها من السجن وبشكل خاص من إحدى السجينات وتدعى فاطمة، قبل أن تعقبها بوقت قصير في شباط/ فبراير رسالة أخرى من السيدة نور. هذه الرسائل والتظاهرات ساهمت في إعادة طرح موضوع نساء أبو غريب من جديد. يقول المراسل إن خطباء المساجد أثناء صلاة الجمعة في العديد من المدن العراقية أخذوا يتناولون قصة اغتصاب النساء في خطبهم، ويحثّون المجتمع على التحرك لوضع حدٍّ لهذا النمط الشاذّ من التجاوزات. وحين استجابت جماعات عشائرية ودينية ومنظمات حقوقية لفكرة التحرك، جرى تشكيل الوفود للقاء أعضاء مجلس الحكم الموقت (المنحلّ). لقد كان إنكار وجود سجينات سياسيات ثابتة في اللقاءات التي جرى تنظيمها مع الوفود، وهي في

(٦) شهادة شخصية يحتفظ الكاتب باسم صاحبها لظروف وأسباب خاصة ويكتفي بالإشارة إليها (وثيقة خطية بتاريخ ٩/ ٤/ ٢٠٠٥).

الأصل سياسة أمريكية منهجية سرعان ما تراجعت، على الأقل في أوساط السياسيين العراقيين الموالين للاحتلال، وذلك لصالح القول بأن عددهن لا يتجاوز ٧ نساء. غير أن وصول رسالة مكتوبة باسم السجينات أعاد من جديد طرح مسألة وجود ٢٥ امرأة تعرضن بانتظام للانتهاك الجنسي.

يضيف المراسل في شهادته: في وقت تالٍ أبلغتْ إحدى السجينات السابقات، وهي سيدة تضع خماراً أسود على وجهها، وأمكن الوصول إليها بواسطة أحد أقربائها في منطقة أبو غريب القبائلية، صحيفة فرنسية عن وقوع حالات اغتصاب، وأن السجينات كنَّ يتعرضن بالفعل لما يمكن اعتباره عمليات اغتصاب منتظمة وذات طابع نمطي. كانت هناك سجّانة (مجنّدة) أمريكية، وكنا مجموعة من النساء ـ تقول السيدة من وراء الحجاب للصحيفة الفرنسية ـ ومساء كل يوم تأتي السجّانة ومعها عدد من الجنود ويتمُّ تجريدنا من الملابس لتبدأ الحفلة. وعندما كنا نمتنع ونقاوم، كان الجنود ينهالون علينا عندئذٍ بالضرب بواسطة الهراوات. وفي أحيان كثيرة كان الضرب يتركز على أطراف الأيدي والأرجل وتسدّدُ اللكمات إلى وجوهن.

لقد ألقى الأمريكيون القبض على السيدة صاحبة الرواية بتهمة أن زوجها من قادة المقاومة، وكان من الواضح أنهم استخدموا على نطاق واسع أسلوب التهديد الجنسي لا من أجل الحصول على معلومات مباشرة من المعتقلين، بل من أجل إرغام نشطاء المقاومة العراقية على الاستسلام. كان الابتزاز واضحاً بما فيه الكفاية في هذا السلوك. يقول لي مراسل رويترز: أثناء معارك نيسان/ ابريل ٢٠٠٤ في الفلوجة وبعدها بقليل، قام الأمريكيون بمداهمة منزل في حي الجولان بحثاً عن خميس سرحان المحمدي، وهو عضو قيادي في حزب البعث العربي الاشتراكي وأحد نشطاء المقاومة (قبل اعتقاله بعدة أشهر). لم يتمكن الأمريكيون في هذه الغارة من إلقاء القبض على الرجل المطلوب، ولكنهم شاهدوا مصادفة شابة تبلغ من العمر٢٢ عاماً كانت لا تزال في اليوم الثالث من شهر العسل. ولم يكن من الملائم بالنسبة إليهم العودة من دون صيد ثمين.

لقد اقترح أحد الجنود إلقاء القبض على الفتاة، فاستشاط الأهالي غضباً، وخرج عشرات الآلاف منهم (ومعهم أهالي الفلوجة والرمادي) في تظاهرات عارمة تطالب بالإفراج عن الفتاة. طوّق المتظاهرون معسكراً للقوات الأمريكية في المنطقة، وهددوا بأن تظاهراتهم ستستمر إنْ لم يفرج عن الفتاة. لقد أصبح التهديد الجنسي أسلوباً شائعاً في ممارسات الجنود الأمريكيين، ولم يعد مقتصراً على السجون الرهيبة المنتشرة في

العراق (بوكا في البصرة، وسجن مطار بغداد، والحبانية)، ففي الخامس والعشرين من آذار/ مارس ٢٠٠٥، وعلى الرغم من الصدمة التي تركتها فضيحة أبو غريب في العالم كله، قامت وحدة خاصة كانت تطارد أحد نشطاء المقاومة، وهو مهندس شاب أفلت من أيدي المهاجمين ثم قتل في ما بعد، بمهاجمة منزل عائلته في منطقة الصقلاوية شمال الفلوجة. لقد نظمت وحدة خاصة هجوماً ليلياً مباغتاً على منزل عائلة المهندس الشاب بعد منتصف الليل. وعندما اكتشفت القوة المهاجمة أن الشخص المطلوب لا يقيم مع عائلته، قام أفرادها على الفور بإلقاء القبض على والدته المسنة مع طفل صغير لا يتجاوز عامه السابع، حيث جرى نقلهما إلى سجن الحبانية. وحتى الأسبوع الأخير من آذار/ مارس ٢٠٠٥ كانت التجاوزات التي يقوم بها الجنود المهاجمون لا تزال معتمدة بصورة رسمية وتحظى بالقبول من جانب القادة العسكريين، فهي تمثل من وجهة نظرهم استمراراً في أساليب معتمدة من البنتاغون لانتزاع المعلومات. في الخالدية، مثلاً، قام الجنود الأمريكيون، أثناء مداهمة ليلية لأحد المنازل في هذه المدينة البدوية الصغيرة، بتجريد سيدة من ملابسها في تهديد صريح بالاغتصاب إنْ هي امتنعت عن الإدلاء بمعلومات، وهو ما يوضح إلى أي حدٍّ يجري استخدام أساليب التهديد الجنسي من أجل انتزاع المعلومات من المعتقلين والموقوفين، كأن دوي فضيحة أبو غريب لم يُحدث أي أثرٍ لصدمةٍ أخلاقيةٍ ممزقةٍ للوجدان الأمريكي.

٢ ـ السجن والمسجد: الاغتصاب بوصفه استراتيجية عسكرية

إن الإحالة الحاذقة على الثقافة التي قام بها سيمور هيرش في محاولته لتفسير سلوك المتهمين السبعة بأعمال انتهاك جنسي ضد السجينات العراقيات (وهم في الغالب من رجال الشرطة العسكرية والمجندين)، يمكن أن تساعد في بناء أرضية ملائمة لا لقراءة وتحليل رسالة السيدة نور، وإنما لقراءة هذا السلوك من منظور العقيدة العسكرية الأمريكية في الحرب. لقد أصبح العدوان الجنسي على النساء في العراق، المستمر والمتواصل بشكل متعمد، مرتبطاً بشكل وثيق مع العدوان العسكري عليه. ومن النادر، إذا ما عاد المرء إلى التاريخ الإمبريالي المكتوب، والمروي بطريقة تفصيلية جيدة، رؤية مثل هذا التلازم في أي حرب سابقة، بين استعمال الجنود والسلاح والعتاد الحربي الهائل في عملية قرصنة عسكرية عدوانية شاملة للاستيلاء على هذا البلد، واستخدام السلوك الجنسي المشين ضد النساء. من شأن هذا التلازم أن يجعل الرابطة التي تجمع بين العنف والانتهاك الجنسي في أي حرب أمراً لا فكاك منه. إن التحريض ـ المباشر من جانب القادة العسكريين ـ على ممارسة سلوك جنسي مشين

ضد النساء، ووقوع هذه الممارسات من قبل الجنود والشرطة العسكرية، ليسا تماماً مجرد أمر عرضي، بل هما لب سياسة السيطرة على السكان بواسطة استغلال ما يدعى «نقطة الضعف»، أي شعور السكان بالعار والخزي. إنه جزء عضوي من سلوك متعمد، أعمُّ ومُنهج في استراتيجية الإخضاع.

وهذا ما يجعل من سلسلة التعديات اللاأخلاقية في مطار بغداد وأبو غريب ومساجد الفلوجة، بمنزلة عملية واحدة كبرى مؤلفة من حلقات عدَّة، تستكمل قوات الاحتلال من خلالها عمليتها الحربية المستمرة وتقوم بتطويرها. وذلك ما يفسر لنا على أكمل وجه مغزى التصميم الفظيع على مواصلة اعتقال وانتهاك أعراض النساء حتى أثناء اقتحام المدن (يفترض بالطبع على الأمريكيين كقوة احتلال، كما إنهم مطالبون بأن يراعوا أثناء العمليات الحربية القاعدة التي ثبتتها اتفاقات جنيف: تحييد وحماية المدنيين). هذا السلوك المشين، المصمّم بصورة قصديَّة فاضحة ضد مجتمع النساء، من أجل الحصول بواسطة الهتك العنيف والشرس للأعراض على معلومات تمكِّن قيادة الاحتلال من فرض السيطرة، هو في خاتمة المطاف، وكما بينت سلسلة الوقائع، سلوك مراقب ومهيمن عليه وتحت الإشراف المباشر وليس سلوكاً عابراً وفردياً. إنه جزء فعال في الخطة العسكرية. إن أي محاولة لتبريره أو التخفيف من وقعه هو تضليل وخداع .

حين تصبح الانتهاكات الجنسية في بلد كالعراق سياسة ذات طابع استراتيجي، لا مجرد حالات فردية معزولة ناجمة عن التدني في معرفة ثقافة البلد وتقاليده الوطنية، أو نتيجة الضعف في التدريب أو الكفاءة، أو تراخي درجة الانضباط والالتزام بالتعليمات، فإن السلوك المشين يغدو نوعاً من عقيدة. كانت الفكرة الاستشراقية الحمقاء القائلة إن نقطة الضعف الكبرى والمركزية عند العرب هي الجنس، لأنهم يشعرون بالعار والخزي من تعرض نسائهم للانتهاك، مادة حديث دائم ومتواصل بين المحافظين المؤيدين للحرب في واشنطن خلال الأشهر التي سبقت الغزو في آذار/ مارس ٢٠٠٣. وكان كتاب **العقل العربي** لرفائيل باتاي، المؤلف اليهودي العنصري، هو انجيل المحافظين الجدد، كما لاحظ هيرش[٧]، فهو يتضمن فصلاً مقيتاً وسطحياً مملوءاً بالمغالطات التاريخية عن العرب والجنس. ما يقوله الكتاب ينطوي على تبسيط أخرق: العرب لا يفهمون سوى لغة القوة، وأن أكبر نقاط ضعفهم هي الشعور بالعار.

(٧) انظر عبد الجبار الكبيسي، في: **القدس العربي**، وكراسة من منشورات **نداء الوطن**.

هذه الطريقة في فهم العراق والعرب هي التي مهدت الطريق لارتكاب الجريمة في أبو غريب وقادت الجنود إلى ممارسة الجنس داخل مساجد الفلوجة[٨] وهي ذاتها التي ستقود رجال البنتاغون إلى اختطاف الجزء الخاص بالنساء من قصة الفضيحة.

إن التاريخ الجنائي العراقي بالكاد يعرف قصصاً حقيقية عن حالات اغتصاب وقعت في البلاد، وثمة في هذا النطاق المحدود قصص مبعثرة وعديمة القيمة عن حوادث شهدت تعرض نساء عراقيات لعدوان جنسي من قبل عراقيين مارقين أو متهتكين. والأدق أنه لا يعرف هذا النوع من الجرائم على النحو الذي جرى تطبيقه في أبو غريب.

كانت جرائم أبو غريب الجنسية مستوردة بأدقّ المعاني تطبيقاً حرفياً لجرائم وممارسات مماثلة تشهدها المدن والسجون الأمريكية بانتظام ويعرفها المجتمع الأمريكي والغربي عموماً، بينما تبدو مثل هذه الجرائم في التاريخ الجنائي العراقي وكأنها من دون أي سياق منطقي. جرائم الشرف في تاريخ هذا البلد تكاد تتمحور وتنحصر في موضوع واحد: علاقة عابرة بين امرأة ورجل، ينجم عنها حمل يتسبب في قتل المرأة في الغالب، بينما يفلت الرجل من العقاب أو ينال قصاصاً مخففاً. ولذا تبدو قصة الاغتصاب في أبو غريب برمتها جديدة تماماً وصاعقة بالنسبة إلى مجتمع محافظ مثل المجتمع العراقي.

القصة بدأت مع التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مع احتلال بغداد، ولكنها لم تنته بعد، لأن فصلاً إضافياً أنجزه الجنود الأمريكيون في مساجد الفلوجة مؤخراً يمكن أن يؤدي إلى مضاعفات أخلاقية أو يضيف أبعاداً جديدة تجعل من فضيحة السجن أقل أهمية من فضيحة تحويل المساجد إلى أمكنة عبث مفضلة. ومهما يكن من أمر، فإن توسيع نطاق السلوك الجنسي المشين، بحيث يشمل مسجد المدينة وسجنها معاً، أي يقوم بدمجهما معاً في فضاء جغرافي واحد، من شأنه أن يدعم وجود هذه الانتهاكات، وأن يخرج بها إلى العلن على الرغم من كل تدابير السرية. إنه التوسع الجغرافي الذي سوف يرغم المنتهك على الكشف عن جريمة انتهاكه.

من بين أكثر الأدلة قوة على أن سلاح الاغتصاب استخدم بشكل منهجي في

---

(٨) شهادة شخصية يحتفظ الكاتب باسم صاحبها لظروف وأسباب خاصة ويكتفي بالإشارة إليها (وثيقة خطية بتاريخ ٩/ ٤/ ٢٠٠٥).

سياسة فرض السيطرة داخل العراق ما حدث في الفلوجة أثناء اجتياحها الأخير. يكشف عزيز جبر شيال، مدير مركز بغداد لحقوق الإنسان، في حديث مع صحيفة **آفاق عربية**[٩] ونشر في شبكة البصرة على الإنترنت[١٠] النقاب عن وقوع ١٤٩ حالة اغتصاب داخل مساجد الفلوجة وحدها. يقول جبر في ردِّه على سؤال: هل تمكنتم من زيارة الفلوجة عقب اقتحامها؟ للأسف ـ يقول جبر ـ لم يتمكن الفريق الميداني الخاص بالمركز من الدخول إلى المدينة بسبب منع القوات الأمريكية له. لقد اعتدوا على الفريق بالضرب وجرى طرده من المدينة، بيد أننا تمكنّا من الحصول على تقارير خاصة تؤكد أن قوات الاحتلال انتهكت أعراض ١٤٩ امرأة داخل المساجد.

يتضمن هذا التقرير الخطر والمفجع معلومات يصعب إنكارها نظراً إلى الشواهد الكثيرة على الانتهاك والقسوة. دمار هائل، تخريب فظيع لكل شيء، حتى شبكات المياه الصالحة للشرب. لقد ألحق الأمريكيون بالمدينة خراباً لن تخرج منه حتى بعد مضي سنوات من العمل على إصلاح البنى التحتية. وإلى هذا كله، تم تلويثها باليورانيوم المشع، كما ضربت بأنواع من القنابل (كانت تترك دخاناً قاتلاً يدعى «الصبيان ذوي السيقان الطويلة»)، بحسب ما نقلته وكالات الأنباء. ولكن التقرير، في الإطار ذاته، يتضمن توثيقاً لحالات اغتصاب جرت خارج أسوار سجن أبو غريب. وهذا هو الجديد في الرواية.

تقع الفلوجة فعلياً في الفضاء الجغرافي لسجن أبو غريب الرهيب، وتربطها به شبكة طرق زراعية، فضلاً عن طريق سريع يصل ما بين بغداد والمحافظات. إن لهذا الأمر دلالة خاصة. لقد نقل الأمريكيون سلوك الاغتصاب الجنسي، كسياسة رسمية في استراتيجية السيطرة على المناطق، من زنازين السجن المغلقة إلى المدينة ومحيطها مروراً بالمسجد. وبذلك فإنه نوع جديد وغير مسبوق في المدينة، يعملون على تدنيسها وتهشيم كل قدسية محتملة لها (كانت الفلوجة ولا تزال في أنظار العراقيين رمزاً مقدساً للمقاومة البطولية). وبذلك فإنهم، وعبر هذا النقل الميداني للعنف الحربي الممزوج بالسلوك المشين، يقومون عملياً ببناء مجتمع النساء النموذجي الذي تنقلبُ فيه طهارة المسجد إلى دنس، ويتحول فيه مكان العبادة إلى مكان موبوء، ملوّث ومتسخ ومملوء بالقاذورات. ولعل المشاهد المحزنة التي نقلتها الفضائيات لمساجد الفلوجة، وقد تحولت إلى أماكن ملوّثة بفعل القاذورات

---

(٩) انظر مقابلة مع الدكتور عزيز جبر شيال بعنوان: «٢٨٠ ألف عراقي.. في سجون الاحتلال!،» **آفاق عربية**، (آذار/ مارس ٢٠٠٥).

(١٠) انظر: موقع البصرة (شبكة البصرة) على الإنترنت في: ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٥.

والأوساخ والأتربة الناجمة عن الدمار، تعطي صورة دقيقة إلى حد ما عن مغزى التلويث وحجمه وحدوده والغرض منه.

بيد أن وقوع حالات الاغتصاب داخل المساجد، وهو أمر لا شبيه له في أي حرب سابقة، من شأنه أن يجعل من هذه المعلومات مصدر فضيحة أخلاقية وثقافية كبرى. إن ملاحظة سيمور هيرش السديدة عن كتاب **العقل العربي** (انجيل المحافظين الجدد الذين صمموا هذه الحرب وقادوا الغزو بحماسة تماثل الحماسات العاطفية للحروب المقدَّسة في الماضي)، تكتسب قيمتها التطبيقية من هذه الواقعة المروّعة، ذلك أن مجتمع النساء الجديد المُدنّس واللاأخلاقي الذي ستجري فيه أكبر عملية لاختبار إمكانيات السيطرة على السكان بواسطة الاستخدام المزدوج للسلاح وعمليات الاغتصاب الجنسي، أي بواسطة ذلك المزيج العنيف من القوة العسكرية واستغلال نقطة الضعف الثقافي، بحسب تصورات رفائيل باتاي، إنما هو المجتمع الوحيد الذي يمكن تطوير جغرافيته باستمرار، بحيث يصبح قابلاً للتمدد في مساحات إضافية، وليغدو هو نفسه المجتمع المرغوب فيه. وهذا هو بالضبط الوضع الحقيقي لسجن أبو غريب وامتداده الجغرافي: مساجد الفلوجة.

لقد أصبح المسجد امتداداً للسجن بفضل هذه الاستراتيجية. إنه السجن النموذجي للمسلم، سواء أكان امرأة محجّبة أم رجلاً. بهذا المعنى، فإن الوظيفة الحقيقية للانتهاك الجنسي للنساء المحجّبات داخل المسجد، إنما هي دمجه ومماهاته مع السجن. وبذلك يتحول المسجد إلى زنزانة، مثله مثل الحجاب في تصورات الأمريكيين له.

يسلط تقرير جبر الأضواء الكاشفة على نمط الانتهاكات، فيلاحظ أن الجنود والضباط الذين يتولّون التعذيب في سجن أبو غريب ينتمون ـ في غالبيتهم ـ إلى المسيحية الصهيونية، وهذا جليّ في حالة سجن آخر هو سجن المطار (مطار بغداد) وفي سجن قصر السجود. الأخير يستحق وقفة تأملية: إنه من قصور الرئيس صدام حسين الفخمة، وكان، ويا للمفارقة. . . مادة للشائعات الأمريكية عن وجود أسلحة الدمار الشامل تحت أحجاره العملاقة. الآن لم يعودوا يبحثون عن أسلحة في قصور صدام، بل عن نساء محجّبات. ثمة سجن ثالث يدعى سجن بوكا في أم قصر. إنه من المعتقلات الرهيبة التي لم يكن العراقيون قد سمعوا بها من قبل. الآن تحوَّل الميناء الجميل المطل على الخليج إلى سجن. يقول جبر: كانوا يتركون السجناء من دون استحمام طوال شهر في طقس صيفي حار لا يطاق، وفي ظروف شديدة القسوة. بعد ذلك يأمرون السجناء رجالاً ونساء بالاستحمام الجماعي. في هذا الحالة يصبح مجتمع الاغتصاب النموذجي مكتملاً من حيث معماريته الاجتماعية، فهو ينقل

الاختلاط بين النساء والرجال إلى مرحلة العري البدائي الكامل، وينجز من دون تردد العودة إلى العُرية الأولى: ربي كما خلقتني.

في الحالات المعروفة التي يتضمنها التاريخ الجنائي العراقي ثمة معطيات ووقائع كثيرة عن وقوع عدوان جنسي على النساء، ولكن هذه الحالات لا تشير، ولا بأي صورة من الصور، إلى هذا المزيج المريع من التهتك والفجور والقسوة، بينما أصبح التاريخ الجنائي الجديد لمجتمع الاغتصاب الذي يبنيه الأمريكيون في العراق، يشير أكثر فأكثر ومن دون انقطاع، إلى أن حالات العدوان هذه أضحت وسيلة أو أداة لا لانتزاع المعلومات فحسب، وإنما لتدريب المجتمع المحتل بأسره على تقبل ثقافة أخرى، ثقافة الاختلاط العاري والعودة إلى العُرْية الأولى للإنسان. وعلى الأرجح ترتبط مثل هذه الانتهاكات بشكل وثيق، كما يبيِّن التاريخ الجنسي للكولونيالية الأوروبية في آسيا وأفريقيا، وكما يوضح التاريخ الجنسي للإمبريالية الأمريكية في كوريا واليابان والفيليبين، بدرجة تعاظم نفوذ وسيطرة القوة المحتلة، إلى الحدِّ الذي يصبح فيه اعتداء الجنود على نساء البلد المحتل جزءاً من نظام السيطرة الثقافية. وهذا ما يكسب النموذج العراقي خصوصيته وفرادته بين سائر النماذج الأخرى.

لاحظ هيرش أن الفكرة القائلة إن العرب ضعفاء بشكل خاص إزاء الامتهان الجنسي، هي التي لعبت دوراً محورياً في تشكيل وعي رجال البنتاغون والمحافظين الجدد لموضوع العراق، وهي التي كانت باعثاً من أكثر البواعث فعالية في تطوير نظام انتزاع المعلومات أو ما يسمى «البرنامج الخاص». ولكن هيرش لم يلاحظ أن هذه الفكرة هي لبّ النموذج الذي يرغب الأمريكيون في رؤيته، وقد أُنجز في الشرق الأوسط: مجتمع اغتصاب مستسلم لقدره.

أهلاً بكم في العراق الجديد.

ثانياً: استعادة التضامن: عندما يصبح الموت تجسيداً أعلى للحرية

قصة السيدة نور تستحق أن تروى بالمقدار ذاته من المرارة التي طبعتها بطابعها الخاص. ولكن الصور القاسية التي تتضمنها تستحق، في المقابل وبكل تأكيد، إخضاعاً فعالاً لتحليل خصب يخطو بها إلى ما وراء حدود الجرائم التي شهدها سجن أبو غريب ضد النساء، مع علمنا أن ما من قصة أكثر فظاعة من قصة الاغتصاب الذي وقع هناك. ما جاء على لسان السيدة العراقية مكن، على أية حال، عدداً كبيراً للغاية من العراقيين من أن يدركوا بصورة أفضل بعض الحقائق المتعلقة بموضوع تعرّض السجينات للاعتداء، وخصوصاً في ظل نظام التكتم الشديد الذي تعتمده

إدارة السجن إزاء حالات الانتهاك، وإنكارها المتواصل وقوع اعتداءات مشينة. مؤخراً، وبفضل هذه الرسالة، تكشّفت الحقيقة، وتبيَّن أن سجن أبو غريب الرهيب ليس مكاناً لتعذيب واعتقال الرجال وحسب، بل هو مكان لاغتصاب النساء الأسيرات والمعتلات أيضاً، فهل ذلك هو حقاً ما أثار كل هذا الحنق والغضب عند العراقيين وأشعل فيهم روح الثأر والقصاص ورماح القنوط؟ أم أن قصة الاغتصاب كانت معروفة أصلاً على نحو ما وبشكل مشوّش خالٍ من المعطيات الضرورية، وأن كل ما فعلته الرسالة هو أنها جاءت في الوقت المناسب لتقرع الناقوس بقوة لا أكثر ولا أقل؟ الرسالة فضلاً عن كشفها هذا الجانب المأساوي تتضمن إشارة صريحة إلى حدوث حالات حمل (سفاح). هاكم ما تقوله نور:

«بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أهلي وإخوتي الشرفاء في الرمادي والخالدية والفلوجة. إلى جميع الشرفاء في العالم. سلام من الله عليكم. قال تعالى في كتابه العزيز ﴿**يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم**﴾[١١] صدق الله العظيم.

رسالة من أختكم نور من سجن اليهود في أبو غريب. من أين أبدأ أيها الشرفاء؟ يعجز القلم عن الوصف، أأصف لكم الجوع وأنتم تأكلون، أم أصف لكم العطش وأنتم تشربون، أم أصف لكم السهر وأنتم نائمون؟ أم أصف لكم عراءنا وأنتم تلبسون؟ يا إخوتي، عندما نرى قلاباتكم[١٢] وسياراتكم تنقل مواد البناء، وعندما نقرأ هوية السيارة، فإذا هي تحمل اسم أهلي ومحافظتي، فأقول راجعة إلى نفسي: إن أهلي وإخوتي قد باعوا أعراضهم بمالهم. الدولار الأصفر[١٣]، ولكن أتذكر الشرفاء وأبكي على حالي. ماذا أصف لكم مما نلاقي من العذاب والضرب المبرّح حتى نحفظ لكم العرض ونصون الأمانة؟ فأين أنتم يا علماء الدين؟ هل نسيتم الرسالة التي جاء بها الصادق المصدوق[١٤]، القاسم محمد (ﷺ)؟ إن نسيتموها بسبب الدينار الذي تتقاضونه من اليهود، فسوف نوقفكم أمام الواحد الأحد، فنحن أمانة في أعناقكم.. سألتكم بالله ومن تقع بيده هذه الرسالة من العلماء أصحاب المنابر الشرفاء الذين يخافون يوماً تنقلب فيه القلوب والأبصار، وهذه أمانة يجب أن تنقلوها

---

(١١) **القرآن الكريم**، «سورة محمد،» الآية ٧.

(١٢) حول رسالة نور: وردت بعض الكلمات غير المفهومة. قلاباتكم: تعبير يستخدمه العراقيون في الإشارة إلى (سيارات الحمولة).

(١٣) الأصفر: لا يستخدم العراقيون هذا التعبير إلا في معرض التهكم.

(١٤) المصدوق: المُصدق.

على منابركم أيها الشرفاء . . . تذكروا يوماً كنتم تنظرون(فيه)[١٥] إلى إخوانكم في فلسطين . . . إننا نعاني ما نعاني عندما ننظر إلى اليهود وهم يريقون الخمر أمامنا ويهتكون أعراضكم كالحيوانات المفترسة ويسرحون ويمرحون مع اللاتي[١٦] هانت عليهن أعراضهن... أيها الشرفاء كم مرة تموتون؟ أعراضنا هتكت، وملابسنا تمزقت، وبطوننا جاعت، ودموعنا جارية، ولكن من ينصرنا؟ لا أريد أن أودّعكم . . وقبل أن أودعكم أقول لكم : **اتقوا الله في أرحامكم فقد امتلأت بطوننا من أولاد الزنى.** وقبل الوداع أقول للشرفاء، **إذا كنتم تمتلكون الأسلحة فاقتلونا معهم داخل السجون أسالكم الله . . . أسألكم الله.**

أختكم في الله : نور»

ثمة أمر محيّر وشديد الإثارة في هذا النداء الحزين.

ترى الطلب، منظوراً إليه على أنه صادر عن نساء سجينات مغتصبات يتوجّهن إلى مخاطبة رجال مجهولين ستقع الرسالة بين أيديهم في النهاية وطلب القصاص منهم : أن يهبُّوا لقتلهن غسلاً للعار سوية مع المجرمين؛ يبدو هذا الطلب منظوراً إليه من خلال سياقه وعبر التاريخ الجنائي في العراق غريباً بعض الشيء، فالأمر المألوف في جرائم الشرف، كما تخبرنا وقائع لا حصر لها في هذا التاريخ، أن النساء يتعرضن للقتل على أيدي أقرباء من الدرجة الأولى (أخ، أو ابن عم . . . الخ) وليس على أيدي غرباء. كما إن جرائم الشرف تكاد تكون متماثلة حتى في أدق تفاصيلها الشخصية والخاصة بطرق وأشكال القصاص.

ما تثيره الرسالة هو أمر آخر يتعلق بروح التضامن.

إن الإحساس بروح التضامن بين العراقيين، حتى في هذا النوع من الحالات، لا يزال عارماً وقوياً على الرغم من التمزّقات الوجدانية والثقافية والشروخ السياسية، فنادراً ما شعروا بأنهم يفتقدون إلى روح التضامن. ولذلك يتبدّى الرجال في أعين النساء في المجتمع، وفي هذه الحالة بالنسبة إلى النساء السجينات، بوصف مواطنيهن ـ جميعاً ـ من قرابات الدرجة الأولى التي من حقها وواجبها إنزال القصاص بالضحية وجلادها على حد سواء، وأنهم يتحملون المسؤولية الأخلاقية عن إنزال القصاص وإحقاق الحق.

---

(١٥) فيه : كلمة تمت إضافتها من جانبنا لتستقيم الجملة.

(١٦) اللاتي : تم تصحيح الخطأ الإملائي أو الطباعي في النص الأصلي.

هذه النظرة إلى المسيء، ومن العراقيين من دون النظر إلى عامل القرابات الدموية أو الاعتداد به، هي موضوع مثير للاهتمام، فمن حقهم جميعاً إذاً، ومن واجبهم الأخلاقي كذلك، بالعرف والثقافة التقليدية الراسبة في المجتمع، أن يلعبوا الدور نفسه الذي تلعبه القرابات الدموية المباشرة. وبكل تأكيد، حين يصبح هذا الإحساس بالتضامن الجماعي عند الضحايا طاغياً وحقيقياً، فإنهم إنما يحققون عبر مأساتهم الشخصية وحدة المجتمع كله. هذه الوحدة التي دمّر المحتلون مادتها الصمغية، وفككوا روابط الطبقات والجماعات من داخلها، سوف تصبح بفضل الدعوة إلى القصاص موضوعاً من موضوعات الرسالة. وذلك هو السرّ الغامض القابع خلف إحساس العراقيين الذين كانوا يتبادلون نسخاً من هذه الرسالة، بالغضب والعار والحنق، ويعتبرون أنفسهم أنهم مسؤولون جميعاً بالفعل عن تحرير السجينات المعذبات.

غالباً ما يتطلع مجتمع الضحايا المعزولين والمغتصبين إلى هذا النوع من المساعدة، فالحرية قد تكون هدفاً يمكن الحصول عليه بواسطة الموت. إن الرغبة بالموت في المجتمعات الفقيرة والضعيفة، ومجتمعات العالم الثالث عموماً، وحيث يلعب الإسلام دوراً محورياً في ثقافاتها، هي اللغز الذي سوف يظل عصياً على ثقافة الآخر ووعيه وفهمه لهذه المجتمعات. لن يفهم أبداً كيف، ولماذا، تحدث عمليات الاستشهاد، وتحت أي شرط ثقافي تطلب الضحية أن تموت مع جلادها في قصاص واحد؟ وكيف ولماذا يكون الموت مطلباً مماثلاً للحرية؟

ومن بين أكثر القرابات التي يؤسس لها هذا النوع من الرسائل، عبر موضوعها الخاص والحساس بشكل مفرط، بين الأفراد في المجتمع من جهة، وبين الأفراد ومجتمع الضحايا المعزول من جهة أخرى، أهمية وضرورة، بشكل استثنائي، تلك التي تبزغ في مجال اللغة، وفي نطاق خلق روابط ووشائج ثقافية جديدة. إن هذا النوع من الرسائل يؤسِّس قرابات لغوية مدهشة بين كلمتي «الحرية» و«الموت». مثل هذه القرابة التي تبلغ حدود التماهي بين كلمتي «الحرية» و«الموت» في سلوك وثقافة المجتمع العربي (البدائي وغير المتحضِّر بالأمس غير البعيد، وبالطبع غير الديمقراطي اليوم) هي الأحجية التي أخفقت سائر الكولنياليات البيضاء في فهمها منذ القرن ما قبل الماضي وحتى اللحظة، وكانت باستمرار مفتاح كل انتصار وتحرر وطني في العالم الثالث برمته. وهنا يكمن مغزى التضامن في ما بين العراقيين وهم يتبادلون الرسالة، ويتشوّقون للحظة الهجوم على سجن أبو غريب لتحرير النساء. أخيراً ها قد بدا التمرين الأول تحضيراً للهجوم المنتظر.

١ ـ مجتمع النساء: الرجل الأبيض في مخدع الحريم

عندما تبلغ درجة الانتهاك هذا الحدّ الفظيع من الشعور بالألم في «مجتمع النساء» المعزولات عن العالم كلياً، فهذا يعني أن الاعتداء الجنسي ليس تماماً مجرد اعتداء يقع في نطاق حالات فردية عابرة حدثت، سواء بسبب ضعف وسوء التدريب على إدارة السجون، أو بسبب انعدام الوسائل الفعالة في الرقابة على سلوك السجانين. إنه انتهاك فظٌّ يتجاوز نطاق المبررات بكل يقين. والأهم من ذلك أنه لا يبدو متعارضاً تماماً مع قيم وثقافة القوة المهيمنة. ألم يجر اغتصاب الرجال في الزنزانات المجاورة؟ على الضدّ من ذلك، يصبح دليلاً على أن القوة المهيمنة، وفي سياق محاولتها فرض قيمها وثقافتها بالقوة أو الترويج الدعائي لأفكارها ومفاهيمها ورؤاها للعالم والتاريخ والحياة الاجتماعية، إنما تشرع ببناء نموذج مصغَّر عن المجتمع المحتل. ليس هذا النموذج سوى مجتمع الاغتصاب الذي ستكون مهمته الأساسية، وربما الوحيدة، تمكين قوة الاحتلال من تجربة ظروف وإمكانيات ووسائل السيطرة على المجتمع واختبارها.

مجتمع النساء الشرقيات (الحريم الاستشراقي) العربيات، المسلمات، المحجّبات، هو الذي سوف يتراءى ويتراقص على الدوام في مرآة الاحتلال. وكل امرأة فيه، هي في عيني الجندي المرأة المسلمة والمحجّبة ذاتها والتي يجب، بواسطة القوة أو الاغتصاب، تحريرها من عقدة الشعور بالعار، أي من نقطة ضعفها المميتة. لقد جاؤوا ليزيلوا عنا نقاط ضعفنا، وتلك هي مهمتهم التي باركها إله الحرب. ليست هناك تقريباً خارج هذا النمط من التخيّل أي صور أخرى للنساء لحظة الاغتصاب. خارج المرآة التي تعجُّ بصور نساء محجّبات وأسيرات تنعدم الصور الأخرى أو تتلاشى.

الرجل الأبيض المعاصر الذي يعبر المحيط من جديد في مغامرة لا حدود للمخاطرة فيها، حاملاً الهدية للشعوب البدائية والمتخلفة وغير الديمقراطية، يرغب في أن يُنظر إليه كمصمم بارع لمجتمع نساء نموذجي تقوم هندسته المعمارية على تكديس أكوام اللحم البشري العاري لفترات زمنية مؤلمة وفي أوضاع موجعة وفي درجة برودة قصوى، أو في درجات حرارة ملتهبة، لشدتها سوف يغلي فيها الدم ويفور، تماماً كما كان أسلافه يفعلون في الهند الصينية وكوريا واليابان وهاييتي. سيتدرب على انتهاك هذا المجتمع، وعلى تجربة فضّ بكارته وتمزيق حجبه التي تعيق قدرته ورغبته في النظر بحرية أكبر إلى سحر الشرق. بالطبع لا شيء، سياسياً أو أمنياً، يمكن أن يفسر هذا الاحتدام المخيف في نفوس الجنود

الأمريكيين المطبِّقين لبرنامج التواصل الخاص[١٧] على مطاردة النساء العراقيات منذ اليوم الأول لسقوط بغداد. ولا شيء أيضاً، يمكن أن يفسّر السرّ وراء اتباع قوات الاحتلال سياسة اعتقال النساء المسنّات، فلمرات عدّة ومتتابعة كانت القوات المحتلة تقوم باعتقال نساء عجائز سوية مع فتيات صغيرات عند الحواجز أو أثناء مداهمات المنازل في المناطق الغربية البدوية (مناطق أبو غريب والفلوجة والرمادي وحديثة). هذا على الرغم من النصائح التي تقدّم بها رجال قبائل ومستشارون ومترجمون خبروا عقلية أبناء هذه المناطق وكانوا يعملون معهم كتفاً إلى كتف. كانوا يؤكدون لهم أن اعتقال نساء البدو بشكل خاص سيولّد ردود أفعال غير متوقعة، وأن من الأجدى لهم الإقلاع عن هذا العمل. ومع ذلك، ظل الأمريكيون يحرصون على تطبيق استراتيجية إنشاء «مجتمع نساء» معزول يتم حجبه تدريجياً عن العالم. إنه العالم الجديد للنساء المحجّبات الذي يصبح فيه السجن نوعاً من حجاب حديدي.

في هذه الحالة وحدها يمكن تفسير السرّ ومعرفة السبب، ويصبح اعتقال النساء واغتصابهن في الدولة الواقعة تحت الاحتلال جزءاً عضوياً من سياسة وثقافة الاحتلال نفسه. استطراداً فيها وليس انقطاعاً عنها. هذا ما فعله الفرنسيون في الجزائر والإنكليز في مصر في مطالع القرن الماضي. ينشأ مجتمع الاغتصاب هذا، ويشكّل في الغالب اليوم، أوضاعاً استثنائية وحالات طوارىء قصوى في الدول، كالاحتلال مثلاً، كما ينشأ في ظروف أخرى عن نمط من انفلات قوى المال والنفوذ أو السلطة، وبحيث تتمكن ـ هذه القوى ـ من البروز كقوى هيمنةٍ شبه مطلقةٍ لا حدود لسيطرتها ووحشيتها، وقد يتشكل بفضل نمط من التحللّ المفاجىء أو المباغت، من كل، أو أي شكل من أشكال الرقابة والكبح أثناء الحروب الداخلية والصدامات العرقية الفالتة عن السيطرة أو خلال الحروب الأهلية الطاحنة والصدامات الدامية بين الكتل السكانية (كما حدث في رواندا مثلاً قبل بضع سنوات، بحيث يصبح اغتصاب النساء نوعاً من انتقام قوة من قوة أخرى).

بينما في النزاعات القبلية عند البدو، وحتى اليوم، يتم تحييد النساء أثناء النزاعات المسلحة ولا تجري أي محاولة للاقتراب من هذا الجانب الحساس في الثقافة المجتمعية. المجتمع العربي المعاصر، بقبائله وعشائره وجماعاته وثقافاته المتنوعة

(١٧) حول برنامج التواصل الخاص، انظر: هيرش، «المنطقة الرمادية: كيف انتقل برنامج سري للبنتاغون إلى أبو غريب».

والغنية، وبخلاف المجتمعات البدائية في استراليا وغينيا الجديدة وفي أفريقيا، لا يزال يعيش في قلب ثقافة قديمة، من بين أبرز عناصرها الفكرة المتعلقة بحرمة النساء الأسيرات اللواتي يحصلن فور وقوعهن في أسر القبيلة أو الجماعة المعادية على مقدار مذهل من الحماية وصون الكرامة.

والأدب العربي القديم الذي سجل هذه القيم في قصص وأشعار ومرويات لا يعرف قط أي واقعة حقيقية وموثقة تتصل بتعرض الأسيرات لأي نوع من أنواع الاعتداء الجنسي. وبالطبع لا وجود لثقافة الاعتداء على النساء عند العرب إبان الحروب والمنازعات، وحتى الآن فإن القبيلة العربية تنظر باحتقار إلى الرجل الذي يضرب إمرأة في مكان عام، أو يبدو تصرفه تصرف رجل جبان حين يمتنع عن مساندتها عند تعرضها للخطر. إن مجتمع القبائل العربية الذي ينظر إليه الاستشراقيون وأصدقاؤهم من المثقفين الليبراليين العرب بشيء من الغطرسة والعنجهية والاستعلاء العنصري، بوصفه مجتمع «نقطة الضعف» بسبب شعوره بالعار والخزي من الانتهاك الجنسي، يصبح بفضل استمرارية ثقافته القديمة وتقاليده أكثر إنسانية وتحضراً من مجتمعات الرجل الأبيض المعاصرة.

إن مجتمع تحييد النساء العربي (القبائلي المتخلف والرجعي كما يُزعم) هو النموذج الإنساني الوحيد المتحضّر، بعكس المجتمعين الأمريكي والغربي، لأنه على الأقل يرى في كل اقتراب من هذا الجانب الحساس في المنازعات، وكل انتهاك للمرأة الأسيرة عاراً ما بعده عار، بينما لم يشعر المجتمع الأمريكي (كله) بالعار، حتى وهو يتابع تقرير سيمور هيرش الجريء في صحيفة **النيويوركر** عن فضيحة سجن أبو غريب حيث اغتصب الرجال. بهذا المعنى يصبح الاعتداء الجنسي على النساء في أبو غريب تجسيداً للتصادم بين ثقافتين ونمطين من القيم، وتعبيراً بليغاً عن ثقافة انتهاك متأصلة في مشروع الغزو، لا مجرد أخطاء فردية ناجمة عن ارتباك إداري.

إن أكثر الجماعات البشرية في العالم المعاصر عرضة للاتهام بوجود ثقافة غزو منحطة وعدوانية وعنيفة في تاريخها هي ثقافة العرب. هذه النظرة التبسيطية كرسها الاستشراق منذ القرن قبل الماضي، وهي لا تزال قائمة وفعالة في كتابات كثرة من الباحثين الغربيين لأن هؤلاء ـ أي العرب ـ وبسبب بيئتهم الصحراوية اعتادوا على الغزو. إنهم متحفّزون ولهم طباع عنيفة وخشنة. لقد صارت البداوة دليلاً على وجود ثقافة مجتمعية غير مقبولة، وعلى وجود نظام من القيم والمفاهيم والرؤى البدائية. لكن الرجل الأبيض الحانق على ثقافة الغزو البدوي عند العرب التي طالما ندّد بها ـ كما في المجلدات الضخمة التي وضعها المستشرقون، وكما في أشعار غوته ومسرحيته عن

النبي محمد ﷺ، وفي كتابات باتاي العنصرية ـ عرف هو نفسه وجرب الغزو وتشبع بثقافته على نطاق واسع منذ مطالع القرن قبل الماضي مع صعود عصر الكولونياليات البيضاء، فلماذا تبدو غزوات الرجل الأبيض للشعوب الفقيرة والضعيفة رائعة وتقدمية، بينما تصبح ثقافة العربي القديمة التي كفّ عنها أصلاً مع انتقاله إلى مجتمع مدني حديث وأصبحت مجرد تراث ونوعاً من انحطاط رجعي يثير الفزع عند الليبراليين والحداثيين؟ الفارق الجوهري في ثقافة الغزو عند الأمريكيين والعرب كأمتين متجابهتين ومتصادمتين اليوم يكمن هنا: إن ثقافة الغزو البدوية تتأسس على قواعد أخلاقية صارمة، بينما تبيّن تجربة معتقل أبو غريب أن الغزاة الأمريكيين المتحضّرين الديمقراطيين كانوا يتحلّلون من أي التزام تجاه القاعدة الأخلاقية الأولى والبسيطة في الغزو: **تحييد النساء.**

٢ ـ ثقافة ضد ثقافة: من العزلة إلى السلاح

على هذا النحو يتحوّل الغزاة من حاملي هدية الحرية للعالم إلى مجرد موجة عاتية من المتوحشين وممارسي الاغتصاب.

إن مجتمع الاغتصاب هذا الذي يتشكل إبان الاحتلالات الأجنبية وحين تغدو القوة المحتلة، مع فشل الدولة في الدفاع عن مواطنيها تحت الاحتلال (في كوريا واليابان مثلاً، بلغت أعداد الضحايا من الفتيات المغتصبات منذ الخمسينيات وحتى اليوم أرقاماً قياسية) أو تلاشيها عن المسرح (كما هو الحال مع النموذج العراقي) أو عجزها عن ضمان حماية مجتمعها المحلي (كما في نموذج نزاع البلقان، حيث كشفت الوثائق أن الفتيات الصربيات تعرضن للاغتصاب على أيدي قوة الحماية الدولية)، قادرة أكثر فأكثر لا على فرض ثقافتها الخاصة والمنتصرة وحسب، وإنما كذلك فرض أشكال مبعثرة من السلطة ومن نظم السيطرة في الأحياء الفقيرة والمدن الصغيرة وفي المنعزلات السكانية النائية.

وفي هذه المناطق، كما بيّنت الأحداث ـ تجربة العراق وفلسطين تحت الاحتلال مثلاً ـ تجري هناك وبانتظام من خلال انتهاج سياسة الاضطهاد الجماعي للسكان، ومن خلال فرض نظام تفتيش النساء على الحواجز من قبل جنود لا مجندات، وهي الحواجز التي غالباً ما تشهد مناظر مؤلمة عندما يتصرف الجنود بوقاحة مقصودة، ويقومون بتحسّس أجساد النساء أمام أزواجهن، وهو أكبر عملية اختبار لإمكانيات تطويع المجتمع المحتل والسيطرة عليه ومحاولة إرغامه على قبول ثقافة الآخر. ومن الأمثلة على هذا النوع من المعاملة ما اعتمده لوك الكولونيالي الكلاسيكي سابقاً من تجربة في الهند والعراق، فأثناء الاحتلال البريطاني عام

١٩١٧ اختبر البريطانيون أولى أنظمة السيطرة على السكان في أسواق بغداد التجارية. لقد كان الحاكم العسكري يسير في الشارع، بينما يتراكض أمامه بضعة جنود من السيخ والهنود وهم يضربون المارة بالعصي من دون أي سبب، وفي الآن ذاته كانت الشتائم البذيئة توجّه إليهم من أجل أن يفسحوا الطريق أمامه. وفي الأهوار(جنوب العراق)، حيث واجهوا هناك تمرداً شرساً من رجال العشائر، اعتمد البريطانيون سياسة إهانة الرجال.

ولكن إعادة إنتاج هذا النظام مع الأمريكيين لا تبدو إلا كتطوير بوسائل أخرى لنظريات السيطرة، وهو تحويل الإهانات إلى انتهاكات جنسية مباشرة. إنها نصيحة اليهودي باتاي للمحافظين الجدد: دمروا نقطة ضعف العرب، أزيلوها من الوجود، أعني شعورهم بالعار والخزي. لا ينبغي لهم أن يشعروا بالخزي من الاغتصاب وانتهاك الأعراض.

تقدم تجربة ما كان يدعى بـ «فييتنام الجنوبية» أكبر مثال عن «مجتمع النساء» الذي أقامه الأمريكيون طوال فترة الاحتلال في الحرب مع فييتنام الشمالية. لقد تحوّلت سايغون إلى مبغى كبير، وكان الاغتصاب سلوكاً قابلاً لأن يتمّ التغاضي عنه بسهولة، تماماً مثل جرائم القتل العمد ضد المدنيين. إنه المجتمع النموذجي الذي أمكن للأمريكيين فيه من أن يستأصلوا دفعة واحدة «نقطة ضعف» الفلاح الفييتنامي.

في الحالات التي يعجز فيها المجتمع تماماً عن تقديم الدعم أو الحماية لأفراده تنعدم إمكانية الوصول إلى الضحايا نهائياً. لقد أصبحوا منذ الآن في عزلة تامة.

ولأن الضحايا في «مجتمع النساء» المغلق، وكذلك الأفراد العزل في المجتمع المحتل على حد سواء، يعيشون في جو من التضامن في ما بينهم كثقافة قوية راسبة ومستمرة، فإنهم نادراً ما يتقبلون خطط القوة المحتلة ويقاومون إرغامهم على التخلّي عن حق التواصل في ما بينهم. وعلى العكس من ذلك يبتكرون كل الأشكال والوسائل التي تجعل من وحدتهم أمراً ممكناً. وهذا هو البعد الحقيقي في رسالة السيدة العراقية أسيرة أبو غريب. إنها وبواسطة إرسال رسالة، كما يفعل إنسان معزول في جزيرة نائية حين يضع رسالته في زجاجة ويرميها في البحر، إنما قامت بأكبر محاولة لاختراق حاجز العزلة وإنشاء قناة اتصال فعالة مع الآخرين. ومع ذلك، فإن عالم الضحايا يصبح مع الوقت عالماً سكونياً، مغلقاً ومنفصلاً عن عالم المجتمع، كل فرد فيه يرى في الموت حريته المفقودة. وهو عالم سوف تتحكم في تقرير مصائر أفراده قوة تتعاظم درجة شراستها ووحشيتها وشهوتها من أجل فرض ثقافتها الخاصة. بهذا المعنى ستأخذ أي مواجهة، ومهما كانت عديمة الجدوى بين النساء العربيات المسلمات «المغتصبات»

و«الأولاد المجانين»[١٨] شكل صراع ضارٍ بين ثقافة البشر العُزل ضد ثقافة أخرى مسلحة: ثقافة المرأة الشرقية ضد ثقافة الرجل الأبيض.

ولأجل ذلك سيبدو الإخفاق في تأمين أي شكل من الحماية للضحايا في سجون أبو غريب ومطار بغداد وبوكا وقصر السجود ومعتقل قاعدة الحبانية وعشرات السجون الأخرى، من جانب المنظمات الدولية الإنسانية دليلاً من بين أدلة كثيرة، لا على انحياز هذه المنظمات المبطّن والمخفي لثقافتها البيضاء ضد ثقافة الآخر الضعيف، الشرقي المسلم، وإنما أيضاً على تغاضيها وحتى شراكتها غير المعلنة في تشكيل مجتمع الاغتصاب وتأمين الغطاء الأخلاقي والقانوني لبزوغه. ما يجري في العراق منذ التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ يتطابق مع هذا التوصيف تماماً.

والهجوم الجريء الذي وقع في مطلع نيسان/ إبريل على سجن أبو غريب الذي نفذته المقاومة العراقية الباسلة، هو على خلفية هذه الرسالة الحزينة واليائسة. ويجب، والحال هذه، أن يقرأ الهجوم الجريء على سجن أبو غريب من هذا المنظور بوصفه أول وأكبر محاولة من المقاومة العراقية لإعاقة أو منع بزوغ مجتمع الاغتصاب، أو منع إمكانية تعميمه بكلام أدّق.

لم تعد هناك دولة في العراق منذ ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ مع تفكيك بناها ومرتكزاتها الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية، وهي الدولة التي اشتهرت بقدرتها العالية والاستثنائية على تقليص مساحة اغتصاب النساء. ويعني هذا الأمر في سياق الأحداث الجارية تلاشي أي إمكانية لمنع وقوع الاغتصاب اليوم، مع استمرار هيمنة قوى الاحتلال على الحياة العامة للسكان، وعلى الرغم من التنفيذ الفاشل لما يدعى «نقل السلطة إلى العراقيين»[١٩] وبالطبع مع استمرار سلطة الاحتلال في فرض وتطبيق قوانينها الخاصة، بعيداً عن رقابة المنظمات الدولية الإنسانية، كالصليب الأحمر الدولي وجماعات حقوق الإنسان وأطباء بلا حدود، يصبح تشكيل مجتمع الحريم الشرقي الجديد هدفاً ثقافياً.

لولا رسالتا فاطمة ونور لكان بالوسع القول إن لا شيء يماثل صورة مجتمعات الاغتصاب التي شكّلها الأمريكيون في العراق سوى صورة مجتمعات مبعثرة تعيش

---

(١٨) تعبير «بعض الصبية خرجوا عن السيطرة» هو تعبير رامسفيلد الحرفي، تعليقاً على أسئلة طرحت عليه بشأن موقف البنتاغون بعد نشر الصور الفاضحة. انظر: المصدر نفسه.

(١٩) فيليس بينيس ومجموعة العمل الخاصة بالعراق في «معهد دراسات السياسة» ومركز «السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام»، ««انتقال» فاشل للسلطة: النفقات المتصاعدة لحرب العراق»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤)، ص ٦.

تحت رحمة قوى هيمنة لا حدود لوحشيتها، وأن الضحايا هناك محكوم عليهم إلى الأبد بأن يظلوا في معاناة لا حدود لها وحدهم من دون مساعدة متوقعة وفي منعزلات رهيبة غير قابلة للاختراق، أو أن روابطهم مع مجتمعهم ومع العالم قد تقطعت كلياً. لولا هذا النوع من الرسائل لخامرنا اليأس.

لكن مجرد وصولها يبعث الأمل بإمكانية تحطيم جدار العزلة. لقد باتوا مجرد كتل من اللحم البشري المكوَّم فوق بعضه، تماماً كما أظهرتها وجسَّدتها الصور الفوتوغرافية التذكارية التي التقطها السجانون وبعض المجنَّدات السعيدات والمتباهيات بممارسة الجنس الجماعي أمام المعتقلين، أي محض كتل مجردة عن أي وسيلة حماية ممكنة. ألم تُلق بهن آلهة التاسع من نيسان أمام قدرهن المحتوم ليواجهن كتلاً فولاذية متوحشة ومسلحة لديها الأوامر والتعليمات باغتصابهن؟

الهجوم الجريء على سجن أبو غريب جواب عملي عن رسائل وصلت. لقد نجحن بإنشاء قناة اتصال فعالة مع المجتمع. وها هو يستعد لتقديم المساعدة.

لقد شعر العالم كله بالفزع حين تسربت إلى الصحافة ووسائل الإعلام أولى الصور عن اغتصاب الرجال في أبو غريب. ماذا إذاً عن النساء؟

أهلاً بكم في العراق الجديد.

* * *

الأمر المؤسف والمحزن في تحليل هذا النوع من الرسائل أنها ستكون مقترنة بشكل مؤلم، وبالطبع خارج نطاق الإرادة الذاتية بالنسبة إلى ساردي نصوصها، بنوع غير مقصود من أنواع الانتهاك للأسرار الشخصية الخاصة بالنساء السجينات والمعذّبات.

في مجتمع محافظ شديد التكتم على اغتصاب نسائه، مثل المجتمع العراقي المتزمت بشكل مفرط في هذا الجانب على وجه التحديد، وفوق ذلك يشعر الرجال فيه بأن مجرد إثارة مسألة من هذا النوع، ومهما كانت البواعث والمبررات، وحتى من دون ذكر الحالة الواحدة بالاسم، أو الاكتفاء بعرض الحالات مشفوعة بالأحرف الأولى من اسم كل ضحية، هو أمر ينطوي على نوع من التجريح بالكرامة الشخصية لكل عراقي، فإن الحجب والتكتم يصبحان، ويا للمفارقة، أكثر شبهاً بطوق جديد وإضافي يُضرب من حول الضحايا. **إنه الطوق الذي سيفاقم من درجة عزلتهن. ولذلك لا بد من تعميم المعلومات عن انتهاك النساء العراقيات لئلا نساهم من دون إرادتنا بالصمت المضروب من حول هذه الجريمة.**

إن ما يخفف من عبء شعور المرء بمثل هذا الذنب، ويخلي مسؤوليته من

المشاركة غير المقصودة في انتهاك أسرار الضحايا، أن انتهاك الأعراض في أبو غريب أصبح مسألة شائعة ومعروفة منذ أن نشرت عدَّة مواقع على الإنترنت صور السجينات العراقيات. الأمريكيون من جانبهم، وإمعاناً في الاستهتار وإذلال المجتمع المسلم، هم من نشر الألبوم الكامل لصور الضحايا في إطار سجال داخلي بين البنتاغون والصحافة.

لم تجر مناقشة جدّية لحالات الاغتصاب، ولكن بدرجة أقل من ذلك دار نقاش حول طبيعة الأوامر والتعليمات التي يملكها المذنبون، وبالتالي انحصر النقاش أو كاد حول تعريف حدود الذنب الذي ارتكبه السجانون وليس حول الجريمة نفسها. لقد بات السجال محصوراً في الفكرة التالية: هل السجانون هم ضحايا (أوامر وتعليمات، أو نقص في الخبرة، أو سوء في التدريب)، أم هم مذنبون في جرم لا يستحق كل هذه الضجة؟

«اقتلونا معهم. بالله عليكم. اقتلونا معهم».

الفصل الثاني

المـرأة الفلسطينيـة في مواجهـة العنـف والتمييـز(*)

أحمد جابر(**)

أولاً: في المفهوم والمنهج

تعيش المرأة الفلسطينية وضعاً معقداً للغاية، في ظروف اجتماعية واقتصادية غاية في البؤس، إضافة إلى واقع الاحتلال الذي يدمر القيم الإنسانية ومعنى الحياة ذاتها للناس جميعاً، رجالاً ونساءً. وارتباطاً بهذا الأمر، فإن قضية تحرير المرأة والحديث عن وضعها يأتي أيضاً في سياق غاية في التعقيد ارتباطاً بظروف الاحتلال والاضطهاد القومي الذي تتعرض له النساء في بلد مستعمَر، وبالنتيجة في عدد من النواحي، بسبب الاحتلال، وكذلك تعرضها لقمع واضطهاد وأنواع أخرى من العنف ليس للاحتلال يد فيها وإن كان يشجعها، ويدعمها عبر ممارساته ويعوق مقاومتها في سياق تكاملي يروّج فيه عنفٌ لعنف آخر، واضطهادٌ لاضطهاد آخر، بحيث تكون في الحالتين الضحية هي نفسها المرأة الفلسطينية التي يبدو أنها تعيش نوعاً من القدر يصنعه الناس ويكون عليها دائماً فيه أن تدفع الثمن، ثمن كونها امرأة.

إن تحليلاً كلاسيكياً بسيطاً لوضع المرأة الفلسطينية في مجتمعها وتحت الاحتلال يشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى أنها تتعرض لتمييز خطير وتنتهك حقوقها على أساس الجنس والقومية، وفي تكامل معياريْ التمييز الآنفين تصبح المرأة الفلسطينية خاضعة لمعيار مركب من التمييز ربما يكون هو الأشد خطورة وتعذيباً وجلباً للعنف والاضطهاد.

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن ملف «المرأة العربية والمشاركة السياسية» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، ص ١٢٧ ـ ١٤٤.

(**) صحافي في مجلة **الهدف**، ورئيس قسم الشؤون الإسرائيلية فيها.

لقد أثبت تحليل عشرات الوثائق والشهادات والحالات حقيقة الوقائع الآنفة الذكر، ولكن قبل المضي في تحليل هذا الوضع، لا بد من قول أمرين:

١ ـ إن هذا العمل مكرس للتنديد بحالة الاضطهاد والبؤس التي تعيشها المرأة الفلسطينية، فهو مكرس لرفض ومقاومة هذا الواقع اللاإنساني الذي تتحالف في سبيل تكريسه وإدامته حزمة من قوى الشر واللاإنسانية، بدءاً من الاحتلال، وانتهاء بأشد أنواع العلاقات والتراتبات الطبقية والاجتماعية استغلالاً وتخلفاً.

٢ ـ إنه لا بد من مناقشة الإطار العام للواقع الفلسطيني سياسياً واجتماعياً واقتصادياً لتبيان الظروف الخاصة التي يتمّ فيها خلق هذا النوع من التمييز، وهذا الشكل من الاضطهاد، وصولاً إلى محاولة تحديد مسؤولية كل طرف من الأطراف بما في ذلك النساء أنفسهن.

على المستوى السياسي، بإمكاننا أن نرصد ثلاثة اتجاهات عمل وتحليل:

الاتجاه الأول يقول إنه بعد اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية تمّ خلق وولادة واقع جديد بالإمكان النظر فيه إلى وجود كيان فلسطيني قائم بحدّ ذاته، وهذا في رأينا يُخضع التحليل إلى حالة من تجاهل محدّدات كثيرة، أبرزها محدّد يرفض أصحاب هذا الرأي الإقرار به وهو استمرار وجود الاحتلال وسيطرته ربما بشكل أكثر إحكاماً وبشاعة من قبل، ولكن مع جرعة زائدة من التضليل.

وهذا الاتجاه يخضع الواقع الاجتماعي لسياقه، ما يقود إلى خطأ حتمي في التحليل بسبب تغييب عدد من المتحولات المهمة.

الاتجاه الثاني الذي يرى أن لا جديد حدث بعد أوسلو، وأن قيام السلطة لم يعكس أي تغيير فعلي، وبالتالي يجب التعامل مع الوضع كما كان من قبل. وهذا الرأي يقع في سياق الاتجاه الأول نفسه من حيث خطأ التحليل وتجاهل وقائع ومتحولات هي في رأينا مهمة ولا يمكن القفز عنها.

الاتجاه الثالث ينظر إلى الوضع المركّب الذي خلقته مرحلة ما بعد أوسلو وقيام السلطة وصعود قوى وظهور منظومة قيم جديدة، ما يطلق تحليل الوضع ومعالجته من سياق ثنائي المعطى، حيث هناك مرحلة تحرر وطني لم تكتمل بعد وتحرر اجتماعي وديمقراطية لا يمكن أن تنتظر إلى الأبد.

وفي نزوع إلى تبنّي الاتجاه الثالث لا بد من القول إن رؤيتنا تستند إلى حقيقة أن عمليتي التحرر الوطني والبناء الديمقراطي لا يمكن لهما إلا أن تسيرا جنباً إلى جنب في تكامل جدلي، حيث يعزز أحدهما مسيرة الثاني ويقويه ويقطع الطريق على احتمال

نصر ناقص يعادل الهزيمة، أو تحرّر مشوّه لوطن بمواطنين هم عبيد.

وبناء عليه، فإن كل ظاهرة اجتماعية في سياقها المحدّد تستدعي منهجاً خاصاً للبحث والتحليل، وفي دراسة وضعية المرأة وقضية تحريرها من الاضطهاد والتمييز في الإطار أو السياق الفلسطيني، نحتاج إلى منهج خاص يقوم على الوصف التحليلي الترابطي، يسعى إلى وضع الوقائع والمتحولات في إطارها الصحيح ونقدها وتقديمها كما هي، وتحليلها وتفكيك عرى المقولات المستندة إليها في جهد ترابطي يربط بين مختلف الوقائع والعناصر والمقولات ويبني عليها في سبيل تقديم صورة واضحة للوضع كما هو ونقاط ضعفه، وكما يجب أن يكون.

نبدأ أولاً بتأكيد نسبية المفاهيم وعدم انسجامها أو استغراقها في قيم ومضامين موحّدة، والحديث عن المفهوم الواحد يأخذ أبعاداً مختلفة في سياقات اجتماعية مختلفة.

وثمة خطر كبير أن يوقع شعار ـ تحرير المرأة ـ البحث في دائرة الاستهلاك الضيق لفكرة تمّ تشويهها وإعادة إنتاجها بشكل محرّف أبعدها عن المحتوى الحقيقي المطلوب لتحرير المرأة باعتبارها عضواً اجتماعياً وكائناً إنسانياً قبل كل شيء.

وليس من المفاجئ ـ ربما ـ القول إن هذا المفهوم قد استُخدِم في عدد هائل من المجالات وفي سياقات متعددة بعيدة كل البعد عن الغاية الأساسية منه أو على الأقل بعيدة تماماً عن الغاية من هذا العمل.

وهنا نؤكد أن مفهوماً محدداً يأخذ معناه ومضمونه من سياق محدّد ضمن ظرف تاريخي مخصوص في كل مجتمع على حدة بشكل يختلف عن مجتمع آخر. وعليه، فإن هذا النوع من المفاهيم، وإن تقاطعت في خطوطها العامة، إلا أنها تختلف في التحليل ضمن الظروف الخاصة المحدّدة للدراسة في سياق اجتماعي ـ زمني خاص.

ومما لا شك فيه، وما أثبتته دراسات التحليل الاجتماعي، هو أن المحتوى الاقتصادي والسياسي والأيديولوجي المرتبط بنسق معيّن من العلاقات سينتج تفسيراً خاصاً لمفهوم معيّن، وهذا يقودنا إلى أن مجتمعاً متخلفاً سينتج تفسيراً متخلفاً لمفهوم حرية المرأة وكل القضايا الأخرى المرتبطة بهذا الإطار.

وإن نمطاً من العلاقات الاجتماعية التي يعيشها مجتمع متخلف في غياب عقل عام ناقد سيكرّس جملة من المفاهيم تنطوي عموماً على واحد من بعدين أساسيين:

ـ تكريس علاقات تقليدية عائدة إلى أنماط قديمة يتم إحياؤها وإعادة إنتاجها بوسائل متعددة، ما يشكل سبباً ونتيجة في آن معاً لتخلف الوضع الاجتماعي

بمجمله عن اللحاق بركب الزمن الحداثي الحضاري والديمقراطي بالمعنى الجوهري للكلمة. وتعتبر النساء متضرّرات جداً من رواسب ثقافة ومجتمع أبوي يحرمهن حقوقهن كبشر ومواطنات، حيث يدفعن الثمن مضاعفاً: ثمن نضالهن كمواطنات فلسطينيات، وثمن كونهن نساءً في مجتمع أبوي.

ـ نسخ نمط من العلاقات المستعارة التي يتم إسقاطها عبر استيراد المفاهيم المتعلقة بها من ظرف وسياق اجتماعي مغاير، ومحاولة تطبيقها ضمن شروط مختلفة، وربما مضادة، ما يقدم حلاً بعيداً عن الأصالة، وهو حلّ مزيّف وتضليلي للمشكلات التي يعانيها المجتمع ولقضاياه الأساسية.

من هنا، فان السؤال الحاسم الذي يجب الإجابة عنه قبل المضي في هذا العمل هو: أية حرية لأية امرأة نريد؟

إننا بهذا السؤال لا نحاول على الإطلاق، كما قد يتبادر إلى ذهن تصعيدي، أن نضع شروطاً على هذه القضية، وأن نحبسها في بوتقة انتقائية معينة، لسبب بسيط، هو أن حرية المرأة ليست بحال من الأحوال منّة من أحد، وإنما هي حق أصيل وطبيعي، وغياب هذا الحق وانتهاكه واغتصابه ومنعه عن صاحبته هو الاستثناء الذي ينبغي محاربته والتصدّي له.

ولكن سؤالنا يستهدف أساساً ملامسة القضايا الأساسية لمفهوم تحرر المرأة بالمعنى العميق والجوهري، بعيداً عن الطرح الاستهلاكي المضلل، وفي محاولة لملامسة الحقوق العامة لعموم النساء من دون تحيّز طبقي أو مظهري أو اجتماعي أو ديني.

وبالتالي، فإن تحرير المرأة لا يأتي في رأينا بوسائل شكلية وشعارات مضللة تحول المرأة ذاتها إلى عدو لقضيتها يشوّه هذه القضية ويلقي بها في هاوية العدمية واللاصواب. ويجب هنا أن نحذّر أيضاً من خطرين قد يهددان عدالة القضية التي ندافع عنها: **الأول** النزعة النسووية (الفيمينيزم) (Feminism) التي تعتبر الرجل عدو المرأة وتبني استراتيجياتها على أساس الصراع المفتوح معه. و**الثاني** إنكار خصوصية المرأة تحت شعار خصوصية المجتمع واستثنائية الواقع الاجتماعي[1].

إننا هنا ندعو إلى سياق تحرر اجتماعي شامل وعميق، يغوص عميقاً في بنى المجتمع المتخلف، ويفكك عراها القمعية ومقولاتها الزائفة، ويعيد للمرأة حقوقها الأصيلة، النابعة من كونها شريكة كاملة، وليست سلعة أو أداة تستخدم لإظهار مدى

(١) أحمد قطامش، **مداخل لصياغة البديل**، ط ٢ (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٧)، ص ٧٤.

ديمقراطية الرجال وتحررهم. ونحن هنا نؤكد أن مجتمعاً ذكورياً يدّعي منح حقوق للمرأة، مستخدماً المرأة ذاتها كأداة لإثبات ذلك هو مجتمع زائف يمنح قيماً مضللة وغير حقيقية.

وفي الحالة الفلسطينية الخاصة، فإن ما نسعى إليه ليس فقط الحديث عن المرأة الفلسطينية كما تقدمها وسائل الإعلام، باعتبارها أم الشهيد أو أخته أو زوجته، «راعية نارنا الدائمة»، كما يقول إعلان الاستقلال التي تزغرد في تشييع البطل وتواجه المحتل بقبضتها العارية. . الخ، ونحن نعرف أن هذا كله حقيقي، ولكن هل هذا هو كل المشهد؟ بالتأكيد لا، فنحن نسعى لمناقشة الوضع الحقيقي للمرأة الفلسطينية، بعيداً عن الرمزية التي تضلل، وتخفي وراءها حقيقة القمع الاجتماعي الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية حتى على صعيد حزنها وألمها. نريد الحديث عن المرأة الحقيقية والعادية في آن معاً في المدن والمخيمات والقرى، المرأة التي تعيش في مجتمعها وتتفاعل معه، ونريد أن نرصد ونحلل كيفية تعامل هذا المجتمع مع المرأة عندما تكون مجرد امرأة عادية وليست أم البطل أو أخت الشهيد، وهي في رأينا أوصاف يضفيها المجتمع الذكوري نفسه، في وضع تناقضي حول صورة المرأة (المقدسة) لأنها خنساء فلسطين، والمقتولة لأنها تهدد الشرف والعرض، وفي الحالتين تحصل على صفات الإيجاب والسلب من الرجل، فهي أم البطل (الذكر) وهي «أخت الرجال» و«بنت أبيها»، وفي الوقت نفسه، هي سيئة لأنها أساءت لشرف رجال العائلة، وأضرّت بسمعة أخيها أو رفضت الزواج بابن عمها وغير ذلك.

وفي تحليلنا سنستخدم مفهوم التحرر باعتباره مفهوماً مركباً، يشمل عدداً من العناصر التي لا بد من أن تتكامل معاً لتحقيق الغاية، وقبل كل ذلك لا بد من ملاحظة محدّدات أساسية للنقاش لا يمكن القفز عنها:

ـ المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خضع لصيرورات مختلفة نتيجة الظروف التي مرّت على كل من الإطارين الديمغرافيين، واختلاف القوانين التي خضع كل منهما لها بسبب خضوعهما لإدارتين مختلفتين، وبقاء إرث قانوني وتشريعي قديم، كما لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية.

ـ المجتمع الفلسطيني مجتمع واقع تحت الاحتلال، تنطبق عليه سمات المجتمع المُستعمَر بتداخلاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ـ يعيش الإنسان الفلسطيني منذ عام ١٩٩٣ وضعاً مركباً، ودخل في صيرورة فائقة التعقيد تمازجت فيها عناصر السلطة الفلسطينية والاحتلال المقنّع وسياق الانتفاضة ومفاعيلها.

إن هذه المحدّدات مرتبطة تماماً في رأينا بعدد من الاعتبارات التي ساهمت بشكل أساسي في تأخر طرح قضية المرأة بشكل قوي وواضح حتى بداية التسعينيات. وأبرز هذه الاعتبارات[٢]:

١ ـ طبيعة الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي الذي وضع شرائح الشعب الفلسطيني كافة في وضعية الصراع من أجل البقاء، وترسيخ الهوية الوطنية القومية، ما دفع الشعب الفلسطيني إلى التشبث بالقيم والتقاليد والموروث الثقافي كأسلوب دفاعي عن الهوية والقومية، فاستخدم ميكانيزم النكوص عبر التمسك بمنظومة العادات والتقاليد.

٢ ـ الدور المهم الذي لعبته العائلة البطريركية في الحفاظ على صمود الشعب ووحدته بعد تدمير مؤسسات الشعب الفلسطيني كافة إثر اجتثاثه من أرضه عام ١٩٤٨، حيث شكلت العائلة مصدر الأمان الوحيد، ما زاد في قدسيتها، وفرض الحفاظ عليها كواجب وطني، الأمر الذي أعاق الغوص في تحليل بنيتها وديناميكيات العلاقات فيها على أساس نقدي.

٣ ـ انغلاق الحركة النسوية على ذاتها في فلسطين، وبخاصة بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس عام ١٩٦٧.

٤ ـ غياب رؤية اجتماعية للحركة الوطنية، الأمر الذي لم يساهم في بلورة خطاب اجتماعي ديمقراطي يعمل على تغيير علاقات القوة في المجتمع، وقد برز في هذا الإطار اتجاهان أو خطابان: **الأول** خطاب اليسار الذي رأى أن مساواة المرأة ستتم تلقائياً بعد إنهاء الاحتلال وحل قضايا الطبقة العاملة. و**الثاني** خطاب اليمين المحافظ الذي استند إلى كل ما هو قائم مع بعض محاولات التكييف لعلاقات القهر، وقد تبنّت الحركة النسوية هذا الخطاب، ما أضعف موقفها أمام خطاب تيار الإسلام السياسي الصاعد بقوة.

٥ ـ ضعف بنية وخطاب منظمات المجتمع المدني وغياب الديمقراطية في الوطن العربي.

تشكل هذه البنود خلفية عامة للنقاش بأكمله، إذ تعكس مدى تشابك العلاقة بين السياسي والاجتماعي، الأمر الذي يشكل البنية الكلية لتكامل عناصر ومتحولات النقاش، ليس فقط حول المرأة وإنما حول قضايا أخرى كثيرة في المجتمع.

---

(٢) آمال خريشة، «تجربة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في مجال الإرشاد في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة،» <http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=2>.

من هنا، فإن وضعنا لقضية تحرير المرأة على طاولة البحث إنما هي في بعدها النهائي دراسة لوضعية المجتمع ضمن إحدى زواياه، ويشتمل مفهوم تحرير المرأة ضمن الاتجاه الذي نتبناه، على سياق اجتماعي عام يربط بشكل ديالكتيكي بين قضية المرأة وقضية مجتمعها عموماً، ويأخذ بعين الاعتبار أن قضية المرأة لا يمكن أن تكون معزولة بأي شكل من الأشكال عن قضية المجتمع المحتل الذي تعيش في إطاره، وبالتالي فإن تحريرها ورفع الغبن عنها مرتبط جدلياً بتحرير المجتمع وتطوره. ومن العبث الاقتصار في مناقشة هذه القضية على المحور الجندري الذي على أهميته لا يشكل إلا متحولاً واحداً من جملة متحولات غاية في التركيب والتعقيد، تتضافر معاً لتنتج واقعاً اجتماعياً معيناً.

ونتفق هنا مع تحليل د. إبراهيم مكاوي[٣] بأنه من غير المنطقي التطرق إلى ومناقشة القمع الاجتماعي للمرأة خارج سياق قمعها القومي والطبقي بصفتها تنتمي إلى شعب مُستعمَر، كما إنه من السذاجة الاعتقاد أن انتصار حركة التحرر هو انتصار للمرأة وقضيتها، ويجب التأكيد من جديد التشابك الجدلي لعوامل القمع القومي والطبقي والاجتماعي. كما نتفق مع غازي الصوراني[٤] في أن أي حديث عن خصوصية المرأة أو قضاياها بمعزل عن الأزمة الوطنية العامة ليس سوى شكل من أشكال الترميم الظاهري أو الشكلي لبنيان مهترئ.

ومن جهة أخرى وبناء عليه، فإن خصوصية وضع المرأة الفلسطينية، والمرأة في أي مجتمع محتل أو متخلف عموماً، يجعلنا نتخذ موقفاً نقدياً من مقولات النسوية الليبرالية، وحركات حقوق المرأة في المجتمعات الغربية التي تتخذ موقفاً نقدياً متشدداً من العامل الوطني أو القومي، باعتباره يقمع المرأة ويضطهدها في سبيل الحفاظ على الهوية القومية التي تشكل عاملاً بنيوياً في المجتمع البطريركي عموماً[٥]. ويتركز نقدنا هنا على أن هذه المدارس نشأت ضمن نمط علاقات وسياق تاريخي مجتمعي، مختلف تماماً عن واقع المرأة في ظل مجتمع يسعى إلى التحرر من الاستعمار الذي يشكل العدو الأول لكل الحريات بما فيها حرية المرأة. وهذه المقولات، كما يحلل د. مكاوي، ترتبط في نشأتها بالطبقة الوسطى في أوروبا المستندة إلى وضع

---

(٣) إبراهيم مكاوي، «جدلية الوطني والنسوي في نضال المرأة الفلسطينية،» **كنعان**، العدد ١٠٩ (نيسان/ ابريل ٢٠٠٢).

(٤) غازي الصوراني، «دور المرأة الفلسطينية: تاريخه الحديث والمعاصر،» <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=9703>.

(٥) Frances Hasso, ««The Women's Front»: Nationalism, Feminism and Modernity in Palestine,» *Gender and Society*, vol. 12, no. 4 (August 1998), pp. 441-465.

عرقي يرتكز على العنصر الأبيض، حيث إن تمحور النقد حول الجندر، والقمع الجندري، من دون ربطه بباقي العناصر، يقدم في رأينا تحليلاً ملفقاً يلغي عناصر أخرى مكوّنة للنظام القمعي، كما يلغي النظر إلى واقع المرأة السوداء أو المهاجرة أو المسلمة في هذه المجتمعات، وكذلك يهمّش ملايين النساء اللواتي يعشن ويكافحن ضمن مجتمعات أرهقها الاستعمار ومزّق بناها وأعاق تطورها.

ونتفق مع الباحثة السريلانكية جيا أردينا[٦] في سجالها بأن برامج وطروحات الحركات النسوية في هذه المجتمعات الخاضعة للاحتلال ليست صورة مرآة عن تلك التي في الغرب، وإنما هي أساساً جزء عضوي من عملية التحرر الوطني التي تخوضها شعوبها. وعليه، فإن مدارس النسوية وتحرر المرأة في هذه المجتمعات (العالمثالثية) هي نتاج محلي أصلاني منبثق من رحم وجذور الواقع المركب الذي تعيشه نساء شعوب العالم الثالث المستعمَرة، وليست فكرة غريبة مستوردة، كما تحاول القوى المحلية الرجعية الترويج للحفاظ على الوضع القائم ومنع النساء من أخذ زمام المبادرة، فعلى سبيل المثال، جاء وعي المرأة الفلسطينية لذاتها ودورها ومكانتها مبنياً على تراكم تاريخي طويل، نغامر ونقول إن انتفاضة عام ١٩٨٧ شكلت قفزة نوعية ومرحلة تحول نوعي فيه، وقد ساهمت في دفع الوعي النسوي نحو تشكيل الذات النسوية على أسس مفاهيم المواطنة والمساواة، حيث كان للمشاركة الجدية للنساء في أشكال النضال كافة ضد الاحتلال، وباستخدام أدوات الرجال نفسها، انعكاساً مهماً هائلاً على تعزيز الدور القيادي المجتمعي للعديد من النساء، وبشكل خاص ضمن تجربتهن في تنظيم وقيادة العمل في اللجان الشعبية، أو في إطلاق الانتفاضة في مدن رئيسة من خلال مسيرات نسوية حاشدة أو في قيادة التنظيم السياسي نتيجة اعتقال القادة الذكور، ما أدى إلى زيادة رصيد الحركة النسوية المجتمعي في مجال الفضاء العام، كما أدى إلى جانب عوامل أخرى إلى بلورة بدايات خطاب نسوي قائم على ضرورة خلخلة الهياكل التقليدية في الثقافة والبنى الاجتماعية.

ومن جهة أخرى، فإن إعلان بكين، واتفاقية سيداو الخاصة بإزالة كل أنواع التمييز ضد المرأة، وغيرهما من وثائق الإجماع الأممي، وكدليل عمل لمؤسسات وحكومات المجتمع الدولي المنضمة إليها، أكدت أن قضية المرأة هي قضية عامة واحدة في العالم كله، وتشكل بعداً أممياً لا يتعارض أبداً مع قضايا المرأة الخاصة، وهي تؤكد أن خصوصية أوضاع المرأة في بلادنا، بمعنى اختلافها عن مثيلتها في

(٦) Kumari Jayawardena, *Feminism and Nationalism in the Third World*, Third World Books (New Delhi: Kali for Women; London: Zed Books, 1986).

أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا، لا تتعارض مع صحة القضايا العامة المعاصرة والصحيحة التي أكد عليها إعلان بكين والتي شاركت فيها نساء فلسطين بفاعلية.

وفي الخلاصة، ناقشنا في هذا الجزء مفهومنا لقضية المرأة والإطار العام الذي نلتزم به في النقاش ضمن تعريف ومضمون محدّد لمفهوم تحرير المرأة.

ونظراً إلى ضيق المساحة المخصصة، فإننا سنخصص القسم الثاني من هذه المقالة لمناقشة جانب واحد من جوانب التمييز ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، ونقصد قضية العنف ضد المرأة، وتحديداً العنف الاجتماعي، مع تأكيد أهمية مجالات التمييز الأخرى على الصعد القانونية والتعليمية والصحية والسياسية ومجالات العمل وغيرها، على أمل أن تتسع لبحثها مساحة أخرى.

ثانياً: العنف ضد المرأة

عند الحديث عن العنف ضد المرأة، فإننا نقصد العنف الاجتماعي الذي تتعرض له داخل مجتمعها ومن أعضاء هذا المجتمع، إذ لا يتسع المجال للحديث عن العنف الاحتلالي ضد المرأة الفلسطينية، مع تأكيد الترابط بين العنف السياسي والعنف الاجتماعي باعتبارهما يقومان على علاقة جدلية، بحيث يغذي أحدهما الآخر في علاقة دائرية لا تنتهي.

١ ـ في مفهوم العنف

تشير كلمة «عنف» في اللغة العربية إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم والتقريع، وعلى هذا الأساس فإن العنف قد يكون سلوكاً فعلياً أو قولياً. «أما في الإنكليزية، فإن الأصل اللاتيني لكلمة «Violence» هو «Violentia»، ومعناها: الاستخدام غير المشروع للقوة المادية ـ بأساليب متعددة ـ لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات. ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين»[٧]. وقد عرّف الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٣ العنف ضد المرأة بأنه «أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس، ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة بدنيان أو جنسيان أو نفسيان للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء

(٧) حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٧، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٤١.

أوقع ذلك في الحياة العامة أم الخاصة». وتعرّف فيوليت داغر العنف[٨] بأنه «كل ضغط لا يحتمل يمارس ضد الحرية الشخصية ومجمل أشكال التعبير عنها بهدف إخضاع طرف لصالح طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو غيره، أكان هذا الاختلاف قائماً على الجنس أو المنشأ أو العرق أو السنّ أو ما عدا ذلك». أما مصطفى حجازي، فيعرّف العنف بأنه «لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين حين يحسّ المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين ترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته». ويعرّف ساندا بول روكينغ العنف بأنه «الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والقهر بالآخرين». ويعرّفه عبد الرحمن بدوي بأنه «صورة من صور القوة المبذولة على نحو غير قانوني بهدف إخضاع طرف لإرادة طرف آخر». أما أيسنارد، فيصفه بأنه «سلوك ناتج من مأزق علائقي، بحيث يصيب التدمير الشخص ذاته في الوقت نفسه الذي ينصبّ فيه على الآخر لإبادته، فتشكل العدوانية طريقة معيّنة للدخول في علاقة مع الآخر»[٩].

أما العنف الأسري، فهو «كل عنف يقع في إطار العائلة، ومن قبل أحد أفراد العائلة بما له من سلطة أو ولاية أو علاقة بالمجني عليها»[١٠].

يعود أصل العنف الأسري[١١] إلى العائلة الأبوية البطريركية التي أوجدها التطور الاقتصادي الاجتماعي لمجتمعات ما قبل الدولة، حيث أسست مضامين العنف الذكوري القائم على التميّز الذي فرضه تقسيم الأدوار وعززته مؤسسة الزواج التي قام الرجال الأغنياء بوضع شروطها وأسس تعاقدها، بما يضمن السيطرة على أجساد النساء التي تنتج المقاتلين الذين يجلبون الثروة والغنائم للقبيلة. وبحسب آمال خريشة، فإن السلطة الأبوية تعطي حقاً للرجل للتحكم بأفراد العائلة واستخدام ميكانزمات سيطرة تهدف إلى ضبط تصرفات المرأة في صورة تتماشى والنظام الأبوي كمفهوم الشرف والعرض المرتبط بتصرفات المرأة من الناحية الجنسية، فإحدى مكوّنات شرف الرجل مرتبطة بمدى قدرته على السيطرة على تصرفات النساء اللواتي

---

(٨) فيوليت داغر، «العنف في المجتمعات العربية: آليات تكوينه وإعادة إنتاجه،» <http://www.amanjordan.org/studies/sid=34.htm>.

(٩) ورد في: علاء الدين القبانجي، «العنف: السيكولوجية والعلاج،» <http://www.amanjordan.org>.

(١٠) «قاموس مصطلحات حول العنف ضد المرأة،» <http://www.amanjordan.org>.

(١١) خريشة، «تجربة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في مجال الإرشاد في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة».

تصله بهن صلات قربى، فحماية عرض المرأة بحاجة إلى رجال من أجل حماية عرض العائلة ككل. وينعكس هذا المفهوم في صور ورموز شعبية مجتمعية وثقافية كالمثل الشعبي الذي يقول «البنت بلا رجال مثل البستان بلا سياج»، ويعطي الرجل حق التصرف بحياة الأنثى ووضع حدّ لها في حالة خروجها عن دائرة السيطرة، يساعد على ذلك منظومة القوانين المكتوبة والأعراف التي هي بمثابة قوانين شفوية.

والعنف ضد المرأة هو سلوك يوجّه ضدها مبني على إيذاء جسدي أو معنوي أو نفسي، لأي سبب من الأسباب، متضمناً الاعتداءات اللفظية وصولاً إلى القتل الفعلي.

وعند الحديث عن العنف الموجّه ضد المرأة الفلسطينية، فإننا في الحقيقة لا نضيف جديداً إذا قلنا إنه ـ في أحد سياقاته ـ يتطابق تماماً مع ما تتعرض له المرأة في أي مكان، يشمل ذلك أنواع الإيذاء الجسدي والضرب والاغتصاب والتحرشات الجنسية العامة، مروراً بالاعتداءات غير المباشرة كالتعنيف والإهانة والإذلال ومحاولات الابتزاز والتعريض وتشويه السمعة وغيرها، لتتوّج كما في الكثير من المجتمعات بالعنف المطلق المتمثل بالقتل.

وقد ذكرنا أن التطابق يتمّ في سياق واحد لأن المرأة الفلسطينية، حالها كحال كل النساء في المجتمعات المُسْتَعْمَرة أو المجتمعات التي تعاني وعانت تبعات التمييز العنصري، تتعرض للعنف من سياق آخر هو المجال السياسي، وبالتالي فلا بد عند مناقشة موضوع تعرض المرأة الفلسطينية للعنف الأخذ بعين الاعتبار أنه عنف مركب يحتوي على عنصري العنف السياسي والعنف الاجتماعي في سياق ترابطي جدلي.

وهذا يقودنا بالتالي إلى التأكيد أنه لا يمكن في الحالة الفلسطينية دراسة سياق واحد من سياقات العنف من دون النظر إلى هذه العلاقة الجدلية التي تحيلنا إلى تحليل العنف كأوضاع هيكلية في المجتمع المُسْتَعْمَر، تقوم على مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ما يؤدي إلى نوع من العنف الكلي، أو البنائي الذي يخترق جسم المجتمع من أقصاه إلى أقصاه في نوع من التبادلية التي يغذي فيها عنف المحتل العنف الداخلي. وهكذا كما سبق وقلنا يولّد عنف المحتل عنفاً آخر، يتحول فيه جزء من المُضْطَهَدين إلى مُضْطَهِدين في دائرة جنونية من الفوضى والاضطراب والقهر.

في هذا النوع من البنى تبدو المرأة الفلسطينية ضحية نموذجية في مجتمع عشائري بطريركي تعطى للمرأة فيه تلقائياً مكانة متردّية وهامشية، وفي الوقت نفسه يعاني قهر الاستعمار واضطهاده.

وقد أثبتت تحليلات علم النفس المختلفة[١٢] أن المُضْطَهِدين الفرعيين (المحليين) يتبنّون ويتماهون مع أساليب ووسائل القاهرين الأصليين، ويعكسون الاضطهاد الشخصي الذي يتعرضون له. وفي ما يتعلق بالمرأة، فإن القهر الذي تتعرض له يتناسب مع درجة القهر الذي يخضع له الرجل في المجتمع، فكلما كان الرجل أكثر غبناً في مكانته الاجتماعية مارس قهراً أكبر على المرأة.

ولعله في هذا الجانب بالذات يتركز القهر الإضافي الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية، حيث إن المحتل الإسرائيلي يستهدف باعتداءاته وعنفه المنظّم تدمير ترابط المجتمع وتماسكه، وبالتالي النيل من معنى وجوده وصولاً إلى إخضاعه الكلي وتدمير قدرته على المقاومة، وهو بهذا لا يفرّق بين الرجال والنساء، الأطفال والكبار، فجميعهم هدف العنف وغايته من دون أي استثناء كونهم يقعون جميعاً في إطار الناس المحتلين، وهم الضحايا العاديين والمتوقعين للعنف الاحتلالي.

وهكذا، فإضافة إلى كونها عضواً في مجتمع الضحايا المتوقعين هذا، فإن المرأة الفلسطينية تنال حصة إضافية باعتبارها الضحية البديلة أو بؤرة تفريغ الشحنة، والتعويض عن الإذلال الذي يتعرض له الرجال.

إن ضرب النساء وإيذاءهن هو حالة كلاسيكية في المجتمعات الأبوية المتخلّفة، ولكنه يأخذ بعداً آخر في سياق تحليلنا. ولعل أهم عنصر إضافي يبرز في الحالة الفلسطينية هو، كما تحلل مها شماس[١٣] الانقلاب المفاجئ وغير الإرادي في الأدوار الجندرية، حيث في ظل القيود المشدّدة على حركة الرجال تُجبَرْ النساء على مغادرة منازلهن للبحث عن عمل لإعالة العائلة، بينما يبقى الرجل العاطل عن العمل أو الممنوع من الوصول إلى عمله لأسباب أمنية في المنزل مواجهاً هذا الانقلاب العاصف في الأدوار. لا شك في أن هذا الانقلاب يمنع استقرار العلاقات العائلية الداخلية، ويعرّض النساء إلى مواقف محفوفة بالخطر، حيث يلجأ العديد من الرجال إلى العنف لتأكيد سيطرتهم على العائلة، نتيجة شعورهم بعدم الأمان في ما يتعلق بوضعهم وموقعهم في العائلة، وشعورهم بالإحباط نتيجة مشاعر العجز والضعف.

---

(١٢) انظر على سبيل المثال: مصطفى حجازي، **مدخل إلى دراسة سيكولوجية الإنسان المقهور**، الدراسات الإنسانية، علم النفس، ط ٤ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)؛ فرنتز فانون، **معذبو الأرض**، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣)، وألبير ميمي، **صورة المستعمِر والمستعمَر**، تعريب جيروم شاهين؛ تقديم جان بول سارتر (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)... وغيرها كثير.

(١٣) مها أبو دية شماس، «الانتفاضة الفلسطينية الثانية: الآثار الاجتماعية والنفسية على المرأة الفلسطينية الناتجة عن التصعيد الإسرائيلي للعنف،» مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، القدس، آب/أغسطس ٢٠٠١. تتوفر الدراسة على الموقع: <http://www.wclac.org>.

ومن غير المستغرب أن يكون للإحباط وعدم الأمان لدى الرجل أثر عكسي في المرأة التي تصبح ضحية لمعدلات متزايدة من العنف المنزلي.

هذا الوضع، يفتح الباب واسعاً أمام مجال دراسي جديد يجب الانتباه إليه، وهو حالة النساء اللاتي يُعِلْن الأسر، وفي الوقت نفسه لا يترأسنها، إذ تكون النساء خاضعات لنوعين من الاستلاب والقهر: القهر الاقتصادي، والقهر الجندري. وهنا نجد شذوذاً عن القاعدة التي تقول بتحول السلطة عند تحوّل التحكم بالموارد، أي أن المرجعية الاقتصادية للسلطة ليست صالحة كإطار للتفسير في وضع مركّب ومشوّه.

٢ ـ أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني

سنناقش لاحقاً بتوسع نسبي ظاهرة «قتل النساء على خلفية شرف العائلة»، أما في هذا الجزء من العمل فسنعرض باقتضاب إلى بعض أشكال العنف ضد المرأة الفلسطينية[١٤] بحسب المعلومات المتوافرة، وهي قليلة جداً في واقع الحال. وكمدخل إلى الموضوع من المفيد إيراد الأرقام التالية[١٥] للدلالة على ما نرمي إليه من نقاشنا، وهي أرقام مأخوذة من أحد برامج دعم المرأة الذي قدم الخدمة لـ ٢٨٠ حالة امرأة تتراوح أعمارهن ما بين ١٨ و٥٥ سنة. وقد تمحورت القضايا على النحو التالي: ٧٠ حالة تعرضت للعنف بكافة أشكاله، ٤٢ حالة تعرضت لاعتداء جنسي داخل إطار العائلة، ٣٩ حالة عنف نفسي كالحرمان من التعليم أو العمل، ٢٨ حالة اغتصاب ومشاهدة عمليات اعتداء جنسي، ٢٢ حالة تهديد بالقتل وخطورة على الحياة، ٣٠ طفلاً تعرضت أمهاتهم للعنف وتأثروا مباشرة، ٢٢ حالة إرشاد عائلي، ٢٧ حالة تعرضت فيها المرأة للعنف من أصحاب العمل وتحرش جنسي وحرمان من الحقوق القانونية وعنف كلامي.

أ ـ أشكال العنف ما عدا القتل

(١) العنف الأسري ضد الفتيات غير المتزوجات

هو عنف مباشر تتعرض عبره الفتيات للإيذاء الجسدي والنفسي والإهانات اللفظية والحرمان من التعليم أو العمل وحق اختيار الزوج أو الاعتراض عليه، وهي أشكال تظهر كنوع من العنف المقنّع الذي يصعب قياسه نظراً إلى الطابع التكتمي،

(١٤) مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، «ملخص تقرير وضعية المرأة الفلسطينية حسب اتفاقية القضاء على كافة التمييز ضد المرأة،» <http://www.wclac.org/arabic/cedawareditedfinal.htm>.

(١٥) خريشة، «تجربة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في مجال الإرشاد في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة».

وكونه لا يترك آثاراً مادية تظهر في المجال العام. ومصادر هذا العنف عادة هي الأب والأخوة، وقد تمتد أيضاً إلى الأعمام وأبنائهم، في بنية تجعل البنت ملكاً للعائلة أو بالأحرى لذكور العائلة.

وكما ذكرنا، فإن الإحصاءات قليلة جداً حول هذا النوع من العنف للأسباب المذكورة أعلاه، يضاف إليها عدم وعي البنات حقوقهن، وبالتالي عدم قدرتهن على الشكوى، وعدم وجود أساس قانوني لطلب الحماية، حيث تعتبر هذه الحالات محصورة ضمن المجال الخاص الذي لا يتدخل فيه القانون العام، ويتم حله داخلياً لأنه يمسّ بخصوصية الأسر. ومعظم المعلومات حول العنف الأسري ضد الفتيات غير المتزوجات تستند إلى الحالات المتوافرة لدى المنظمات الأهلية الفلسطينية، وبخاصة المؤسسات النسوية التي تقدم المساعدة والإرشاد القانوني والاجتماعي.

(٢) الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة

تعتبر الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة إحدى مظاهر العنف التي لاقت اهتماماً خاصاً خلال السنوات الأخيرة، وبخاصة من قبل المنظمات النسوية الفلسطينية. وتؤكد المعطيات الإحصائية غير الرسمية أن معظم الاعتداءات الجنسية التي تتعرض لها الفتيات والنساء في المجتمع الفلسطيني تقع في إطار الأسرة، ويكون مرتكبوها من أكثر الناس قرباً إلى النساء، أي أنهن يرتبطن بصلة قرابة مباشرة مع المعتدي كالأب، أو الأخ، أو العم، أو الخال.

ومما يفاقم المشكلة غياب السياسات والإجراءات الواضحة على المستوى الرسمي في التعامل مع مشاكل النساء ضحايا الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة، وعدم توافر البرامج واستراتيجيات العمل الواضحة لمعالجة المشكلة والتصدّي لها عبر البرامج العلاجية الوقائية وبرامج تخليص الضحايا وحمايتهن من تكرار الاعتداءات وإعادة تأهيلهن. ومما يجعل الأمر أكثر صعوبة عدم تسجيل الأغلبية الساحقة من هذه الاعتداءات رسمياً بسبب ثقافة الصمت وعقلية «الضبضبة» ومعالجة الأمور داخل الأسرة أو عشائرياً خوفاً وتجنباً للفضيحة.

(٣) الاغتصاب

بحسب المصادر الفلسطينية، هناك اتساع في ظاهرة الخطف والاغتصاب في المجتمع الفلسطيني وبشكل خاص في القدس المحتلة، فقد شهدت منطقة القدس خلال شهر كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٨ على سبيل المثال لا الحصر ٩ حالات اختطاف، كانت ٧ حالات منها هي حالات اغتصاب لفتيات تتراوح أعمارهن ما بين ١٤ و١٨ سنة. وتشير معلومات حديثة (انظر الجدول) إلى وقوع تسع حالات

اغتصاب في غزة في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٢ مقابل حالتين عام ١٩٩٩. وقد سبق أن ناقشنا الخلل القائم في القوانين المتعلقة بحالات الاغتصاب، ونؤكد من جديد ضرورة تجاوز الثغرات في هذه القوانين بما يشكل رادعاً للجناة وفي الوقت نفسه يمنع الضحية من أن تكون ضحية مرتين.

(٤) ضرب الزوجات

كما في الأوضاع السابقة، تعزز الثقافة المجتمعية السائدة اعتبار قضايا العنف الأسري كقضايا عائلية، وبخاصة أنه لا يتم التدخل فيها ولا تقع ضمن مسؤولية الدولة بحجة ضرورة عدم التدخل في خصوصيات وحرمة المنازل. وتلك إحدى أهم العقبات أمام التصدّي للمشكلة نتيجة غياب الإحصاءات الكافية والدقيقة، في ظل ثقافة الصمت التي تسود المجتمع والأفكار الاجتماعية التي ترتكز عموماً على لوم الضحية وتحميلها مسؤولية ما وقع عليها من عنف من قبل الزوج، أكان ذلك عنفاً كلامياً أم نفسياً أم جسدياً أم اقتصادياً.

الجدول رقم (٢ ـ ١)
الإحصائيات الخاصة بمجالات القتل على خلفية الشرف والانتحار والاغتصاب والتحرشات الجنسية

الزمـــن	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣
انتحار	–	٢	٤	٢	٢	١	٤	٣
محاولة انتحار	٢٢	٥٥	٥٩	٤٠	٢٩	٤٢	٥٢	٦٩
اغتصاب	٦	٨	٥	٢	–	٤	٦	٩
محاولة اغتصاب	٩	٧	٥	٣	٢	٥	٨	١٢
قتل	١٠	٨	٨	٤	٧	١٠	٩	٧
محاولة قتل	٤	٨	٤	٢	١	١	٤	٨
ارتكاب فعل مخل للحياء	٢١	٦٠	٥٤	٣٩	٢٨	٤٣	٦٢	١٠٣
تشويه	٦	١	١١	٢٤	٦	٤٠	٦٩	٨٧

ملاحظة: الإحصاءات من وحدة الأبحاث في مشروع دعم وتأهيل المرأة التابع لبرنامج غزة للصحة النفسية، حيث تم الحصول عليها من مراكز الشرطة.

ب ـ العنف المطلق: قتل النساء على خلفية شرف العائلة

يتعرض العديد من الفتيات والنساء الفلسطينيات سنوياً للقتل الفعلي أو التهديد بالقتل على خلفية ما يسمى «جرائم الشرف»، وتأتي هذه الجرائم كموروث اجتماعي

ثقافي يفرض على المرأة الانصياع لمنظومة من السلوكيات الاجتماعية التي يمليها عليها الرجل، وأي خروج عن هذه المنظومة يمنح الرجل الحق بتأديب النساء حتى لو تطلب الأمر قتلهن.

لقد سجلت إحدى الدراسات[١٦]، وبمراجعة ملفات الشرطة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، أنه تم توثيق ٣٨ حالة قتل، ١٢ منها في الضفة، و٢٦ في قطاع غزة. وتبيّن أن هذه الجرائم تمارس من قبل الأقارب من الدرجة الأولى (الأب ـ الأخ ـ العم)، وهي جرائم حدثت من دون إثباتات قاطعة وبسبب التشكيك بوجود علاقة جنسية وحتى عاطفية. وتبين أيضاً أن الجرائم المسجلة رسمياً هي أقل من العدد الفعلي لحوادث القتل، لأسباب عدم التسجيل بتنظيم ومنهجية، أو حساسية هذه القضايا وحصرها في إطار الأسرة، وخوف العديد من النساء من الإفصاح عنها، وكذلك لأن عشرات الجرائم تعالج من قبل المخاتير ووجهاء العشائر ومن خلال أسلوب «الضبضبة» ولملمة الموضوع استناداً إلى العادات والتقاليد.

وتشير معظم الدراسات إلى أن جرائم الشرف ترتكز في أبعادها النفسية والاجتماعية والثقافية إلى النظرة التي تختصر المرأة عموماً في جسدها، فهي مجرد أداة للإنجاب، إنجاب الصبيان تحديداً، وهي أداة للمصاهرة والتحالف بين العشائر أو لتقوية اللحمة داخل العشيرة.

وبما أن المرأة ملك للأسرة والعشيرة (ذكورها تحديداً)، فإن جسدها يشكل شعاراً وعلماً لشرف العشيرة وكرامتها، حيث شرفها كله يتركز في عفافها الجنسي المتمثل سطحياً بغشاء البكارة، حيث، على حدّ تعبير د. نوال السعداوي[١٧]، يتلخص شرفها في صفة تشريحية قد يولد الإنسان بها أو لا يولد. ويؤكد د. مصطفى حجازي[١٨] أن ربط شرف الفتاة بالبكارة، وربط شرف العشيرة والرجل بالأمر نفسه يشيران إلى مدى ركاكة الاعتبار الذاتي لهذا الرجل وهذه العشيرة، ومكانتهما بين الآخرين، ومدى عظم الأخطار التي تتهدد هذا الكيان، فهو كيان مزعزع مهدّد بفقدان المعنى. وهكذا، فإن جريمة الشرف، كما يؤكد حجازي، بقدر ما تكشف القهر الذي تتعرض له المرأة، تشير إلى ما يعتمل

---

(١٦) «قتل النساء على خلفية شرف العائلة،» **الرقيب** (المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان)، السنة ٦، العدد ٣٠ (آب/ أغسطس ٢٠٠٢).

(١٧) نوال السعداوي، **المرأة والجنس: أول نظرة علمية صريحة إلى مشاكل المرأة والجنس في المجتمع العربي** (بيروت؛ القاهرة: الناشرون العرب، ١٩٧١)، ص ٢٥.

(١٨) حجازي، **مدخل إلى دراسة سيكولوجية الإنسان المقهور**، ص ٢١٢.

في بنية العشيرة من اختلال ومآزم نابعة من وصول القهر المفروض على الجميع إلى أقصى حدوده.

وبداية، ندعو إلى تبنّي التحليل الذي قدمته مؤسسة «الرقيب» في تقريرها المميّز والاحترافي حول «قتل النساء على خلفية شرف العائلة»، والتقرير يشير إلى خطأ استخدام مصطلح «القتل بدافع الشرف» لأسباب ذكرت سابقاً. لذلك يدعو التقرير ونحن معه إلى تبنّي المصطلح الذي تقترحه الأدبيات النسائية، وهو «جريمة قتل النساء على خلفية الشرف»، ويؤكد التقرير تخلف مفهوم الشرف في المجتمع لارتباطه بجسد المرأة باعتباره ملكاً للزوج أو الأخ أو العائلة، وحيث تؤدّي المرأة دور الوسيط الصامت للحفاظ على هذا الشرف الذي هو انعكاس لقيمة اجتماعية تؤكدها أبوية المجتمع العربي.

تعرّف نادرة كيفوركيان في الدراسة المذكورة قتل الإناث بأنه جميع الأفعال العنيفة التي تسبب ذعراً دائماً في النساء أو الفتيات من أن يقتلن بمبرر الشرف، كما إن الدراسة تعرّف أربعة أنماط لقتل الإناث: **النمط الأول** المتعلق بشعور الضحية بأنها تحت التهديد بالقتل خوفاً من أن تكتشف العائلة أنها كانت ضحية سفاح قربى أو اغتصاب أو أنها فقدت عذريتها، بينما **النمط الثاني** يوجّه إلى الضحية تهديداً لفظياً وغير لفظي، مثل التلويح بالسكين، و**النمط الثالث** تقع الفتاة فيه تحت فعل بدني (الطعن أو الخنق) من دون أن تفقد حياتها، و**النمط الرابع** هو القتل الفعلي للضحية. وقد أوضحت دراسة كيفوركيان أن هناك أعداداً من النساء تُقتل على خلفية الشرف من دون أن تُوَثَّق. ومن خلال المقابلات مع وجهاء العشائر اتضح إنهم يؤيدون القتل على خلفية الشرف، حيث أكدوا أن الانتهاكات بحق العرض والأرض تجلب العار للعائلة (الذكور) إذا لم يتم الثأر لها، وأن الأرض والعرض هي ممتلكات قيّمة يجب صونها بحسب التقاليد العربية.

وقد أكدت الدراسة أن النساء يكنّ أكثر عرضة للقتل على خلفية الشرف في القرى، تليها المدينة، ثم المخيم، وأخيراً البادية. وتوصلت الدراسة إلى أن القتل هو الخيار الوحيد المقبول اجتماعياً، حيث ركّزت عليه النساء من مناطق الشمال والخليل وغزة. وهذا يتماشى مع الثقافة السائدة، أما في الوسط فإن نفوذ الطابع المحافظ قد يكون أقل.

وسنعرض في ما يلي لأهم نتائج الاستطلاع الذي أجري من خلال المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي والذي ستتضح لنا من خلاله التوجهات المجتمعية حيال ظاهرة القتل على خلفية الشرف وكيفية التعامل معها.

(١) هل القتل يمسح العار؟

ـ بحسب النوع الجندري

لدى سؤال أفراد العيّنة حول توجهاتهم نحو تورّط إحدى بناتهم في قضية تمسّ الشرف بحسب النوع الاجتماعي، أجاب ٢٥,٩ في المئة من الذكور بأن على الأسرة أن تقتل ابنتها لتمسح العار، مقابل ١٦,٣ في المئة من الإناث بنسبة عامة ٢١,٢ في المئة من العيّنة.

على الرغم من انخفاض نسبة النساء الموافقات على أن القتل يمسح العار، إلا أن تقارب النوعين في بعض الخيارات يشير إلى ما يمكن أن نسميه نوعاً من الاستلاب العقائدي الذي تقع المرأة في مجتمعنا تحت سيف سلطته، هذا الاستلاب الذي يدفع النساء إلى تبنّي مواقف المجتمع الذكوري ومفاهيمه من المرأة.

ـ بحسب منطقة السكن

ترتفع النسبة في المخيم إلى ٣٧,٩ في المئة من الموافقين، مقابل ٢٧,٤ في المئة في المدينة و٢٣,١ في المئة في القرية. ويمكن إعادة ارتفاع النسبة في المخيم إلى بؤس الأوضاع المعيشية من ناحية الكثافة السكانية والظروف الاقتصادية وتمسك المخيم بالموروث الثقافي للحفاظ على العادات والتقاليد بعد فقدان الأرض.

ونلاحظ أيضاً تقارباً كبيراً بين المدينة والقرية، ويمكننا إعادة ذلك إلى الطابع الريفي العشائري الذي ما يزال سائداً ومسيطراً في المدن الفلسطينية التي يبدو معظمها أشبه بقرى كبيرة.

(٢) حق الأسرة في القتل على خلفية الشرف

ـ بحسب النوع الجندري

تصل نسبة النساء الموافقات على حق الأسرة في القتل إلى ٣١,٧ في المئة، وهي أقل بكثير من مستوى الذكور الموافقين (٥٤ في المئة) بسبب تعاطف المرأة مع مثيلتها وإحساسها بالظلم، إلا أننا نعتبر النسبة مرتفعة وتعكس الاستلاب العقائدي ذاته الذي تحدثنا عنه سابقاً.

ومن المفيد الإشارة إلى تناقض واضح في مواقف المجتمع يظهر في مستويين أو نقطتين، حيث ظهر لدى سؤال الناس عما إذا كان القتل يمسح العار أن نسبة الذين أشاروا إلى أن على الأسرة أن تقتل البنت لتمسح العار هي ٢١,٢ في المئة مقابل ٢٨,٤ في المئة أشاروا إلى وجوب إرشادها، ما يعكس عدم وجود علاقة بين مستوى

الالتزام الديني والتعليم وحق الأسرة في قتل ابنتها. وعلى مستوى آخر أجاب ٢٠ في المئة من العلمانيين ممن أنهوا الثانوية بأنهم لا يعرفون ما العمل؟، كما أجاب ٢٥,٨ في المئة من المتدينين في المستوى العلمي نفسه بأنهم لا يعرفون أيضاً، وكذلك كان جواب ٣٥,٧ في المئة من التقليديين، و٦٦,٧ في المئة من الناشطين، ما يعكس حالة عدم اليقين والارتباك وعم وضوح الرؤية من أجل حلّ قضايا المجتمع عند الشرائح والفئات كافة. وكذلك يعكس هذا الأمر ارتباك هذه المرحلة العمرية التي تستعد لاتخاذ طريقها في المجتمع والسياسة والحياة العامة، ما يعزز ضرورة الانتباه والتركيز على الناحية التربوية والمناهج والتربية المدنية في هذه المرحلة.

٣ ـ الآثار النفسية الناتجة من العنف ضد المرأة

يترك العنف بأنواعه آثاراً شديدة الخطورة في الصحة النفسية للضحية، تصل إلى أعماق النفس البشرية، لتدمر الكيان النفسي للضحية وتحيل حياتها إلى ركام. وسنبدأ بمناقشة أنواع الاستلابات التي يفرضها مجتمع بنى متخلفة، قائم على مفاهيم ثقافية واجتماعية أبوية، على المرأة. وسنناقش أشكال الاستلاب التي يقترحها مصطفى حجازي[١٩].

أ ـ الاستلاب الاقتصادي

ونعني هنا عدم حصول المرأة على النتائج ذاتها نتيجة للجهد المساوي لجهد الرجل في الميدان عينه من النشاط الاقتصادي البشري، فمن الطبيعي أن تمنح المرأة، نتيجة خروجها إلى العمل، عائدات مادية ومعنوية مساوية ومعادلة للجهد الذي تبذله، لكن الذي يحدث في هذا النوع من المجتمعات هو بقاء المرأة في مكانة هامشية ومتردّية، ويتجلى ذلك في النواحي التالية:

ـ **تبخيس الجهد المبذول**، حيث تعطى دائماً لأعمال المرأة قيمة أقل، وينتج من ذلك استثناء كثير من أوجه عملها من القانون (حالة المرأة الريفية).

ـ **تهميش إمكانات المرأة**، ما يدفع بها إلى مواقع إنتاجية ثانوية، حيث تفرض عليها ثقافة تقول إنها أقل قدرة، وبالتالي نتيجة لحالة الاجتياف النفسي تقتنع هي بهذا الوضع، ما ينتج منه إعطاؤها أعمالاً ثانوية وهامشية تخلو من الإبداع.

ـ **طمس خبراتها وقدرات التطوير** عندها من خلال حرمانها من فرص التدريب الملائمة.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

ـ **عندما تتساوى المرأة مع الرجل في الكفاءة والمستوى العلمي، فإنه يتم تفضيل الرجل من دون أي أساس بيولوجي وذهني**، وإنما نتيجة عملية تشريط اجتماعي.

ـ **بدلاً من أن يكون التعليم حقاً عادياً للمرأة، تتحول دراستها إلى قيمة إضافية للزواج المضمون والجيد**، وذلك بسبب اعتبارها نوعاً من المشروع الاستثماري اللاحق للزوج.

ب ـ الاستلاب الجنسي

في هذا الوضع يتمّ اختزال المرأة إلى حدود جسدها، فيقال «جميلة» أو «دميمة»، وليس «ذكية» أو «غبية» مثلاً، ويختزل الجسد إلى بعده الجنسي، ما يؤدي إلى تضخمه لدى المرأة بشكل مفرط استجابة للمناخ المحيط بها، وتتمحور حياتها حول هذه النقطة. وهذا ما يفسر انصراف الفتيات في سنّ مبكر إلى الزينة والأزياء وصرعات الجمال وغيرها.

يرافق هذا الاستلاب قلق متعدد الأبعاد، فالفتاة قلقة على غشاء البكارة والمحافظة عليه سليماً من أجل رجل المستقبل ومن أجل «شرف العائلة»، وهي قلقة على جسدها وقدرته على حيازة إعجاب الرجال حتى لا «تبور»، وهي قلقة على الولادة وقدرتها على الإنجاب، وتحديداً حول فرصة إنجاب الذكور. وهي تعيش في خوف مستمر من أن يجلب لها جسدها الجميل ما يزعج من معاكسات وتحرشات وحتى اغتصاب.

ج ـ الاستلاب العقائدي

هو حالة كلاسيكية في علاقات القهر والاضطهاد نجده في المجتمعات المستعمرة أو ذات البنى التمييزية لأسباب طبقية أو عرقية.

ولعل هذا الاستلاب هو الأكثر خطورة لأنه يختزل من ناحية كل الاستلابات الأخرى فيه، ومن ناحية ثانية يحول المرأة إلى أداة لقمع ذاتها، وهذا ما يمكن أن نسميه تيار «المرأة ضد المرأة» الذي نجد آثاره وأصداءه ومقولاته تتكرر في كل مكان.

في هذا الوضع، تقدم الثقافة السائدة في المجتمع نوعاً من الوعي الزائف للمرأة، بذاتها وبذات الآخر (الرجل)، ما يجعلها تتقبل كثيراً من مظاهر التمييز والعنف الممارس ضدها على اعتبار أنه طبيعي. وهكذا نجد أن أشكال التمييز والعنف غير المدركة من المرأة هي الأشكال الأكثر خطورة في منظومة الاضطهاد

والقهر، وترجع جذور هذا الوعي الزائف إلى ثقافة وعادات وتقاليد وأعراف بالية ومتخلفة تنعكس في تحديد الأدوار الاجتماعية عبر التنشئة بين الذكور والإناث، حيث تؤدي إلى تبنّي المرأة أساطير واختزالات يصفها بها الرجل، وتجتاف أحكامه الجائرة بصددها، فتتقبل وضعية القهر كجزء من طبيعتها. وأهم مظاهر هذا الاستلاب تتمحور حول الاقتناع بدونيتها والاعتقاد بتفوق الرجل، حيث تتم تغذية الفتاة دائماً بأنها «ضلع قاصر» و«حرمة» و«ناقصة عقل ودين» وغيرها مما تزخر به الثقافة الشعبية.

وهكذا تؤمن المرأة بأنها كائن قاصر وجاهل وثرثار وعاطفي، عالمها هو البيت، وحدودها الزوج والأولاد، وعبر التنشئة الاجتماعية تتم تنمية إمكاناتها كأم وخادم، وطمس ما عدا ذلك، فنهايتها هي «بيت الزوجية» مهما تعلمت وتطورت، وتنزرع في ذهنها وشخصيتها أسطورة الأم المتفانية التي تتلخص سعادتها في استنزاف ذاتها من أجل الآخرين.

وبعد تحديد وشرح هذه الاستلابات التي تخضع لها المرأة، ننتقل إلى مناقشة أهم السمات النفسية وغير الشعورية لدى المرأة المعرضة للعنف والتمييز[٢٠]:

(١) الخوف الشديد والعزلة والانطواء: نتيجة لما تعانيه المرأة، تظل رازحة تحت خوف من المعاناة والعنف المتكرر الذي لا تستطيع ردعه ولا تملك حيلة إزاءه، ما يدفع بها إلى المضي في سلوك تجنب الآخرين والعزلة في محاولة بائسة لإنقاذ نفسها المحاصرة. لذلك تظهر النساء المعنفات منطويات على أنفسهن وعلى عالم سري آمن يحاولن نسجه.

(٢) الإحساس العالي بالذنب: في مجتمع متخلف يهين المرأة ويحطّ من قدراتها تقنع المرأة نفسها أنها السبب بما تمر به وتعيشه، فتلوم نفسها، وتحملها المسؤولية على ما يصيبها. وهذا الإحساس بالذنب هو الوجه الآخر لثقافة لوم الضحية السائدة، ويترافق ذلك مع نظرة منخفضة إلى الذات، وعدم ثقة بالنفس والآخرين، وقلق دائم من ردة فعل المجتمع ونظرته إليها وإحساسها بأنها تحت مراقبة دائمة. والأخطر هو لوم الذات المترافق مع الإحساس بالذنب والذي يصل إلى الإيذاء النفسي في بعض الحالات، بل قد تتولد أفكار انتحارية مصحوبة باكتئاب مرضي حاد ربما يؤدي أحياناً إلى الانتحار الفعلي.

---

(٢٠) خريشة، «تجربة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في مجال الإرشاد في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة».

وكما ذكر سابقاً، لا يمكن أن تتكامل صورة التمييز والاضطهاد التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية من دون خوض نقاش متكامل حول مصادر وأشكال التمييز كافة، ونظراً إلى الحجم المطلوب للنصّ، فقد اكتفينا بمناقشة عنوانين نعتبرهما أساسيين: **الأول** منهج العمل والنقاش لوضع تصور وخطة تساعد القارئ على الوصول إلى الاستنتاجات المطلوبة، و**الثاني** مسألة العنف بأشكالها، باعتبارها الأشد تنكيلاً وخطورة، على أمل الوصول إلى وعي عام يتيح إحداث تغيير جوهري يطال أكثر من نصف المجتمع في مجتمع يحتاج إلى طاقات أبنائه جميعاً.

الفصل الثالث

المـرأة العراقيـة وخطـاب الاحتـلال الأمريكـي(*)

هيفاء زنكنة(**)

بعد إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش «إتمام المهمة»، و«تحرير العراق» عسكرياً يوم ١٥/ ٤/ ٢٠٠٣ التفتت الإدارة الأمريكية، إما مباشرة، أو عن طريق ممثليها داخل العراق إلى المرحلة الثانية من الاحتلال، أي مرحلة «بناء العراق الجديد»، وبضمنه معالجة بنية المجتمع العراقي «ديمقراطياً». وشملت المرحلة الجديدة، بدرجات متباينة، «تحقيق» وعودها التي أطلقتها للشعب العراقي أبان التحضير للغزو.

ويمكن تقسيم الوعود إلى صنفين: الأول هو الذي تم توجيهه إلى كل العراقيين نساء ورجالاً، ويتلخص في إنهاء خطر أسلحة الدمار الشامل، وتأسيس نظام ديمقراطي، تقوم فيه الحكومة المنتخبة من قبل الشعب بتنفيذ حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، وإرساء العدالة للجميع. أما الصنف الثاني من الوعود فهو الذي تمّ بذله للمرأة العراقية، إذ أولت الإدارة الأمريكية، في تصريحات مسؤوليها والناطقين باسمها من نساء ورجال، المرأة رعاية خاصة في خطابها السياسي في الفترة التي سبقت شن الهجوم العسكري على العراق، واستمرت للفترة التالية، أي في مرحلة «البناء» وتنفيذ الوعود.

سأحاول مناقشة الخطاب السياسي الأمريكي تجاه المرأة العراقية، ومدى تحقيق

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٧ (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، ص ٤٧ ـ ٦٥.

(**) كاتبة من العراق.

الإدارة الأمريكية وعودها للمرأة العراقية، وبخاصة تلك التي قدمتها ضمن برامج معلنة، بواسطة بعض المنظمات النسوية، وتعمد تفريغها من مفاهيم ذات جذور عميقة في المجتمع العراقي مثل الوطنية والسيادة الوطنية والاستقلال، مع الإشارة إلى عدد من الشخصيات النسوية التي تبنتها الإدارة الأمريكية. وإن كنت سأبحث أيضاً بتفصيل، أقل، مدى تحقيقها الوعود المبذولة لعموم الشعب إدراكاً لبديهية أن ما يصيب الشعب عامة (الكل) يؤثر حتماً في المرأة (الجزء)، كما سأراجع وضع المرأة العراقية تحت الاحتلال، ودورها في المؤتمرات والمنظمات المدعومة، إما مباشرة من قبل إدارة الاحتلال، أو بصورة غير مباشرة من قبل الحكومات العراقية المؤقتة المتعاقبة، فضلاً عن استجابة المرأة العراقية للمبادرات المطروحة.

من هي المرأة العراقية؟

سابدأ بمحاولة الإجابة عن أسئلة مترابطة ومتداخلة من قبيل: من هي المرأة العراقية في مفهوم الإدارة الأمريكية، وكيف تبنت برنامج إقامة مد الجسور معها؟ ما هي الأسس التي استندت إليها في مخططها الحالي والمستقبلي للمرأة العراقية؟ وما علاقة ذلك بالمخطط العام للمرأة في الشرق الأوسط؟

لقد تم تصوير المرأة العراقية من قبل الإدارة الأمريكية والناشطين معها في مجال المنظمات النسوية في الفترة السابقة للاحتلال وما بعدها ـ وإن بدرجات مختلفة ـ على أنها أمية غير متعلمة، بلا إنجازات تذكر في المجالات الاجتماعية والثقافية، ولاعلاقة لها بالوضع السياسي العام، ولم تلعب يوماً ما دوراً في بناء الدولة العراقية وتطوير المجتمع. إنها بلا تاريخ. بلا هوية. ضحية، ضعيفة، صامتة، لا حول ولا قوة لها في مجتمع ذكوري مهيمن. إنها أقرب ما تكون إلى المرأة الأفغانية المحرومة الحقوق بسبب الاضطهاد الطالباني، أي أنها بحاجة ماسة إلى التحرير «من القمع السياسي والديني والتقاليد المجتمعية الخانقة».

ولعل أفضل نموذج لهذه الصورة ما ذكرته جوان ديكو، ممثلة سلطة التحالف المؤقتة(السي بي أي)، التي بدأت العمل مع النساء العراقيات في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، في خطاب لها تذكرت فيه «استجابة العراقيات الخائفة، المترددة لفكرة الانخراط في العمل السياسي العام»، إذ قالت: «لقد كان نوعاً من الإحساس بعدم التصديق، إحساس يدفعهن إلى القول آه يا الهي، ماذا تعنين بأننا سنلعب دوراً سياسياً؟ ما جعلني افكر بدوري، آه.. إذا كان هذا رد فعل الطبيبات، والمحاميات والمهندسات..»[١].

(١) <http://www.iraqcoalition.org/transcripts/20040426-women-net.html-26/04/04>.

واستطردت ديكو قائلة: إن العراقيات قبل «التحرير» لم يشاركن في صيرورة العمل السياسي، ولذلك «كان من أصعب الأمور في البداية أن نجعلهن يفهمن أن هذه هي فرصتهن التي يجب أن ينتهزنها».

أما ديبرا برايس، مندوبة الكونغرس عن الحزب الجمهوري، فإن صورتها للمرأة العراقية في فترة ما قبل «التحرير» [٢] تتضمن ملاحظات على غرار: «إن النظام منع النساء من الزواج مرة أخرى. . . ثم إن الفرص الاقتصادية للنساء كانت محدودة أيضاً بسبب الافتقار إلى التعليم. إذ إن ٧٦ في المئة من النساء العراقيات هن أميات. وتسعى الجمعية النسائية الاجتماعية والثقافية في الموصل إلى إصلاح هذه الإساءات».

وقالت برايس لـ **نشرة واشنطن**، «إنني أجد من الشجاعة الفائقة أن تقف أعضاء الجمعية النسائية في الموصل في وجه قرون من القمع في العراق بمنحهن سلطة للنساء عن طريق التعليم».

إن رسم صورة كهذه للمرأة العراقية يتلاءم ويتماشى مع الصورة الأكبر التي تم رسمها وتقديمها إعلامياً عن الشعب العراقي، سواء من قبل الإدارة الأمريكية[٣]، أو المتعاونين معها من العراقيين[٤]. إنها صورة شعب عاجز ضعيف غير قادر على التغيير بنفسه، لذلك فإنهم «سيرحبون بالقوات الأمريكية بالزهور والحلويات عند دخولهم»[٥].

لقد تكفل الشعب العراقي، من خلال عمليات المقاومة المسلحة المستهدفة قوات الاحتلال، والسياسة السلمية العاملة على تقديم البديل السياسي والمدني بعد التحرر

---

(٢) في بيان ألقته ديبرا برايس أمام الكونغرس في تشرين الثاني/ نوفمبر ونشر في **نشرة واشنطن** بتاريخ ٣١/ ٣/ ٢٠٠٤، بعد زيارتها مقر إحدى الجمعيات النسوية في مدينة الموصل.

(٣) كما جاء في تصريح لجنة تحرير العراق التي تم تشكيلها في أواخر عام ٢٠٠٢. انظر: <http://web.archive.org/web/20030211230634/http://www.liberationiraq.org/>.

(٤) كما صرحت السيدة زكية إسماعيل حقي قائلة: «لا نستطيع التخلص من صدام وحدنا. نحن بحاجة إلى مساعدة أمريكا لنحرر العراق»، وذلك في ندوة صحافية عقدت في نادي الصحافة العالمي في واشنطن يوم ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢.

(٥) انظر تصريحاً للكاتب كنعان مكية، في تغطية لندوة أقامها في قاعة الكوفة في لندن وشرح فيها للحاضرين تفاصيل لقائه، بصحبة رند رحيم فرانكي وحاتم مخلص، الرئيس بوش وإجاباته عن أسئلة بوش. قال مكية: « كان السؤال الأول: ما هي توقعاتكم عن ردود الفعل الأولى للعراقيين لدخول قوات أمريكية إلى مدن عراقية؟ وأوضح مكية كلنا اتفقنا على أن كل العراقيين بكل أطيافهم سيرحبون بهذه القوات، وأضفت أنا سيرحب العراقيون بالقوات الأمريكية بالزهور والحلويات لدى دخولهم،» **المؤتمر** (الناطقة باسم «المؤتمر الوطني العراقي») (٢٤- ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، وتفاصيل الندوة مترجمة ومنشورة على الموقع أدناه: <http://www.mees.com/postedarticles/politics/ArabPressReview/a46n06c02.htm>.

من الاحتلال، بتمزيق صورة العراقي ـ الضحية ـ المرحب بالقوات الأمريكية (وغيرها) بالزهور والحلويات. لقد أجاب الشعب العراقي بنفسه على هذه الأوهام، ومنذ الأيام الأولى للاحتلال.

لكن ماذا عن المرأة العراقية التي صورت بأنها أمية غير متعلمة، وبلا إنجازات تذكر في المجالات الاجتماعية والثقافية، ولاعلاقة لها بالوضع السياسي العام، ولم تلعب يوماً ما دوراً في بناء الدولة العراقية وتطوير المجتمع؟

لقد حاولت الإدارة الأمريكية في خطابها العام تجاه المرأة العراقية، وبخاصة من خلال الخطب العديدة لمسؤوليها الكبار بدءاً ببوش وانتهاء بكوندوليزا رايس وكولن باول، الربط في تصريحاتهم بين المرأتين العراقية والأفغانية حتى صارت جملة «المرأة الأفغانية والعراقية «لازمة ضرورية لأي تصريح رسمي. والغرض هو ضرورة تطابق صورة المرأة العراقية مع الأفغانية، وذلك لأن صورة تحرير المرأة الأفغانية من قوات الطالبان صورة مقبولة ومألوفة لدى الشعب الأمريكي والغربي عموماً[٦].

ما سأفعله هنا هو العكس تماماً، إذ سأفكك الصورة المزدوجة، وسأركز على تاريخ وحاضر المرأة العراقية، مع احترامي الشديد لتاريخ وإنجازات المرأة الأفغانية التي عانت تشويه صورتها وحياتها على أيدي الإدارة الأمريكية وحكم طالبان معاً.

لقد بدأت المرأة العراقية الخروج إلى الحياة العامة منذ نهاية القرن التاسع عشر عندما كان العراق تحت حكم الدولة العثمانية، إذ تم افتتاح أول مدرسة للبنات في بغداد عام ١٨٩٠ وسجلت فيها ٩٠ فتاة. وساهمت المرأة في ثورة العشرين، فانطبعت في ذاكرة المرأة التاريخية صورة الشاعرة فدعة الأزيرجية، ابنة مدينة العمارة التي زغردت الشعر في القتال ضد قوات الاحتلال البريطاني في ثورة العشرين، الثورة التي ساعدت التغيرات السياسية التي أحدثتها على إبراز مسألة تحرير المرأة من قيودها الاجتماعية والتقاليد البالية والمطالبة بمساهمتها في جوانب الحياة العامة كلها، وبضمنها السياسية والاقتصادية. فكان صوت أم نزار، شاعرة الثلاثينيات والأربعينيات الداعية «أبناء العراق إلى طرد المغتصب البريطاني الدخيل، وتوصيهم بالصبر واليقظة لكيد المستعمرين، وخيانة الانتهازيين»، وقصائدها التي صاغت فيها عواطفها في نكبة فلسطين[٧]. وكانت الأديبة بولينا حسون التي أصدرت أول مجلة

(٦) معظم لقاءات لورا بوش، زوجة الرئيس الأمريكي، في البيت الأبيض تتم مع النساء الأفغانيات والعراقيات معاً، حتى بعد «تحرير» البلدين. انظر الاجتماع مع الوزيرات الأفغانيات والعراقيات وبحضور د. بولا دوبراينسكي في ٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.

(٧) بدوي أحمد طبانة، **أدب المرأة العراقية في القرن العشرين** (القاهرة: دار العالم العربي، ١٩٤٨).

نسائية باسم **ليلى**، وكان شعارها العمل «في سبيل نهضة المرأة العراقية». وأصدرت السيدة مريم نرمة صحيفة **فتاة العرب** اليومية عام ١٩٣٧ . وصدرت في مدينة بغداد وحدها أربع مطبوعات تعنى بشأن المرأة حتى الأربعينيات.

وكانت نازك الملائكة، الناقدة ورائدة الشعر العربي الحديث، وقصائدها التي جمعت فيها بين نضال الفرد العراقي والجزائري والفلسطيني ضد الاحتلال، محذرة من «المحتلين» الذين ينتحلون شتى الأسباب لدخول الوطن العربي تحت أي ستار وهدفهم كما جاء في قصيدتها «ثلاث أغنيات عربيّ: ٢ ـ اللصوص»: «يسلبونك لو يقدرون ـ خضرة الشجر المبتسم ـ يخنقون الأغاني الحنون ـ يمنعون الكرى والحلم»[٨].

ولكي نتقبل صورة المرأة العراقية المرسومة أمريكياً علينا أن ننسى مساهمتها في النضال السياسي السري والعلني ضد الحكومات العراقية المتتالية الممثلة، عملياً، مصالح الاستعمار البريطاني، واعتقالها، حالها حال الرجل، في مسيرة تحقيق الاستقلال التام[٩]، وأن ننسى تأسيسها «رابطة المرأة العراقية» و«الاتحاد العام لنساء العراق» في الأربعينيات، والجمعيات الخيرية وافتتاح فروع من رابطة المرأة في محافظتي أربيل والسليمانية في عام ١٩٥٢، عندما وجدت المرأة الكردية في الرابطة طريقاً لتحقيق مطالبها وحقوقها.

علينا أيضاً أن ننسى منجزاتها القانونية[١٠] والتشريعية والاجتماعية والتعليمية والصحية التي حققتها في العقود التالية لثورة ١٩٥٨، بمثابرتها وإرادتها ونضالها[١١]، على الرغم من القمع السياسي والحروب المتتالية التي ابتليت بها تحت نظام صدام

---

(٨) «أكثر ما أعجبت به، بل أكثر ما راعني البنت العراقية، فقد رأيتها على مقاعد الدرس إلى جانب الفتى العراقي تسابقه فتسبقه، وتماجده فتمجده، وما تنازعه إلا أطراف المجد العلمي، فتلتف يدها على النصيب الأكبر منه، أو توازي قوتها قوته في الأقل». انظر تصدير المرحوم الدكتور ابراهيم سلامة، عميد كلية الآداب في جامعة القاهرة في: المصدر نفسه.

(٩) في مطلع عام ١٩٤٧ اعتقلت السلطات عدداً من النسوة لأسباب سياسية.. وقد بلغ العدد ١٥٠ سجينة في انتفاضة تشرين ١٩٥٢. انظر: سعاد خيري، **المرأة العراقية كفاح وعطاء** (ستوكهولم: [د. ن.]، ١٩٩٨).

(١٠) كان من ضمن ما حققته ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ تشريعها أول قانون موحد للأحوال الشخصية، يرسم المبادىء العامة في قضايا الزواج والطلاق والنفقة والوصاية والميراث وما يتفرع عن ذلك من أحكام تسري على العراقيين جميعاً إلا من استثني منهم بنص خاص «بعض المبادىء الأساسية لقانون أسرة في المجتمع الاشتراكي». انظر صفاء الحافظ، في: **الثقافة الجديدة**، العدد ٦٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤).

(١١) للاطلاع على جداول تلخص بالحقائق والأرقام أوضاع المرأة العراقية قبل عام ١٩٨١، انظر: فاطمة سبيتي قاسم، «المرأة العراقية والحروب،» ورقة قدمت إلى: ندوة المتغيرات بعد الحرب على العراق وتأثيرها في الأوضاع العامة وفي المرأة بخاصة، التي نظمتها ندوة مركز حقوق المرأة للدراسات والأبحاث بإشراف الإسكوا. وفاطمة سبيتي قاسم هي رئيسة مركز المرأة في الإسكوا، ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

حسين، وثلاث عشرة سنة مريرة من سنوات «أقسى وأطول حصار اقتصادي يفرض على شعب في التاريخ»، حسب تصريح مندوبة الأمم المتحدة في العراق، عام ٢٠٠٠.

ينص **تقرير النساء والأطفال في العراق** الصادر عن منظمة اليونسيف، عام ١٩٩٣ بأنه «يندر أن تتمتع امرأة في الشرق الأوسط بما تتمتع به المرأة العراقية. ففي مجال العمل صدر قانون رقم ١٩١ لعام ١٩٧٥ القاضي بمساواة المرأة والرجل بالحقوق والمزايا المالية، إذ تتلقى أجراً مساوياً للرجل، ودخل الزوجة معترف به بشكل مستقل عن زوجها. وفي عام ١٩٧٤ أصبح التعليم مجانياً في العراق على كل المستويات، وفي ١٩٧٩ أصبح إلزاميا للبنين والبنات حتى عمر الثانية عشرة. . وحتى أوائل التسعينيات كانت نسبة المتعلمات في العراق هي الأعلى في المنطقة. ومن المهنيات من توصلن إلى أعلى المناصب.»

وصدر في عام ١٩٧٨ قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية. وفي عام ١٩٨٨ قانون التعليم العالي والبحث العلمي الذي أكد أن التعليم العالي حق لكل مواطن تتوافر فيه المواصفات الموضوعية.

سياسياً، في عام ١٩٨٠ حصلت المرأة على حقها في التصويت والترشح، ودخلت البرلمان في العام نفسه، إذ فازت ١٦ امرأة بعضوية المجلس الوطني. وفي عام ١٩٨٤ فازت ٣٣ امرأة بعضوية المجلس الوطني، وهي أعلى نسبة في الوطن العربي منذ وصول النساء إلى البرلمان.

المصيبة طبعاً هي أن الوضع السياسي لم يسمح بتطبيق هذه القوانين بالشكل الصحيح، وكانت النساء المنتخبات على اختلاف خلفياتهن الدينية والقومية ناطقات باسم الحزب الحاكم، وليس باسم النساء أو الشعب العراقي. ولم تحتج النسوة المندوبات عندما أصدر النظام السابق قوانين مجحفة بحق المرأة وكرامتها، وبقيت المشاركة السياسية مقتصرة على النساء الأعضاء في حزب البعث.

باختصار إذاً «هناك اتفاق واسع بين أغلب (أو جميع) الباحثين في شؤون وأوضاع المرأة في المنطقة على أن أوضاع المرأة العراقية حققت خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات قفزات كبيرة نحو تحقيق شروط أفضل لمشاركتها المجتمعية من خلال الدعم السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي الذي حصلت عليه. وبينت المؤشرات التربوية والاقتصادية وتائر عالية في تحقيق مشاركة أعلى للإناث في هذه المجالات»[١٢].

(١٢) انظر: «تقرير عن المهمة الاستشارية إلى الاتحاد العام لنساء العراق ـ جمهورية العراق ـ مقترح برنامج تطوير قطاع المرأة خلال الفترة ٢٢ كانون الثاني/ يناير لغاية ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٠،» إعداد نبيل يعقوب =

جوهر الخطاب الأمريكي

في أعقاب الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أصبحت كلمات الرئيس الأمريكي جورج بوش «إما أن تكون معنا أو ضدنا» هي الكتاب المقدس للسياسة الأمريكية الداخلية والخارجية معاً، وتمخضت عن سياسة «الحرب على الإرهاب «التي شملت إعادة صياغة سياستها تجاه العالم كله، وبضمنها السياسة الأمريكية إزاء منظمات الإغاثة الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وقد أرسى وزير الخارجية الأمريكية كولن باول ملامح السياسة «التبشيرية» الجديدة عندما أوضح دور المنظمات غير الحكومية قائلاً: «على المنظمات غير الحكومية أن تضحي مثلما يضحي جنودنا بحياتهم في خطوط جبهة الحرية الأمامية. إنها، بالنسبة إلينا، قوة فاعلة. إنها جزء مهم جداً من فيلق مواجهتنا العسكرية»(١٣).

وأكد أندرو ناتسيوس، مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، أهمية أن تلتزم المنظمات غير الحكومية بالسياسة الأمريكية عندما خاطب قادة المنظمات الإنسانية قائلاً: «إن المنظمات غير الحكومية هي ذراع للحكومة الأمريكية». ومن أجل تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية الأمريكية، عليها «أن تعرف نفسها، وأن تعلن عن كونها منظمات تتلقى الدعم المادي من أمريكا، أو سنقطع عنها المساعدة»(١٤).

ولم يكتف ناتسيوس بذلك، بل حذر «المنظمات غير الحكومية» المرتبطة بعقود مع الوكالة الأمريكية من «الحديث إلى الصحافة مباشرة، وأن كل طلب صحافي للمعلومات يجب أن يتم من قبل مكتب واشنطن».

ما علاقة هذا بالمنظمات النسائية العراقية؟

إن لهذه التحديدات والتهديدات علاقة وثيقة بالمنظمات النسوية العراقية التي

= النواب، المستشار الإقليمي في قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية - الإسكوا. ومما جاء فيه: « خلال العقود الثلاثة الماضية مر العراق بفترات اقتصادية متباينة بشكل حاد وقوي. فإذا كانت فترة السبعينيات هي حقبة الازدهار التنموي التي تلت تأميم النفط وتصحيح أسعاره عالمياً، فقد تحدد المسار الاقتصادي في الثمانينيات بظروف الحرب العراقية الإيرانية ومعطياتها. وأما التسعينيات فقد كان (ولا يزال) عقد الحصار الشامل وعلى جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لكل عقد من هذه العقود سمات خاصة به رسمت بتفاصيلها أوضاع المرأة العراقية».

(١٣) انظر كولن باول في: مؤتمر السياسة الخارجية لقادة المنظمات غير الحكومية، واشنطن، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١.

(١٤) في اجتماع عقدته «InterAction» وهي شبكة منظمات تنمية وإغاثة محلية وعالمية، بتاريخ ٢١ أيار/ مايو [٢٠٠٣] في واشنطن.

تم تأسيسها في أمريكا قبل الاحتلال، أو في العراق بعد الاحتلال كمنظمات غير حكومية تعتمد في استمرارية وجودها على الدعم المالي والمعنوي الذي تتلقاه من «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»، إما بشكل مباشر أو بواسطة ممثليها، أو ضمن إحدى مبادراتها، كما في حالة الإعلان عن «مبادرة الديمقراطية»، بمناسبة يوم المرأة العالمي، ٢٠٠٤.

وكما هو واضح من تصريحات المسؤولين الأمريكيين أعلاه، لقد بات على كل المنظمات المسجلة كمنظمات غير حكومية متلقية للدعم المادي من قبل الإدارة الأمريكية عبر ذراعها للتنمية الدولية أي «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»، مهما كانت درجة الدعم، الالتزام بالسياسة الأمريكية في البلدان التي تمارس نشاطها فيها، وأن تكون هي الأخرى «ذراعاً للحكومة الأمريكية»، وإلا وحسب تصريح ناتسيوس: «سنقوم بتمزيق عقودها ونعثر على شركاء جدد».

لقد جوبهت السياسة الأمريكية في مجال العمل التنموي والإنساني بالرفض من قبل بعض المنظمات الإنسانية العالمية مثل «أوكسفام» و«منظمة العفو الدولية»، لتحافظ على استقلالية عملها ومواقفها، و«على أساس وجودها الأخلاقي والتزامها تقديم المساعدة غير المشروطة متى وأينما كانت هناك حاجة لها»[١٥]. وأدانت موقف الإدارة الأمريكية الهادف إلى التوظيف السياسي والعسكري لعمل المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. إلا أن عدداً من المنظمات غير الحكومية وافق على هذه السياسة لأسباب مختلفة، من بينها منطلق أن «الغاية تبرر الوسيلة»، وأن الوصول إلى النظام «الديمقراطي» هو المهم كغاية تستحق كل التضحيات.

من بين المنظمات المتبنية لهذا المنطلق عموماً، المنظمات النسوية العراقية، ومعها معظم المؤسسات والمنظمات والجمعيات التي أسست في أمريكا وسجلت وفق نظام تسجيل المنظمات غير الحكومية والإنسانية، سواء لمعالجة قضايا المرأة بخاصة أو للدفاع عن حقوق الإنسان أو للمساهمة في بناء المجتمع الديمقراطي بعامة.

إن أياً من هذه المنظمات «الإنسانية ـ الديمقراطية ـ غير الحكومية»، لم يعلن رفضه السياسة الأمريكية الداعية للحرب بل بالعكس حرض على شنها، كما صاغت برامجها ودساتيرها لتتماشى مع خطاب الإدارة الأمريكية في التهيئة لادعاء التحرير وما تلاه من احتلال، مقيدة بالأموال والاعتبارات السياسية للدولة المانحة، فضلاً عن الغطاء السياسي الذي تبنته الأحزاب السياسية العراقية بعنوان «تطابق المصالح

(١٥) بيات شفيزر، «المعضلات الأخلاقية للعمل الإنساني،» **الإنساني**، العدد ٣٣ (ربيع ٢٠٠٥).

الأمريكية ـ العراقية». وقد تمت صياغة برامج المنظمات العراقية غير الحكومية بأسلوب ديمقراطي ومفردات حضارية تبدو من الناحية النظرية وعند قراءتها وكأنها الأداة السحرية التي ستحقق كل طموحات وآمال العراقيين سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً. وكرس فيها للمرأ ة العراقية نصيب وافر من محاصصة الأحلام الوهمية.

الوجه الأنثوي للاحتلال

أبدت الإدارة الأمريكية اهتماماً بالغاً لامثيل له بقضية المرأة العراقية ومآسيها وقصص معاناتها في الأشهر القليلة السابقة للغزو. وكان الاهتمام مكثفاً وحميمياً، تبدَّى بوضوح في الدعوات الخاصة التي تم توجيهها إلى عدد من النساء المختارات لزيارة البيت الأبيض الأمريكي ووزارة الخارجية الأمريكية ومخاطبة الكونغرس، أعقبها القيام بجولات صحافية، محمومة، للحديث في مختلف المدن الأمريكية فضلاً عن عقد اللقاءات الصحافية، وتقديمهن بشكل واسع في البرامج التلفزيزنية الشعبية التي تصل إلى أكبر عدد ممكن من المشاهدين. كما أعلن، وخلال فترة وجيزة لا تتجاوز الثلاثة أشهر السابقة لشن الحرب، عن تأسيس عدد من المنظمات النسوية الإنسانية غير الحكومية وبدعم من الإدارة الأمريكية، أو من منظمات أمريكية تتلقى الدعم مباشرة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقد استخدمت نسوة عراقيات، وبقوة، للترويج لشن الحرب على العراق، وبخاصة عندما احتاجت الإدارة الأمريكية الغطاء الأخلاقي لشن الحرب. فوفرت النسوة العراقيات الوجه الأنثوي – الإنساني للحرب الاستعمارية والتدخل العسكري على الرغم من كل التقارير التي أصدرتها المنظمات الإنسانية العالمية ذات الباع الطويل في العمل في مناطق الحروب للتحذير من عواقب الحرب المخيفة، إذ جاء في أحدها: « إن الآثار الإنسانية لهذا النزاع ستكون أوسع وتتخطى العراق نفسه. إن صدى الحرب سيشعر به كل سكان المنطقة. ونحن نخشى أن تزعزع الحرب استقرار المنطقة برمتها، وتزرع بذور أزمات إنسانية مستقبلية»[١٦].

(١٦) أصدر تحالف للمنظمات الإنسانية العالمية يضم كلاً من الإغاثة الإسلامية وكير إنترنشنال، والعون المسيحي، وعون المسنين الدولية، وكافود، وغيرها بياناً مشتركاً بتاريخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، عبر عن مخاوفها من آثار الحرب على العراق لأنها ستطيل أمد المعاناة الإنسانية. وأشار البيان إلى العواقب الإنسانية جراء حرب جديدة ضد العراق بخاصة و«إن سنوات طويلة من الحرب والعقوبات قد تركت الناس في حالة ضعف شديد بحيث لم يعد بمقدورهم تحمل المزيد من المصاعب. وهذا يشمل الأطفال الذين يشكلون نصف المجتمع العراقي تقريباً، والأرامل، والمسنين والفقراء. كما إن معدلات وفيات الأطفال ارتفعت بنسبة ١٦٠ في المئة بسبب العقوبات. وطبقاً لليونيسيف: «فلو استمر الانخفاض الكبير في معدل وفيات الأطفال في العراق في الثمانينيات والتسعينيات بنفس المعدل لنقصت الوفيات بـ ٥٠٠,٠٠٠ وفية لدى الأطفال تحت سن الخمس سنوات في البلاد ككل من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٨». انظر: اليونسيف، ١٩٩٩.

لقد اختارت المنظمات النسوية التي تدعي تمثيل مصالح المرأة العراقية تجاهل ما سيصيب المرأة العراقية والأطفال نتيجة شن الحرب، وبخاصة أن تأثيرات نتائج تكنولوجيا الحروب الحديثة تكاد تكون صفراً في وسط العسكريين، بينما تصل نسبة الضحايا من المدنيين إلى ٨٠ في المئة، معظمهم من النساء والأطفال. وبلغ الاستخفاف بحياة المرأة العراقية وعائلتها ذروته عندما باتت نسوة التنظيمات يبررن للإدارة الأمريكية احتمال سقوط ضحايا عراقيين باعتباره ثمناً يجب دفعه من أجل التحرير، وضرورة لا بديل لها.

منظمة «نساء من أجل عراق حر» (ناعح)

يمكن اعتبار «ناعح» كنموذج جيد للمنظمات ذات الخصائص المبينة أعلاه. لذلك، سأناقش بعض ما أنجزته المنظمة حسب برنامجها المعلن، بعد ذكر نبذة عن ظروف تأسيسها ومصادر دعمها المادي وبعض المعلومات العامة عن أهم العضوات الناشطات فيه.

قبل إعلان العمليات العسكرية في العراق بشهر واحد تقريباً، في شباط/ فبراير من عام ٢٠٠٣، قام «معهد الدفاع عن الديمقراطية»، وهو منظمة أمريكية تعنى بهدف محدد هو محاربة الإرهاب الموجه ضد أمريكا، بعقد مؤتمر في واشنطن، حضرته خمسون عراقية يقيم غالبيتهن في أمريكا. وتعمل الناشطات منهن في مؤسسات أمريكية مؤثرة في صنع القرار السياسي القومي الأمريكي. أسفر الاجتماع عن تأسيس منظمة «نساء من أجل عراق حر» (ناعح)[١٧] الهادفة حسب برنامجها المعلن إلى «الحديث عن معاناة الشعب العراقي تحت نظام صدام الجائر، وحشد القوى من أجل تحرير العراق». وفي ما يخص المرأة، تقول النسوة: «نريد كنساء بناء عراق جديد تتمتع فيه المرأة بالحقوق والفرص نفسها التي يتمتع بها الرجل، ونتمكن فيه من تربية أطفالنا بلا خوف».

من أبرز النساء الناشطات اللواتي حضرن الاجتماع وأسسن «ناعح»: صفية السهيل، ورند رحيم فرانكي (مؤسسة المعهد العراقي بالاشتراك مع كنعان مكية)، وزينب السويج، وتانيا كلي، وآلاء الطالباني، وزكية اسماعيل حقي، وإسراء نعيم، ومها العطار، وبان ونيران الصراف، وراز رسول، وكاترين ميخائيل، ولينا عمر، وباسمة فكري[١٨].

---

(١٧) <http://www.womenforiraq.org>.

(١٨) لقراءة سيرة ٣٢ امراة عراقية منتقاة من قبل منظمة منتدى المرأة المستقلة كأحسن نماذج للديمقراطية، انظر: <http://www.iwf.org/iraq/iraq_detail.asp?ArticleID=625>.

من ناحية الدعم المادي، حصلت (ناعح) على الدعم، بشكل أساسي، من منظمتين هما: «لجنة تحرير العراق» (CLA) و«معهد الدفاع عن الديمقراطية» (FDD).

بالنسبة إلى المصدر الأول للتمويل أي «لجنة تحرير العراق» (CLA)، وقد أسسها بروس جاكسون، أواخر عام ٢٠٠٢. وهو مدير «مشروع القرن الأمريكي الجديد» (PNAC) الداعي إلى الهيمنة الأمريكية على العالم بأي شكل كان. وكان الهدف من تشكيل اللجنة «صياغة مخطط يدعم حملة الإدارة الأمريكية لإقناع الكونغرس والشعب الأمريكي بمسايرة فكرة الحرب على العراق»(١٩).

ويهيمن على عضوية اللجنة يهود المحافظين الجدد واليمين المسيحي المتطرف وعدد من صقور السياسة الخارجية الأمريكية، أبرزهم: جين كيرباتريك، ونوت غنغرتش، وريتشارد بيرل، وروبرت كاجان، ووليام كريستول وجيمس وولسي(٢٠).

أما «معهد الدفاع عن الديمقراطية»، فإنه ليس مصدراً أساسياً للتمويل المادي فحسب، بل إنه «المنظمة التي لعبت دوراً رئيسياً في تشكيل ناعح»(٢١).

ينص برنامج المعهد على أنه «منظمة غير حكومية تسعى إلى البحث والتعليم لدحر الإرهاب، وترسيخ حق المجتمعات الديمقراطية في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب والتحالف دفاعياً لتحقيق ذلك، وأن يتمتع الجميع بحقوق الإنسان وبضمنها حقوق الأقليات وحقوق المرأة وحرية العبادة»(٢٢).

وتبدو أهداف البرنامج، وبخاصة ما يتعلق منها بتمتع الجميع بحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحرية العبادة، نبيلة وسامية إلى أن يمحص المرء أسماء مؤسسي ومستشاري المعهد، ويراجع تاريخ إنجازاتهم في تطبيق هذه الأهداف بين الشعوب، فيدرك بأنهم، جميعاً وبلا استثناء، من أشد الناس إنكاراً لحقوق الشعوب في الحرية والوطنية والسيادة الوطنية والاستقلال، وأكثرهم محافظة وتمسكاً بأمريكا وسيادتها واستقلالها وتحقيق مطامعها من دون سواها. وهذا هو جوهر التناقض الحاد بين نبل البرامج المعلنة من قبل ممثلي الدول الاستعمارية وتطبيقاتها المهينة والقاتلة على الشعوب المحتلة ومثالها العراق.

---

(١٩) John B. Judis, «Minister Without Portfolio,» *American Prospect* (January 2003), <http:// www.prospect.org/print/V14/5/judis-j.html>.

(٢٠) Jim Lobe, ««Committee for the Liberation of Iraq» Sets Up Shop,» FPIF Report, November 2002, <http://www.presentdanger.org/papers/libiraq_body.html>.

(٢١) <http://www.defenddemocracy.org/about_FDD/ about_FDD_show.htm?doc_id=160895& attrib_id=7615>.

(٢٢) <http://www.defenddemocracy.org/about_FDD/about_FDD.htm>.

تترأس مجلس إدارة المعهد جين كيركباتريك سفيرة أمريكا لدى الأمم المتحدة سابقاً، والملياردير ستيف فوربس، ومن بين مستشاريه الكبار نيوت غنغريتش، الناطق الجمهوري باسم الكونغرس سابقاً، وجيمس ووسلي رئيس المخابرات الأمريكية السابق. أما العراقية تانيا كلي، إحدى مؤسسات (ناعح)، فإنها تشغل منصب مديرة برنامج الديمقراطية في المعهد.

إن المعهد مكرس للفوز بالحرب الفكرية من خلال الإعلام الجماهيري والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس عبر كل القنوات الإعلامية المتوافرة، إذ حضر بث قناة «الحرية» برنامجها الأول الموجه إلى الشرق الأوسط شخصان فقط هما الرئيس بوش ومدير المعهد كلفورد ماي. العمل الثاني للمعهد هو تأسيس شبكة من المنظمات الحليفة التي «تهدف، جميعاً، إلى تحقيق مبادىء المعهد نفسها، وإن كانت تعمل تحت اسم مختلف. إذ إن من الضروري أن تقوم أصوات متعددة بمخاطبة مستويات الجماهير المختلفة ضد أعداء السلام، والحرية، وحقوق الإنسان والديمقراطية»[٢٣].

وتحت هذا البند يفتخر المعهد بدوره الفعال في تأسيس منظمتي «ناعح «قبل الاحتلال، و«الائتلاف الأمريكي ـ العراقي للحرية» (IAFA) بعد الاحتلال.

إن إلقاء نظرة سريعة على نشاطات ناعح سيساعدنا على فهم السبب الحقيقي لدعم الإدارة الأمريكية لتأسيسها وترويج نشاطاتها التي لا تزيد في الواقع عن كونها برنامجاً دعائياً لسياسة الإدارة الأمريكية.

كانت من أولى نشاطات (ناعح)، وبعد أيام من إعلان تأسيسها، كتابة رسالة «دعم للرئيس الأمريكي بوش». جاء في الرسالة المؤرخة في ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٣:

«نكتب إليك كنساء هربنا من بلادنا للتخلص من إرهاب نظام صدام حسين لنعرض دعمنا لقيادتك المبدئية. ونحيي تصميمك على نزع أسلحة صدام وتعهدك المساعدة على تحرير الشعب العراقي.» وختمن الرسالة قائلات: «مرة أخرى، نود تأكيد الدعم والمساندة القلبية وعرفاننا بالجميل لكل الأمريكيين الذين سيطلب منهم المخاطرة بحياتهم وأموالهم لإزالة صدام».

ثم قامت العضوات بأداء البرنامج التالي:

ـ لقاء مع النائبة الجمهورية ديبرا برايس للاستماع إلى قصصهن المأسوية، يوم ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٣.

---

(٢٣) <http://www.defenddemocracy.org/about_FDD/about_FDD.htm>.

ـ في اليوم نفسه، لقاء نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، لرواية قصصهن والتقاط الصور للدعاية الإعلامية. كانت المتحدثة الرئيسية زينب السويج[٢٤].

ـ وفي اليوم نفسه، أقيم لهن مؤتمر صحافي في مكتب الصحافيين الأجانب بواشنطن، بحضور باولا دوبرنيسكي، المتحدثة بشؤون المرأة في وزارة الخارجية. وصرحت فيه دوبرنيسكي بأن: «ما نريده هو مساعدة العراقيين على استعادة بلادهم، وبناء أساس لمجتمع ديمقراطي». أما ممثلة ناعح فقد خاطبت الصحافيين قائلة: «هناك الكثيرون من أمثالنا في العراق، ممن ينتظرون منا إنقاذهم. «واختتمت قصة معاناتها الشخصية بتوجيه نداء إنساني إلى الأمريكيين، متوسلة: «ساعدونا لإنقاذ شعبنا». من ناحية أخرى، تحدثت تانيا جلي بعد سرد قصة معاناتها الشخصية لتدحض حجج المناهضين للحرب واصفة إياهم بأنهم» مخدوعون»[٢٥].

ـ استقبال الرئيس جورج بوش لكاترينا ميخائيل واثنتين أخريين من ضحايا استخدام صدام حسين الأسلحة الكيميائية في ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٣، حيث استمع لقصصهما ووقف إلى جانبهما في صور دعائية[٢٦].

ـ لقاء مع الصحافية المشهورة باربرة وولترز يوم ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٣، أي بعد يوم واحد من شن الهجوم العسكري على العراق، تحدثت فيه أربع نسوة عن الاضطهاد الذي تعرضن له من قبل نظام صدام.

ـ الرئيس بوش يلتقي بزينب سويج ومها حسين وإسراء نعمة، يوم ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، أثناء اشتداد إلقاء القنابل العنقودية وقنابل النابالم على بغداد ضمن حملة «الصدمة والترويع»، حيث تشكر النسوة بوش على جهوده وشجاعته، ويتم توفير عرض فيديو اللقاء على الانترنت.

بعد الاحتلال

بعد ستة أيام من إعلان بوش إتمام العمليات العسكرية في العراق، وبتاريخ ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ اجتمعت ١٩ امرأة من أعضاء «ناعح» لتأسيس منظمة نسوية جديدة يتلاءم عملها مع «مرحلة ما بعد سقوط صدام»، فتم تشكيل «ائتلاف النساء من

---

(٢٤) <http://www.womenforiraq.org/whitehousemeet.php>.

(٢٥) <http://usinfo.state.gov/404.html>.

(٢٦) <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/03/images/20030314-26_p27771-07a-515h. html>.

أجل عراق ديمقراطي» (WAFDI) (وافدي) في واشنطن. وتم اختيار راز رسول مديرة عامة لها. وينص برنامج المنظمة المعلن على أنها «منظمة دولية غير حزبية مستقلة إنسانية تعمل من أجل عراق حر ديمقراطي تتمتع فيه المرأة بحقوق متساوية مع الرجل. تعنى، بخاصة، بتقوية وتطوير المرأة في العراق الجديد. كما ستكون صوت المرأة العراقية في الخارج». من بين أعضائها الناشطات مها عطار، وسوزان دقاق، وزكية اسماعيل حقي، وبشرى داوود السامرائي، أما رئيسة مجلس إدارتها فهي باسمة فكري.

من بين ما نظمته (وافدي) التي تعمل عن قرب مع بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع الأمريكي، لإعداد برنامج يساعد على تقديم صورة نموذجية عن نجاح العمل السياسي في العراق إلى البيت الأبيض، برنامج جلب عدد من «العراقيات القائدات» إلى أمريكا لنقل صورة النجاحات الأمريكية في العراق إلى الجمهور الأمريكي، وبخاصة في الفترة التي سبقت الانتخابات الأمريكية. حيث «تم ترتيب لقاء لهن مع الرئيس بوش في البيت الأبيض وبصحبة عدد من الجنود الأمريكيين العائدين من القتال. في آب/ أغسطس ٢٠٠٤. أثناء اللقاء شكرت النسوة الرئيس، وكذلك الجنود الأمريكيين على تضحياتهم الجسيمة في العراق.

وصرحت راز رسول مديرة «وافدي» للصحافيين مشيدة باللقاء بالجنود الأمريكيين الشجعان[٢٧]. ولم تعر النسوة المذكورات أخبار القتال بين العراقيين وقوات الاحتلال الأمريكية في مدينة الصدر ببغداد اهتماماً، كما تجاهلن أخبار مدينة النجف المحاصرة وقصف الصحن الحيدري الشريف، ومدينة الكوفة، وسقوط مئات الضحايا من المدنيين، الواردة من العراق. ولم يلتفتن إلى مأساة المرأة العراقية وهي تحاول دفن قتلاها الواحد بعد الآخر، بل كان جل اهتمامهن منصباً على شكر بوش وجنوده.

في الوقت نفسه واصلت «ناعح» عملها خارج العراق وداخله بالتنسيق مع «معهد الدفاع عن الديمقراطية». ومن خلال منظمة جديدة أخرى هي - Iraq» «America Freedom Alliance، هدفها نقل أخبار النجاحات الأمريكية داخل العراق التي خشي المعهد ألا يتم تغطيتها من قبل أجهزة الإعلام الأمريكية كما هو مطلوب، فوفرت لها موقعاً الكترونياً، وقدمتها تحت اسم «قصص غير محكية». ما يجب ملاحظته هو أن المديرة العامة لهذه المنظمة هي نفسها مديرة برنامج الديمقراطية في المعهد، أي تانيا كلي.

(٢٧) <http://www.georgiabizupdate.com/pdf/white-house-women-0408.pdf>.

من واشنطن إلى بغداد

سأتابع هنا مسار عمل «ناعح» وبعض المنظمات «النسوية ـ غير الحكومية» المؤسسة في واشنطن والتي انتقلت بمكاتبها إلى بغداد، للمقارنة ما بين برامجها المبنية على خطاب المشروع الأمريكي تجاه المرأة العراقية، وبين واقع الحياة اليومية كما تعيشها المرأة في ظل الاحتلال، آخذة في الاعتبار أن المنظمات المذكورة أعلاه هي نموذج لعدد أكبر من المنظمات التي دخلت العراق مع قوات الاحتلال كمنظمات مستقلة غير حكومية، وإن كانت في الواقع «منظمات حكومية» ممثلة للمصالح القومية الأمريكية، بحسب تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

لنتابع عمل منظمة «ناعح» في العراق، ما الذي قامت به في العراق؟

ـ ساهمت صفية السهيل وباسكال وردة، عضوتا «ناعح»[٢٨]، في تنظيم مؤتمر نسوي في بغداد يوم ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ برعاية «سلطة الائتلاف المؤقتة» للحث على مساهمة المرأة في «إعادة البناء»، في الوقت الذي هدمت فيه القوات المذكورة معظم البنية التحتية للعراق، وتركت منشآت الدولة وأملاكها العامة والمتاحف والمكتبات الوطنية باستثناء وزارة النفط عرضة للنهب والسلب والتخريب.

ـ استضافت «ناعح» مؤتمراً نسوياً استمر مدة أربعة أيام في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، أقيم في مدينة الحلّة الواقعة جنوب بغداد. وتم دعمه من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتدريب المشاركات، وعددهن ١٥٠ امرأة، على الديمقراطية وحقوق المرأة.

ـ قدمت منظمتا «ناعح» و«وافدي» رسالة إلى الحاكم الأمريكي للعراق بول بريمر في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ شرحن فيها مخاوفهن من تصاعد المد الإسلامي ومحاولة تطبيق الشريعة في العراق، وناشدنه «الاهتمام بقضية تهديد حقوق المرأة وحرية الأديان ومعالجتها، وإلا فشلت الولايات المتحدة في استراتيجية إرساء الحرية في الشرق الأوسط التي هي حجر الأساس في سياسة الرئيس بوش». وختمن رسالتهن مؤكدات أن «المرأة العراقية تقف بجانبك لتحقيق عراق ديمقراطي مزدهر يسوده السلام»[٢٩]. بينما رتبت «وافدي» بالتنسيق مع منتدى المرأة المستقلة إرسال

---

(٢٨) لقد تمت مكافأة معظم عضوات «ناعح» عن طريق تعيينهن في مناصب رسمية متقدمة من قبل ما يسمى بإدارة قوات الائتلاف المؤقتة.

(٢٩) <http://www.womenforiraq.org/bremer_letter.pdf>.

وفد من «قياديات عراقيات» إلى أمريكا في تموز/ يوليو ٢٠٠٤ لشكر بوش، ثم رتبت جولة لعدد من العراقيات لزيارة معسكرات الجنود الأمريكين لشكرهم وباسم الشعب العراقي لما قدموه من تضحيات[٣٠].

ومن الجدير بالملاحظة ان عضوات «ناعح» هن في الوقت نفسه ناشطات في منظمات نسوية أخرى، إما استنسخت عنها، أو انضمت إليها، أو شاركتها العمل في فترات معينة.

من بين المنظمات التي بدأت عملها قبل الاحتلال، وواصلت عملها داخل وخارج العراق بعد الاحتلال، منظمة «المؤتمر الإسلامي الأمريكي»، ومركزها واشنطن، ومؤسستها هي زينب السويج، العضوة الناشطة في «ناعح». وتقدم منظمة «المؤتمر الإسلامي الأمريكي» نفسها باعتبارها «منظمة اجتماعية نشأت من رماد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وتعمل على التقارب ما بين الأديان والأعراق». وتعتقد سويج التي انتقلت إلى العراق مباشرة بعد الاحتلال، للعمل منذ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ في برنامج مدعوم من قبل وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأن «بناء الديمقراطية في العراق سيغير العالم الإسلامي بكامله»[٣١]. وترى زينب السويج المقيمة في أمريكا والمؤسسة لمنظمة أمريكية يتوجب عليها تنفيذ السياسة الأمريكية في العراق، وإلا تم تمزيق عقدها، بأنها وباعتداد شديد تمثل المرأة العراقية عموماً، بحسب تصريح لها في بغداد بتاريخ ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣: «نحن هنا لنمثل المرأة العراقية التي لعبت دوراً سياسياً ضئيلاً في السابق».

فضلاً عن المنحات الأولى والدعم المادي المباشر للمنظمات النسوية[٣٢]، حصلت السويج باسم منظمتها على منحة مادية من الإدارة الأمريكية ضمن برنامجين أعلنهما وزير الخارجية كولن باول يوم ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤، وهما مبادرة الديمقراطية النسائية العراقية، والشبكة النسائية الأمريكية العراقية. أشار بيان الحقائق

---

(٣٠) < http://www.iwf.org/iraq/iraq_detail.asp?ArticleID = 639 > .

(٣١) < http://www.aicongress.org/iraq.html > .

(٣٢) يشير بيان حقائق: «تدعم الولايات المتحدة بقوة مشاركة النساء العراقيات في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلادهن. وعلاوة على استثمارات أمريكية في إعادة إعمار العراق عامة تفيد جميع العراقيين تقارب قيمتها ٢١ مليار دولار في السنتين الماليتين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، خصصت الولايات المتحدة زهاء نصف مليار دولار دعماً لبرامج بناء الديمقراطية في العراق، وهي برامج تشمل مشاريع تهدف خصيصاً إلى مساعدة النساء العراقيات». انظر: «مساعدات الحكومة الأمريكية للنساء العراقيات وبرامج تطويرهن وتدريبهن» الصادر عن مكتب المنسق الرئيسي لقضايا المرأة الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن، ١٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٤.

عن المبادرة إلى أن الشبكة وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص، تستهدف إقامة روابط بين تنظيمات نسائية عراقية وقريناتها في الولايات المتحدة «ولتعشيق موارد القطاع الخاص مع الاحتياجات الميدانية الماسة»، ورعاية ورش عمل سياسية للنساء العراقيات، فأجازت للفعاليات النسائية أن يعقدن مؤتمرات في البلاد لغرض زيادة مشاركة النساء السياسية وتعزيز حقوقهن»[٣٣].

وشاركتها في المبادرة: «منظمة الدفاع عن الديمقراطية» و«منتدى المرأة المستقلة»، والتي من بين مؤسساتها ومستشاريها لين تشيني، زوجة نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني.

«مؤتمر القياديات» نموذجاً

جاء تنظيم مؤتمر القياديات العراقيات في الأردن في بداية نيسان/ أبريل الحالي تتويجاً للفجوة الهائلة ما بين خطاب المشروع الأمريكي تجاه المرأة العراقية وواقع حال المرأة وطموحاتها وآمالها، إذ بدا التصدع واضحاً بين المنظمين والحاضرات، وإن كن من المتحمسات، بداية، للوجود الأمريكي في العراق، كما تشير فائزة الجراح في موقعها على الإنترنت[٣٤].

حضرت المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام ١٥٠ امرأة، تم اختيارهن من قبل اللجنة المنظمة من مختلف أنحاء العراق كممثلات لمنظمات نسوية تعنى بحقوق المرأة العراقية ورئيسات جمعيات خيرية. وشاركت «الشخصيات القانونية الدولية والباحثون والداعمون لإقامة المؤتمر ومنهم نقابة المحامين الأمريكية ومنظمة (National Democratic Institute (NDI)) و(International Research Institute (IRI)). وعلى الرغم من الإعلان رسمياً بأن الجهة المنظمة هي وزارة الدولة لشؤون المرأة العراقية، غير أن هذا منافٍ للحقيقة، إذ إن الجهة المنظمة هي «معهد الدفاع عن الديمقراطية» (أف دي دي) (Foundation for Defense of Democraties (FDD))، وشاركه التنظيم ووضع البرنامج والتنفيذ، أي الإشراف الكلي قلباً وقالباً، منظمتان أخريان وهما: «الكونغرس الإسلامي الأمريكي» و«منتدى المرأة المستقلة»، فضلاً عن مساهمة «NDI» أي المؤسسة الديمقراطية القومية للشؤون الدولية، وترأسها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، و«IRI» أي المؤسسة الجمهورية الدولية للحزب الجمهوري الأمريكي، وكلتاهما ممثلة للمصالح القومية الأمريكية.

---

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) <http://afamilyinbaghdad.blogspot.com>.

إن مؤتمر «القياديات العراقيات» (لا أدري لماذا تذكرني مفردة القائدات، المفضلة لدى الإدارة الأمريكية وغالباً ما يكررها جورج بوش برعاية مهينة للمرأة، بمفردة الماجدات التي منحها صدام حسين عنوة للنساء العراقيات)، هو واحد من الخطوات التنفيذية التي تشهدها ساحة الصراع على صوت المرأة العراقية تحت الاحتلال[٣٥] تخوضها منظمات نسوية عراقية ـ أمريكية بأسماء متعددة وبرامج تعددية ظاهرياً، إلا أنها جميعاً ذات مهمة واحدة، وهي تطبيق مشروع الاحتلال الأمريكي بحفنة من الوجوه العراقية وبمبالغ مسروقة من الثروة العراقية الوطنية وموزعة باسم «المنح والمساعدات للمرأة العراقية». وقد فشل المؤتمر، كحال المؤتمرات وورشات العمل المنظمة أمريكياً، في مخاطبة الهم الحقيقي للمرأة العراقية وأولوياتها، وبالتالي طموحاتها.

واقع المرأة العراقية وأولوياتها

بعيداً عن وعود برامج «تدريب الديمقراطية» و«ورشات حقوق المرأة» وتوصيات «صناعة القرار السياسي» الأمريكية، ما الذي تراه وتعيشه المرأة العراقية؟

إنها أولاً وأخيراً جزء من تركيبة المجتمع العراقي المستند إلى وحدة العائلة، المكونة في قلبها من معدل خمسة أفراد. من هذا المنطلق تعيش المرأة تفاصيل ما يمر به كل أفراد عائلتها إناثاً وذكوراً وبمختلف الأعمار. إنها تعيش في كل ساعة من ساعات نهارها خطر التفجيرات والاختطاف والقتل العشوائي والمنظم، وتهديم البنية التحتية للبلد، وانخفاض ساعات تزويد البيوت بالتيار الكهربائي إلى ساعتين يومياً أحياناً، وتلوث مياه الشرب بفضلات المجاري والمواد المشعة، وقلة الدواء في المستشفيات ونهب المعدات، وتضاعف نسبة الأطفال المصابين بسوء التغذية في العامين الأخيرين، وانتشار البطالة، وبخاصة بين الخريجين الشباب[٣٦]، وانتشار المخدرات بين الصبيان بشكل لم يشهد له العراق مثيلاً من قبل، والموت البطيء والإصابة بأنواع الأمراض السرطانية بتأثير اليورانيوم المنضب الذي استخدم عام ١٩٩١ و٢٠٠٣، وما زالت المدرعات المستهدفة به منذ عامين في الشوارع العامة،

---

(٣٥) مثال ذلك «مركز زينب الحوراء» الذي افتتح في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٤ في كربلاء. وقد أسس المركز بمساعدة من منحتين مجموعهما ١٦٣٢٢٨ دولاراً من برنامج تابع لوكالة التنمية الدولية الأمريكية يدعى «بدائل التنمية الدولية». وقد قام بول بريمر بافتتاح المركز بنفسه، وأشرفت على تأسيسه الأمريكية فرن هولاند التي تم اغتيالها يوم ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٤ مع اثنين من زملائها.

(٣٦) انظر التفاصيل في: United Nations Development Programme [UNDP], «Report Iraqi Living Conditions Releases in Baghdad Today,» Comprehensive Household Survey Conducted by Iraqi Planning Ministry with UNDP Assistance, 12 May 2005.

واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً مثل النابالم (باسم جديد يدعى كي أم ٧٧)[٣٧]، فضلاً عن القنابل العنقودية والفوسفورية، وبخاصة أثناء قصف المدن. تعيش التهديد اليومي بإلغاء الحصة التموينية التي يعتمد عليها ١٦ مليون عراقي بشكل أساسي، ووقوفها في طوابير لساعات من أجل التزود بالبنزين أو الحصول على قنينة غاز يتيمة (وهي من أهل البلد الذي يملك ثاني أكبر احتياطي بترول في العالم).

تعيش نهب آثار بلادها المستمر بشكل يومي، وعدم وجود متحف واحد مفتوح في بلاد المتاحف، وإغلاق المكتبات الوطنية، واقتصار التعيين في الدوائر الحكومية على من يمد يده بشهادة التزكية من أحد الأحزاب السياسية المشاركة في «الحكومة المؤقتة»، والخيام المنصوبة للمهجرين من المدن التي تم قصفها وتهديمها من قبل قوات الاحتلال.

تعيش واقع النساء وهن يتنافسن مع الأطفال في الصباح الباكر في مراكز تجميع النفايات حول المدن لالتقاط أي شيء صالح للأكل أو البيع، بينما تقرأ عن اختفاء مبلغ ٨,٨ مليار دولار من مدخول مبيعات النفط العراقي تحت حكم بول بريمر ومجلس الحكم من دون إجراء أي تحقيق في «الاختفاء» حتى الآن. كما تقرأ عن نقل مبلغ ٣٠٠ مليون دولار نقداً بواسطة طائرة إلى بيروت بحجة شراء أسلحة حديثة، لتختفي ملايين الشعب العراقي، بلا تحقيق، في ضجة تبادل الاتهامات بين سياسيي الحكومة المؤقتة، ومن ثم سباقهم السريع في عرض خدمات الخصخصة، وتوقيع اتفاقيات «الفرهود» المبيحة لثروات البلاد بأسعار مغرية ومجزية للدول المحتلة لبلادهم.

في مجال حقوق الإنسان، تعيش المرأة العراقية واقع تزييف معنى الدفاع عن حقوق الإنسان لأغراض دعائية بحتة من قبل قوات الاحتلال وأعضاء الحكومات العراقية المؤقتة، غافلين عمداً عن الإشارة إلى جرائم وانتهاكات قوات الاحتلال لحقوق الإنسان العراقي كما حدث في سجن «أبو غريب» ويحدث في سجن بوكا وفي تسعة عشر سجناً آخر بإمرة القوات الأمريكية. هذه الانتهاكات المخزية والمقززة لا تزال تمارس، يومياً، ضد المواطن، وتمر بلا حساب أو تدخل من قبل أي جهة سياسية أو قضائية أو حكومية عراقية. هذه الانتهاكات وثّقتها منظمة العفو الدولية التي أصدرت بتاريخ ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٥ تقريراً شاملاً عن وضع المرأة العراقية وأجواء الخوف التي تعيشها يومياً .

---

(٣٧) <http://www.iraqanalysis.org>.

وقال عبد السلام سيد أحمد، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إنه «ينبغي على السلطات العراقية اتخاذ تدابير محسوسة لحماية النساء»، مضيفاً أنه «يتعين عليها إرسال رسالة واضحة بأنها لن تسامح إزاء العنف ضد المرأة بإجراء تحقيقات في جميع مزاعم الانتهاكات المرتكبة ضد النساء، وبتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة أياً تكن انتماءاتهم».

ودعت المنظمة بصورة متكررة الجماعات المسلحة إلى الكف فوراً عن ممارسة العنف ضد النساء، بما في ذلك المضايقة والتهديد بالقتل والهجمات العنيفة والخطف والقتل. ودعت بالمثل «القوات المتعددة الجنسية» التي تقودها الولايات المتحدة إلى تعزيز الضمانات المتوافرة للنساء في الاعتقال والتحقيق من دون إبطاء في جميع مزاعم العنف ضد المرأة، بما فيها الاعتداءات الجنسية التي يرتكبها جنودها أو موظفوها الآخرون.

هل تحتاج المرأة العراقية ما هو أكثر من هذا لتكتشف تهويمات ديمقراطية الاحتلال؟ ولتكشف زيف ادعاء منظمات واشنطن النسوية بأنها تمثل المرأة العراقية وطموحاتها، بينما تعمل في الواقع على تكريس خطاب الاحتلال العسكري والقومي والاقتصادي؟

ولقد تم تأسيس عدد من المنظمات النسوية العراقية والعراقية ـ الأمريكية قبل شن الحرب على العراق بأشهر قليلة لغرضين، **أولهما** آني وهو توفير المبرر الأخلاقي للحرب بعد تزايد المعارضة الشعبية للحرب في أمريكا والعالم، و**ثانيهما** استراتيجي هادف إلى استخدام نجاح الأجندة النسوية في العراق نموذجاً يكرر عربياً وإسلامياً لتكريس أنشطتها السياسية والعسكرية والاقتصادية؛ فقامت النسوة أعضاء المنظمات المعنية بنشاط مكثف ومحموم لم يسبق له مثيل لمساندة ودعم إدارة بوش في مرحلة الإعداد للحرب، وفي تنفيذ الخطاب الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب أيضاً.

إن ما لا تذكره المنظمات النسوية «العراقية» في برامجها المعلنة هو أنها «ذراع للحكومة الأمريكية» بحسب تصريح أندرو ناتسيوس، مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ما دام قد تم تأسيسها وتسجيلها كمنظمات غير حكومية تتلقى الدعم المادي الأمريكي، الأمر الذي جعلها هيئة تنفيذية للخطط السياسية الإمبريالية.

تطابقاً مع الخطاب الأمريكي للعراق والمنطقة، يلاحظ أن كل برامج المنظمات النسوية المعلنة وتصريحات النسوة العضوات فيها سواء كن خارج العراق أم داخله، خالية من مفردات ذات جذور عميقة في المجتمع العراقي، بل وكل المجتمعات تقريباً

في جميع أنحاء العالم، وهي المفردات الدالة على مفاهيم الوطنية والسيادة الوطنية والاستقلال، ناهيك عن الدعوة إلى إنهاء الاحتلال. لقد تم تغييب هذه المفردات لأنها تعبر عن مشاعر ومبادىء تمنح أي شعب محتل الحق القانوني والشرعي والأخلاقي في مقاومة الاحتلال. وهي مسألة تتناقض تماماً مع سبب تأسيس المنظمات النسوية المعنية كأدوات تنفيذية للخطط السياسية لإدارة الاحتلال. ومن الضروري جلب الانتباه، في الوقت نفسه، إلى كون هذه المفاهيم جوهر تركيبة المجتمع الأمريكي وصلب السياسة الأمريكية المنعكس على كل المنظمات الأمريكية المسجلة والناشطة في داخل أمريكا والعراق وخارجهما. الفرق أنها، ومهما اختلفت اسماؤها وبرامجها المعلنة، منظمات تحتفي بالقيم والمثل القومية والوطنية الأمريكية حصراً.

لهذا فشلت المنظمات النسوية المعنية، على الرغم من إمكانياتها المادية الكبيرة ودعمها من قبل الإدارة الأمريكية والحكومات العراقية المؤقتة، في إحراز أي نجاح عملي في أوساط المرأة العراقية، ولم تتمكن من كسب صوت المرأة العراقية. ولم تتوسع، بل بقيت محصورة في قائمة الأسماء الأولى التي قامت بتأسيسها تقريباً. لأنها، وببساطة، لا تمثل المرأة العراقية، ولا علاقة لها بأولوياتها وواقعها وطموحاتها، ولم تزد برامجها عن كونها محطة أخرى من محطات تنفيذ المشروع الأمريكي في العراق.

وذاقت المرأة العراقية تفاصيل العيش المأساوي تحت الاحتلال وانتهاكاته اليومية وعدم توفير الأمان والحماية لغير المقربين منه ولمصالحه الخاصة فحسب. وبلغت الهوة العميقة الفاصلة بين نساء المنظمات المعنية والمرأة العراقية مداها، عندما قامت النساء المعنيات بزيارة بوش ومسؤولي الإدارة الأمريكية الكبار ومعسكرات الجنود الأمريكيين لتوجيه الشكر لهم وتهنئتهم على انتصاراتهم في العراق، في أوقات تزامنت مع حصار المدن العراقية وقصفها جوياً كما في النجف والكوفة وبغداد والفلوجة، ما سبب قتل وتشريد أبنائها، ومن بينهم آلاف النساء والأطفال. إن نساء المنظمات المعنية لم يقابلن الجرائم الأمريكية المرتكبة بحق أخواتهن العراقيات بالصمت المطلق فحسب، كما فعلت النسوة المتبوّءات للمناصب السياسية تحت نظام صدام حسين، بل توجهن إلى أمريكا لحضور احتفالات تهنئة قتلة أخواتهن على نجاحهم في تنفيذ الجرائم.

ولننظر كمثال نموذجي إلى اللقطة التوضيحية التالية: تمت دعوة صفية طالب السهيل، العضوة المؤسسة لـ «ناعم» وعدد آخر من المنظمات الأمريكية ـ العراقية، والتي تمت مكافأتها على خدماتها بتعينها كسفيرة للعراق في مصر(لم تباشر عملها

بعد)، لحضور حفل إلقاء بوش خطابه عن حال الاتحاد بتاريخ ٢/ ٢/ ٢٠٠٥ في واشنطن، حيث أوضح بوش للشعب الأمريكي سبب وجود أبنائهم الجنود في العراق، ومبرراً تصاعد عدد القتلى والجرحى في صفوفهم، قائلاً: «إن رجالنا ونساءنا المجندين يحاربون الإرهاب في العراق لكي لا نضطر إلى محاربته هنا في وطننا». واستشهد بوش بصفية السهيل باعتبارها قيادية نسوية ديمقراطية جاءت لتشكر الشعب الأمريكي على تضحياته، ولتشكر الجنود بخاصة. ثم أدت صفية السهيل سيناريو الدور المكتوب لها بعد الخطاب إذ رفعت يدها بإشارة النصر، ثم عانقت والدي الرقيب الأمريكي بيرون نوروود الذي «ضحى بحياته ليحمل الحرية إلى العراق» بحسب تعبيرها.

من الجهة الثانية، من صميم المجتمع العراقي، ما الذي تفكر به المرأة العراقية عندما تسمع تعليقاً كهذا؟

إن ما تراه الأم ـ الزوجة ـ الابنة العراقية مختلف تماماً. إنها ترى عسكرياً محتلاً تم قتله أثناء ضلوعه مع قوات جيشه بشن هجوم عسكري كاسح أدى إلى قتل أهلها، وتدمير مدينتها، وتشريد الآلاف من أبناء شعبها.

القسم الثاني

المشاركـــة بالعمـــل البرلمانـــي

الفصل الرابع

المــرأة والانتخابــات البرلمانيــة اليمنيــة(*)

سمير عبد الرحمن هائل الشميري(**)

إن المجتمعات العربية والإسلامية هي مجتمعات ذكورية لا تسمح للمرأة إلا بحيّز ضيق للحركة، وتختزل مهمة المرأة في الفضاء العام في زاوية ضيقة ألا وهي خدمة الرجل وإرواء رغباته الجنسية والعاطفية وإنجاب وتربية الأطفال وصيانة الأسرة والقيام بالأشغال المنزلية والنظافة وطهو الأطعمة، والتعامل معها بسطحية مؤلمة وكأنها لوحة زيتية أنيقة نعلقها على جدران منازلنا ونظل نتغزل بها ليل نهار، نازعين عنها العقل والذكاء، وربما الكرامة في أحايين أقل. فهناك كثرة كاثرة من الرجال تتملكهم شهوة الانتقام والحقد والعداء السافر للمرأة، ويندفعون في سخرية عالية بالمرأة، ويتطاولون في اضطهادها ويمرغون وجهها في الوحل بتكلف وغطرسة متجبرة، الأمر الذي يهزّ من كيان المرأة وكرامتها، ويجعلها بوجه عام ضعيفة الثقة بنفسها، حتى وإن كانت على قدرٍ عالٍ من الثقافة والذكاء والكفاءة والتمرس.

إن الواقع الاجتماعي بتصوراته وأخلاقه ومُثُلِه التي قد ترسخت عبر عصور تاريخية لا يسمح للمرأة إلا بهامش ضيق من المشاركة في الفضاء العام، ومنها مشاركتها في الحياة السياسية والمراتب السلطوية والمدنية الرفيعة.

والمرأة في اليمن تشكل ما يقارب نصف سكان البلد، وقد شاركت في

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن ملف «المرأة العربية والمشاركة السياسية» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، ص ٩١ ـ ١٠٤.

(**) أستاذ علم الاجتماع السياسي المشارك، كلية التربية، جامعة عدن.

انتخابات ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، حيث بلغت نسبة المقترعات من النساء ما يقارب ٤٣ في المئة من عدد الناخبين اليمنيين الذين يقدر عددهم بـ ٨,٠٩٧,٤٣٣، وكان عدد المرشحات الإناث اللاتي ترشحن للانتخابات ١١ امرأة، سقطن جميعهن ما عدا واحدة فازت بصعوبة. فليس من الإنصاف أن يقف مجلس النواب على رجل واحدة تهيمن عليه النزعة الذكورية، من غير اكتراث بصوت المرأة ورنينها الأنيق وصداها وحجمها المعتبر في المجتمع.

إن المرأة في المجتمع مكبّلة بقيود اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية ومعنوية، فهي بمسيس الحاجة إلى رفع الحجر عنها وخلخلة الجمود ورفع القيود الرمزية والمعنوية، لكي تشارك في خلق مجتمع أمثل ينعم بالمواطنة الواحدة والسكينة والنماء.

إذاً لماذا سقطت المرأة في انتخابات ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣؟

ـ هل الرجل هو المسؤول في إقصائها عن البرلمان؟

ـ وهل المرأة هي التي أسقطت المرأة في الانتخابات؟

ـ وهل تتحمل المراجع المسؤولة قسطاً أكبر من هذا السقوط المدوّي؟

ـ وهل الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية تتحمل شطراً أعظم من التقصير؟

ـ من أسقط المرأة في الانتخابات؟

هذه هي الإشكالية الرئيسية التي تتصدّى لها هذه الورقة وتساهم في إجلاء ما هو مستتر وإزالة دائرة الغموض والعتمة.

أولاً: المرأة وحق التصويت

الديمقراطية ليست وليدة اللحظة المعاصرة، بل هي امتداد لسلسة من التطورات التاريخية والدرامية العظيمة التي أفضت في نهاية المطاف إلى ديمقراطية حقيقية يكون الشعب فيها مصدر السلطات، ويختار المواطنون حكامهم بطريقة سرية عبر صندوق الاقتراع.

ولن ندع الفرصة تمرّ من دون أن نومئ إلى أن هناك خطأً جسيماً يهيمن على بصيرة الرأي العام، ويقع فيه كثرة كاثرة من الناس عندما يعتقدون أن الديمقراطية هي الانتخابات فقط، غير آبهين بأن الانتخابات هي جزء من الديمقراطية وليست الديمقراطية برمتها.

فالديمقراطية مفهوم حياتي شامل يتجسد في ثقافة وسلوكيات الناس، وعادات

وتقاليد أفراد المجتمع، وفي المؤسسات الرسمية والمدنية وفي العقلانية والتسامح والحوار وحرية الرأي والتناوب السلمي للسلطة والمواطنة المتساوية واحترام حقوق الإنسان وعدم إذلال المرأة أو الانتقاص من حقوقها.

فالديمقراطية لم تسِر دائماً في خط مستقيم ولم تطبق من دون متاعب، بل العكس صحيح. لقد دفعت الشعوب التي سبقتنا ثمناً باهظاً من أجل الديمقراطية، فكلما كانت الشعوب عبر الديمقراطية تحاول الوقوف على قدميها، كانت القوى المتسلطة تسعى لوأد الديمقراطية أو تفريغها من محتواها بصورة شوهاء.

فالديمقراطية في أثينا كانت منقوصة لأنها اقتصرت على الأرستقراطيين، وحُرمت على عامة الشعب، ولم تسمح هذه الديمقراطية للمرأة بممارسة حقها الديمقراطي، وفي بعض صورها لم تكن إنسانية. وكان اليونانيون يقتلون أصحاب العاهات الجسدية والعقلية ولا يطيقون رؤية المشوّهين والعجزة في مجتمعهم، فيبادرون إلى قتلهم أو نفيهم عن المجتمع.

ومن الملامح الأولية لبزوغ الممارسة الديمقراطية توقيع الملك في إنكلترا على وثيقة «الماغنا كارتا» (١٢١٥)، لتتطور في ما بعد الملامح الديمقراطية بشكل تصاعدي في الثورة الإنكليزية عام ١٦٨٨، وإعلان الاستقلال الأمريكي عام ١٧٧٦، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، لتسمح بالممارسة الديمقراطية للأرستقراطيين بداية، ومن ثم اتسعت إلى أن شملت جميع أفراد المجتمع. وهذا ما فعلته إنكلترا في الإصلاح الانتخابي في عام ١٨٣٢ ليشمل الفئات الوسطى، ومن ثم يشمل جميع أفراد الشعب في نهاية القرن التاسع عشر.

أما بالنسبة إلى المرأة، فقد ظلت لفترة طويلة خارج الملعب الديمقراطي، ففرنسا لم تعترف بالحق السياسي للمرأة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، والولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا اعترفتا بالحق السياسي للمرأة عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٨.

وفي عام ١٩٠٠ لم يكن في أي بلد حق الاقتراع العام للبالغين. وقد كانت البلدان جميعها تستبعد فئات كبيرة من حق التصويت[١].

ويعود الفضل إلى نيوزيلندا عام ١٨٩٣، وفنلندا عام ١٩٠٦، والنرويج عام ١٩٠٦، والدانمارك وأيسلندا عام ١٩١٥، في تطبيق قانون حق التصويت للمرأة، ثم تلت هذه البلدان، بلدان العالم الأخرى.

---

(١) «حقوق الإنسان والتنمية البشرية،» في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٠)، ص ٣٨.

أما في ما يخص اليمن، فقد منحت المرأة في الجنوب حق التصويت لأول مرة في تاريخ بلدها عام ١٩٧٠، عندما تم تطبيق حق الانتخاب العام، وبُذلت جهود خاصة لضمان ترشيح بعض النساء في الانتخابات الوطنية الأولى عام ١٩٧٧[٢]، وقد تولّت إحدى السيدات منصب نائب وزير الثقافة والإعلام عام ١٩٨٣ في عدن، ثم عضوية المرأة لمجلس رئاسة الدولة في الفترة من ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠[٣]، علاوة على عضويتها في مجلس الشعب الأعلى (البرلمان) حتى قيام الوحدة.

ولم تمارس المرأة في شمال الوطن سابقاً الترشيح والانتخاب معاً، وإنما حُرمت من حق ترشيح نفسها لعضوية مجلس الشورى في عام ١٩٨٨، وكان لها حق الانتخاب والإدلاء بصوتها فقط، إلا أنها مارست هذا الحق كاملاً في انتخابات المجالس المحلية عام ١٩٨٣[٤].

وغني عن البيان القول إن السلطات العربية منحت المرأة حق التصويت في الانتخابات في فترات تاريخية متفاوتة وعلى النحو التالي[٥]:

لبنان عام ١٩٢٦، جيبوتي عام ١٩٤٦، سوريا عام ١٩٤٩، السودان عام ١٩٥٣، مصر عام ١٩٥٦، الصومال عام ١٩٥٦، الجزائر عام ١٩٦٢، المغرب عام ١٩٦٣، ليبيا عام ١٩٦٩، اليمن عام ١٩٧٠، البحرين عام ١٩٧٣، الأردن عام ١٩٧٤، العراق عام ١٩٨٠، تونس عام ١٩٨٥، عُمان عام ١٩٩٧، قطر عام ١٩٩٨، الكويت عام ١٩٩٩.

وعلى الرغم من مشاركة المرأة الكلية أو الجزئية في الحياة السياسية، إلا أنها ما زالت تعاني جملة من الإشكاليات، وهي مثل أخيها الرجل في عالمنا اليوم تحتاج كما يحتاج الرجل إلى:

ـ التحرر من التمييز ـ بحسب الجنس أو العنصر أو الأصل العرقي، أو الأصل القومي أو الديني.

---

(٢) مكسين مولينو، «القانون والدولة والسياسات الاشتراكية المتعلقة بالمرأة: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية،» في: **صورة المرأة اليمنية في الدراسات الغربية** (صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، ١٩٩٧)، ص ٢٢٧.

(٣) انظر رشاد العليمي، «مقياس أوضاع المرأة اليمنية وأدوارها في التنمية،» في: **المرأة والتنمية في الجمهورية اليمنية** (صنعاء: وزارة التخطيط والتنمية، [د. ت.])، ص ٩٩.

(٤) ثائرة شعلان، «دور المنظمات الأهلية في تطبيق منهاج بكين: تقييم نقدي،» **دراسات يمنية** (صنعاء)، العددان ٦٠ ـ ٦١ (كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٩)، ص ٢١٦.

(٥) تم تجميع المعلومات من مصادر مختلفة.

ـ التحرر من الخوف من التهديدات للأمن الشخصي، ومن التعذيب والاعتقال التعسفي وغيره من أعمال العنف.

ـ حرية الفكر والكلام والاشتراك في عملية صنع القرار وتكوين الجمعيات والانضمام إليها.

ـ حرية تنمية إمكانات المرء البشرية وتحقيقها.

ـ التحرر من الظلم ومن انتهاك سيادة القانون.

ـ حرية مزاولة عمل كريم، من دون استغلال[٦].

ثانياً: المشاركة السياسية للمرأة

المشاركة السياسية للمرأة دليل على وعي المجتمع لذاته وحضارته، فالمشاركة هي ظاهرة حضارية، كما هي ظاهرة سياسية، وحينما يصل المجتمع إلى مرحلة معيّنة من الرُقي والتقدم، فإن مسألة المشاركة السياسية للمرأة تصير من قضاياه الأساسية[٧].

ويمكن القول بجلاء لا لبس فيه إن مشكلة مساهمة المرأة السياسية ليست في جوهرها قانونية ولا دستورية، فالدستور والقانون لا يضعان عقبات في وجه المشاركة السياسية للمرأة، ويكفي أن نعرف أن المادة رقم (٢٤) من الدستور توضح ذلك بصورة ناصعة: «تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وتصدر القوانين من أجل تثبيت هذا الحق».

المادة رقم (٤١) تقول: «المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والوجبات».

المادة رقم (٤٢) تشير إلى أن لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي والكتابة والتصوير في حدود القانون.

المادة رقم (٤٣) تنصّ على أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء.

فالواقع الاجتماعي بعاداته وقيمه وثقافته الذكورية هو العائق الأكبر في مساهمة المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠**، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٧) سعيدة الرحموني، «المرأة والمشاركة السياسية في تونس،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١١٤.

فالمجتمع العربي هو مجتمع ذكوري لا وظيفة فيه للأنوثة إلا تأكيد تفوّق الذكر وتثبيت هيمنته. ومن هنا كانت العقبة المركزية في وجه التغيير الديمقراطي الصحيح في هذا المجتمع. ففي غياب المساواة بين الرجل والمرأة يغيب مبدأ المساواة في المجتمع ككل[٨].

واللافت للانتباه أن المرأة تشارك في تنفيذ القرارات والتوصيات كمنفذة وليس كصانعة أو مشاركة لصناعة القرارات والأحداث، وبخاصة ما يندرج ضمن اهتماماتها وما يمسّ كيانها وكرامتها ككائن اجتماعي.

إن الأنظمة والبُنى والاتجاهات السائدة لا تشرك الشعب في صنع مصيره، ولا تعمل في سبيل نموه وتجاوز أوضاعه، بل على العكس، إنها تحيله إلى كائنٍ عاجز مغلوب على أمره، ومأخوذ بتأمين حاجاته الآنية، وتسيطر على حياته قيم مجرد المعيشة والاستمرار[٩].

فمشاركة المرأة في الحياة السياسية ضئيلة مقارنة بحجمها العددي الذي يشكل نصف سكان الجمهورية اليمنية والبالغ عددهم ١٨,٨٠٠,٠٠٠.

ومن الملاحظ أنه منذُ قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، لم تأخذ المرأة موقعها الريادي المأمول، ومع كل دورة انتخابية تتسع مشاركتها في الاقتراع ولا يزداد حجمها في الترشيح والفوز بمقاعد البرلمان، الأمر الذي يؤشر إلى أن مشاركة المرأة السياسية لا تشهد تطوراً ملحوظاً إلا من زاوية كمية بعيداً عن الفعالية والتأثير.

فالمقترعات من النساء في الانتخابات البرلمانية الأولى في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣، بلغ عددهن ٤٧٨,٦٩٠، بنسبة تقدر بـ ١٨ في المئة من عدد المقترعين، وزاد عدد المقترعات في انتخابات ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، حيث بلغ عددهن ١,٢٧٢,٠٦٣ بنسبة تقدر بـ ٢٧ في المئة. أما في انتخابات ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ فقد بلغ عدد المشاركات في الاقتراع ٣,٤٥٠,٠٠٠، بنسبة تقدر بـ ٤٣ في المئة.

ففي الوقت الذي زادت فيه المقترعات والمشاركات في العملية الانتخابية، كان لا بد منطقياً من أن يزداد عدد تمثيل النساء في البرلمان، الا أن هذا العدد قد تقلّص من امرأتين عضوين في انتخابات عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧ لينزل إلى امرأة عضو واحدة

---

(٨) هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، نقله إلى العربية محمود شريح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٦.

(٩) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٩.

في البرلمان في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ من العدد الإجمالي لأعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٣٠١ عضو، وهذا مؤشر واضح على أن المرأة ما زالت هامشية في الحياة السياسية.

الجدول رقم (٤ ـ ١)
نسبة المقترعات في الانتخابات البرلمانية

الانتخابات البرلمانية	عدد المقترعات من النساء	نسبة النساء (في المئة)
١٩٩٣	٤٧٨,٦٩٠	١٨
١٩٩٧	١,٢٧٢,٠٦٣	٢٧
٢٠٠٣	٣,٤٥٠,٠٠٠	٤٣

وهذا ينطبق أيضاً على نسبة المرشحات في الانتخابات البرلمانية؛ ففي أول انتخابات برلمانية في عام ١٩٩٣، كان عدد المرشحات إلى البرلمان ٤١ امرأة، وقد تقلّص في انتخابات عام ١٩٩٧ إلى ١٩ امرأة، ونزل إلى أدنى مستوى في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، حيث بلغ عدد المرشحات في هذه الانتخابات ١١ مرشحة.

وحتى مستوى تمثيل المرأة في المجالس المحلية عام ٢٠٠١ لم يكن في المستوى المطلوب، فترشحت في هذه الانتخابات ١٤٧ امرأة مقابل ٢٤,٨٦٤ رجل بنسبة ٠,٦ في المئة. وفازت بمقاعد المجالس المحلية ٢٧ امرأة مقابل ٧,٠٣٢ رجل بنسبة ٠,٤ في المئة.

١ ـ ترشيح المرأة في الانتخابات النيابية والمحلية[١٠]

إن ظاهرة تراجع مشاركة المرأة السياسية ظاهرة للعيان حتى للمشاركات في العملية السياسية بفعالية، وهن قليلات. واشتراك مجاميع كبيرة في الانتخابات لم يأتِ عن وعي مجتمعي بضرورة التغيير، وبأن تكون المرأة رقماً سياسياً مهماً في ترجيح الكفة لصالح النماء والتحضر والمساواة والمواطنة الواحدة، وإنما يتم دفعها دفعاً للاقتراع بطريقة أو بأخرى بعيداً عن وعي ذاتها ومصلحتها، فتكون النتيجة أنها تصبّ في خانة تهميش المرأة من ناحية فعلية، وازدياد اللغة الدعائية والخطابية لصالحها من الناحية الديكورية.

(١٠) **اليمن: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١** (صنعاء: وزارة التخطيط والتنمية، ٢٠٠١)، ص ٦٧، الجدول رقم (٤ ـ ٦).

الجدول رقم (٤ ـ ٢)
نسبة المرشحات في الانتخابات البرلمانية

الانتخابات	المرشحون			الفائزون		
	نساء	رجال	نسبة النساء (في المئة)	نساء	رجال	نسبة النساء (في المئة)
الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣	٤١	٣١٤٠	١,٣	٢	٢٩٩	٠,٧
الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧	١٩	٢٠٩٦	١,٣	٢	٢٩٩	٠,٧
انتخابات السلطة المحلية لعام ٢٠٠١	١٤٧	٢٤٨٦٤	٠,٦	٢٧	٧٠٣٢	٠,٤
الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣	١١	١٣٨٥	١	١	٣٠٠	٠,٣

والوضع لا يختلف في الوطن العربي عما نحن عليه، فمشاركة المرأة في البرلمانات العربية ما زالت محتشمة، فتدنت مثلاً في مصر من ٨,٩ في المئة إلى ٢,٢ في المئة، وفي العراق من ١٣,٢٣ في المئة إلى ١٠,٨ في المئة، وفي الأردن من ٥,٣ في المئة إلى ١,٣ في المئة، وفي الدول العربية الأفريقية تتراوح بين ١ في المئة و٣ في المئة. أما المشاركة في المجالس المحلية، فهي تتراوح بين ١٠ في المئة و١٣ في المئة في الدول التي لا بيانات لها في ذلك[١١].

وما يثير الدهشة أن أغلب الفعاليات في المسرح السياسي اليمني مع المرأة وصيانتها والحفاظ على كرامتها، ومع مشاركتها السياسية، ولكنهم لا يتذكرون المرأة إلا في اللحظات الأخيرة من العملية الانتخابية، لحظة الاقتراع، فهم يحتاجون إلى صوتها ولا يعملون على تأصيل موقعها في الأحزاب والمنظمات السياسية ولا يدافعون عنها إلا بصورة خجولة وباستحياء شديد. وتبلغ نسبة النساء في «حزب الحق» ١٠ في المئة من الأعضاء، وعدد المنتسبين إلى المؤتمر الشعبي العام ٢,٠٨١,٠٠٠ عضو منهم ٣١٥,٣٧٤ امرأة فقط، أي بنسبة ١٥ في المئة. أما عدد أعضاء «حزب الرابطة اليمنية»، فيبلغ ٢٧,٠٠٠ عضو تمثل النساء فيه نسبة ٥ في المئة من عدد الأعضاء[١٢].

---

(١١) شيرين شكري، «المرأة والجندر في الوطن العربي،» في: أميمة أبو بكر وشيرين شكري، **المرأة والجندر: إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين**، حوارات لقرن جديد (بيروت؛ دمشق: دار الفكر العربي المعاصر، ٢٠٠٠)، ص ١١٨.

(١٢) **التقرير الاستراتيجي السنوي: اليمن ٢٠٠١**، سلسلة تقارير وبحوث ودراسات (صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠٢)، ص ٢٦٢.

ولا توجد إحصاءات دقيقة عن حجم عضوية المرأة في الأحزاب والتنظيمات السياسية، وإن وجدت فهي ضئيلة مقارنة بحجم المرأة في المجتمع. ومن الملاحظ أن بعض الأحزاب التقليدية هي أكثر تنظيماً وجذباً للمرأة، وإن ما يساعدها في ذلك هي القوة التنظيمية والفكرية والكفاءة وفعالية العناصر المتحزبة من النساء والرجال الذين استطاعوا ويستطيعون حشد المرأة بجرأة وقوة وفعالية قلما نجدها عند الأحزاب الأخرى.

٢ ـ نسبة وجود المرأة في المستويات القيادية العليا لبعض الأحزاب

نبسط نسبة وجود المرأة في المستويات القيادية العليا لبعض الأحزاب على النحو التالي[١٣]:

ـ اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام (٥ في المئة) ـ امرأة مقابل ١٩ رجلاً.

ـ الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح (صفر في المئة) ـ ١٦ رجلاً فقط .

ـ المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني (١٦ في المئة) ـ ٤ نساء مقابل ٢٥ رجلاً.

ـ الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري (٧ في المئة) ـ امرأة مقابل ١٤ رجلاً.

ـ حزب البعث العربي القومي ـ امرأة واحدة.

٣ ـ نسبة مشاركة المرأة في الهيئات القيادية المتوسطة

ـ اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ـ ٣٥ امرأة من العدد الكلي (٧٣٥) بنسبة ٤,٩ في المئة.

ـ مجلس شورى الإصلاح ـ ٧ نساء من العدد الكلي (١٦٧) بنسبة ٤ في المئة.

ـ اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ـ ٣٥ امرأة من العدد الكلي (٢٨٣) بنسبة ١٢ في المئة.

ـ اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الناصري: ٧ نساء من العدد الكلي (٧١) بنسبة ١٠ في المئة.

---

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: **التقرير الاستراتيجي السنوي: اليمن ٢٠٠٠**، سلسلة تقارير وبحوث ودراسات (صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠١)، ص ١٧٨-١٧٩.

هناك حقيقة ناصعة تتمثل في أنه يُراد أن تكون مشاركة المرأة في الانتخابات وفي المسرح السياسي بوجه عام بصورة رمزية لا تتجاوز الحدود المرسومة لها، وهذا يندرج ضمن النظرة التقليدية إلى المرأة التي تحصرها في دائرة الخضوع والتبعية للرجل وحجب مشاركتها في الفضاء العام.

ومن المشكلات التي تواجهها المرأة العربية (وبخاصة المثقفة)، هي أن البعض يسعى إلى قمعها مادياً ورمزياً، ويريد لها أن تكون تابعة لبعض المعطوبين نفسياً واجتماعياً وثقافياً، ممن يفتقرون إلى اللياقة السلوكية والكفاءة الاجتماعية، ويرمون عقدهم وعاهاتهم في وجه المرأة حيناً باسم التقليدية، وحيناً باسم التحديث.

إن المرأة هي الجدار القصير الذي يتكئ عليه الجميع، بمن فيهم من يتعرضون للإقصاء والتهميش، فيمارسون إقصاء وتهميشاً ضد المرأة. وبذلك تكون المرأة أكثر الكتل الاجتماعية التي تتعرض للانتقاص والتهميش من قبل القوي والضعيف في المجتمع على حدّ سواء. هناك حاجة ماسة إلى تكثيف توعية الرجل بتغيير سلوكه تجاه المرأة، فهل هو مستعد لتعديل هذا السلوك؟ إن المسألة ليست في السماح للمرأة بإدراج اسمها في قوائم المرشحين الحزبية، وليست في دفع النساء إلى تولّي المناصب القيادية أو في احتلال المقاعد في البرلمان، وإنما في اقتناع متبادل من الرجل والمرأة بضرورة العمل المشترك المتكامل، وإقناع المرأة باقتحام جميع مجالات الحياة العامة والمساهمة في صنع القرار[١٤].

ثالثاً: سقوط المرأة في الانتخابات

لم يكن سقوط المرأة في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٣ وليد الصدفة، بل كانت هناك جملة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتنظيمية التي أدت إلى تعثر صعود نجم المرأة إلى البرلمان. ولعل من الأسباب الجوهرية التي أدت إلى ذلك هو إهمال المرأة حقوقها وعدم اكتراثها بذاتها، واعتمادها على أساليب التوكل والتوسل والتبعية في نيل حقوقها، فهي كانت تنتظر ما سيعطى لها، وتمدّ يدها متوسلة لنيل حقوقها الشرعية والدستورية، فضلاً عن أن المنظمات والمؤسسات النسوية الفاعلة التي تشكل مهجعاً من المهاجع الدفاعية عن المرأة وحقوقها، قد لف مناشطها الغموض والشكلية. وظلت هذه المؤسسات المدنية تنشط في الهوامش، ولم تضع يدها بانبساط على القضايا المحورية التي تهمّ المرأة، ووضعت مسألة الدفاع عن حقوق المرأة في آخر سلّم الأولويات.

(١٤) الرحموني، «المرأة والمشاركة السياسية في تونس،» ص ١٢٥.

ولقد بلغت عدد الجمعيات العاملة في مجال الأسرة وتنمية المرأة ٩٦ جمعية، ينصبّ جهدها في رعاية الأسرة وتدريب المرأة وتأهيلها، وتقديم الخدمات المتنوعة للمرأة، ومحو أميتها. أما المسكوت عنه بوجه عام، فهو حقل التنمية السياسية للمرأة والدفاع عن حقوقها، وهذا الأمر يعدّ من العوامل الجوهرية في التنمية الديمقراطية وفي الدفع بالمرأة إلى المشاركة الفعلية في المناشط السياسية والانتخابات البرلمانية والمحلية.

وعلينا واجب الإشارة إلى أن المرأة لا تشكل عُصبة اجتماعية موحدة في المجتمع، فهي مشتتة القوى في كل حدب وصوب، الأمر الذي يحتم علينا التأكيد على وحدة الحركة النسائية اليمنية، وضرورة وجود منظمة نسائية قوية تكون امتداداً للمنظمات النسائية التي بزغت في مطلع الخمسينيات، وتأصلت في الستينيات، وتحديداً عام ١٩٦٨، وبرزت بشكل قوي في الساحة في عقدي السبعينيات والثمانينيات، وتراجعت في عقد التسعينيات من القرن العشرين وحتى اللحظة.

وعند الحديث عن سقوط المرأة في الانتخابات البرلمانية، يمكن القول إن الرجل يتحمل قسطاً معتبراً في إعاقة وصول المرأة إلى البرلمان. وقبل ذلك يجب أن ننتقد المرأة التي أسقطت المرأة، ولا ننسى في هذا السياق انتقاد التخلف الذي يشكل رأس الحربة في تقهقر أوضاع المرأة والحياة العامة بوجه عام.

التخلف الذي نجابهه، على حدّ تعبير عالم الاجتماع العربي هشام شرابي، هو من نوع آخر، إذ إنه كامن في أعماق الحضارة ويسري في أطراف بُنية المجتمع والفرد، وينتقل من جيل إلى جيل كالمرض العُضال، وهو أيضاً مرض لا تكشف عنه الفحوص المخبرية، وتعجز عن تفسيره الأرقام والإحصاءات.

يتخذ هذا التخلف أشكالاً عدة يتميز بعضها من بعض بصفتين مترابطتين هما اللاعقلانية والعجز[١٥].

ولا نضيف جديداً إن قلنا إنه لا توجد سياسة جادة من قبل الهيئات الرسمية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني للارتقاء بوضع المرأة بوجه عام، وبخاصة المؤهلة والمتنورة، ولذلك يتعاملون معها بسطحية شديدة، ولا يريدون لها إلا أن تكون زينة في المحافل السياسية والتمظهرات الاجتماعية.

وفي الوقت الذي تتهم فيه المرأة الرجل بعرقلة وصولها إلى البرلمان، يتهم

---

(١٥) شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ص ١٤.

الرجل المرأة بالتصويت ضده في المنافسة الانتخابية، فهناك الكثيرون من المرشحين الذين يوجّهون أصابع الاتهام إلى المرأة لسقوطهم في الانتخابات. وقد قال أحدهم: «لقد هزمني النمل الأسود»، ويقصد بذلك الناخبات الملثمات(١٦).

وبصورة عامة، يمكن أن نجمل أسباب سقوط المرأة في الانتخابات إلى ما يلي:

١ ـ الثقافة والعادات والتقاليد الاجتماعية

إذا كانت التنشئة الاجتماعية هي تطبيع الفرد بعادات وتقاليد وثقافة المجتمع وتكييفه مع البيئة الاجتماعية، فإن هذه التنشئة تقوم في مجتمعاتنا على أساس عزل المرأة والإعلاء من شأن الذكور والهيمنة الذكورية، بحيث تكون أدوار المرأة ثانوية ومحصورة ضمن مربعات لا يسمح الواقع الاجتماعي بتجاوزها إلا في ما ندر.

يسود الاعتقاد في الوعي الاجتماعي بأن المكان المناسب للمرأة هو المنزل، ووظيفتها هي تربية الأطفال والاهتمام بالشؤون المنزلية والعائلية الخاصة، ولذلك يتم إعداد الفتيات لهذا الدور المستقبلي في عملية التنشئة الاجتماعية، وليس المشاركة في السياسة والأحزاب والانتخابات البرلمانية وتقلّد المناصب الحكومية.

ويكفي أن نشير إلى أن الشطر الأعظم من المشاركات كمرشحات في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، قد تعرضن لضغوط غليظة مختلفة، منها نفسية، ومنها اجتماعية وثقافية وسياسية، ومن دوائر وشخصيات قد لا تخطر على بال. ولعل الأمثلة الحيّة شاخصة للعيان، ونذكر منها على سبيل المثال ما تعرضت له المرشحة رضية شمشير (من عدن)، والمرشحة محفوظة حسن سعفاف (من المحويت)(١٧).

ما هو شائع في الثقافة التقليدية السائدة هو أن السياسة والإدارة السياسية للمجتمع شأن لا يمكن الولوج فيه إلا لمن تتوافر فيه صفات الذكورة والقوة، وليس النعومة والأنوثة.

٢ ـ عدم وعي المرأة لذاتها

المرأة تشكل نصف عدد سكان الجمهورية اليمنية، وهي تعتبر متخلفة كما هو المجتمع الذي تعيش فيه. وما يضيف أعباء على المرأة هو نقص معرفتها بسبب وجودها

---

(١٦) انظر: سميرة النصاري، «ناخبات الرجال: هل نطالب ببرلمان خاص بالملثمات؟،» **الثقافية** (تعز) (٨ أيار/ مايو ٢٠٠٣)، ص ٥.

(١٧) انظر: **الأيام** (عدن): ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٣، ص ١٢، و٨/ ٥/ ٢٠٠٣، ص ٥.

وأدوارها الإنسانية والحياتية، وهي تعمل ضد مصلحتها وقد لا تشعر بذلك، فالمرأة هي التي أسقطت المرأة في الانتخابات، وأعطت صوتها ربما إلى من لا يراعي مصلحتها ويقف حائلاً دون تحررها من العوائق التي تعترض طريقها. ويكفي أن نعرف أن نسبة الأمية عند النساء في اليمن تقدر بـ ٧٣,٧ في المئة، وتتسم المرأة اليمنية بتدني المستوى التعليمي والثقافي والمعرفي، وهبوط مستوى المهارة الفنية والتقنية. كل هذه العوامل أدت إلى بقاء المرأة اليمنية في قمقمها، بحيث تكون أحد العناصر المهمة في إعادة إنتاج الواقع بجميع أثقاله وموروثاته التي تشكل في مجملها عائقاً لتطور ونمو المرأة. وامتداداً لهذا، جاءت بعض الفقرات في قوانين العقوبات والجنسية والأحوال الشخصية، لتقلل من مكانة المرأة وحقوقها في ظل صمتٍ رهيبٍ من قبل الغالبية العُظمى من النساء اللاتي لم يصلن إلى درجة كافية من الوعي ليدافعن عن حقوق المرأة وكرامتها.

٣ ـ الحكومة والمراجع المسؤولة

لو كان هناك اتجاه جاد لدى المراجع المسؤولة من أجل إيصال المرأة إلى البرلمان، لزادت نسبة ترشيحها في قوائم أعضاء مجلس النواب، إلا أن الإرادة السياسية لم تعطِ اهتماماً أوفر للمرأة كما ينبغي، وقد قصّرت بهذا الشأن، فقد فاز الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) بنسبة ٧٥ في المئة من مقاعد البرلمان. وهنا يحضرنا ما قاله ملك العراق السابق نوري السعيد في البرلمان العراقي المنتخب قبل ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨، بما معناه: «أتحدى أي نائب في البرلمان يقول إنه فاز في الانتخابات دون رضا الحكومة».

٤ ـ مؤسسات المجتمع المدني

يدخل ضمن هذا الإطار الأحزاب والتنظيمات السياسية والهيئات والمؤسسات والتجمعات المدنية غير الرسمية، فهذه المؤسسات قصّرت في حق المرأة المرشحة.

وربما تكون جملة من هذه الفعاليات المدنية قد ناصبت المرأة العداء ووقفت ضد ترشيحها وانتخابها في البرلمان ولو بشكل مستتر. الخاصية الرئيسية لهذه الفعاليات المدنية هي أنها تعاني **تناقضاً وجدانياً** في مسلكها ونهجها؛ فهي مع المرأة من ناحية شكلية، وضد المرأة من زاوية فعلية، فأغلب هذه المؤسسات المدنية تدّعي الديمقراطية وهي غير ديمقراطية؛ فبعض الهيئات ولفيف من الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني يرتدون ثوب العصرية، ولكنهم يعيشون في كهوف مظلمة بأفكارهم ووجدانهم وسلوكياتهم غير المتحضرة التي تتسم بالفجاجة والإقصاء

والسخرية العالية من المرأة، كما إنهم تنقصهم الحصافة وسِعة الإدراك والمهارة المدنية والاجتماعية، ويمارسون تسلطاً غير عفيف على المرأة، ولا يريدون لها أن تكون حرة ومستقلة برأيها وفكرها وموقفها، بل يريدون لها أن تكون زهرة ربيع في حديقتهم. وبذلك يوجّهون ضربة مؤلمة للمرأة والمدنية والتحضر. وسيكون من غير الإنصاف تناسي الدور الفعَّال لنزر من مؤسسات المجتمع المدني التي دعمت ترشيح المرأة قولاً وفعلاً، مثل: «ملتقى المرأة للدراسات والتدريب» وغيره من المؤسسات المدنية الأخرى.

٥ ـ انعدام الرؤية الاستراتيجية

لكي تنجح المرأة في المعترك السياسي وفي مختلف المجالات لا بد من إعدادها إعداداً جيداً، ولا بد من أن يسبق ذلك تمهيدات وخطوات نجيبة ومدروسة من قبل المرأة نفسها ومؤسساتها المدنية والرسمية والفعاليات السياسية والاجتماعية الأخرى. يتساوق مع ذلك حملة تنويرية وتثقيفية في أوساط المرأة وعامة أفراد المجتمع حتى لا يختلط الحابل بالنابل. إن المشكلة التي سادت هي أنه تمّ إهمال المرأة وتركها جانباً، ولم تُذكر إلا عندما بدأت حملة الترشيح والدعاية الانتخابية والانتخابات، وبذلك ساد جو من الهرج والمرج، وسادت العشوائية والارتجال في ترشيح المرأة في وقت حرج وعسير يصعب معه التحرك والعمل بشكل واعٍ وجاد ومتقن، الأمر الذي أربك المرشحات والناخبين وعامة الناس في جو مشحون بالتوتر والريبة والترقب، فساعدت هذه المناخات غير الطبيعية على إقصاء المرأة عن البرلمان وحصولها على نتيجة مخيبة للآمال.

ولكن يتعذر التحضر والنمو من دون المرأة والعقل والحرية، ولا ننكر في هذا السياق أن المرأة قد قطعت شوطاً طيباً في مسيرة الألف ميل، وساهمت بقسطٍ معتبر في غير مجال وفي أفرع الحياة المتنوعة، وأتيح لها هامش من الحركة والتطور. ويكفي أن نعرف أنها احتلت مناصب قيادية في هياكل ومؤسسات الدولة.

لقد تمّ تعيين امرأتين لعضوية مجلس الشورى في عام ٢٠٠١ من بين ١١١ عضواً. وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي تمّ تعيين ثلاث نساء في منصب وكيل وزارة مساعد، وست نساء مستشارات في وزارات مختلفة، وامرأة واحدة مستشارة في رئاسة الحكومة، إضافة إلى ترقية ٩٥ امرأة إلى درجة مدير عام. كما تمّ في عام ٢٠٠٠ تعيين امرأة رئيسة للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، وأخرى في منصب سفير لليمن. وتوّج هذا التوجّه بتعيين امرأة في منصب وزير دولة لحقوق الإنسان

عام ٢٠٠١[١٨]. وفي تشكيل الحكومة الجديدة في أيار/ مايو ٢٠٠٣ احتفظت المرأة بحقيبتها الوزارية (وزير دولة لحقوق الإنسان) .

إلا أن الحقيقة تحتم علينا القول إن احتلال المرأة مقاعد في البرلمانات والمناصب الوزارية والدبلوماسية والوظائف الحكومية والقضائية والإدارية والتنفيذية، قد تبدو من ناحية شكلية أنها مؤشر على تقدم المرأة ونيلها حقوقها ومساواتها لأخيها الرجل من الناحية القانونية والحقوقية، ولكنها في العمق لا تعدّ تعبيراً صادقاً عن مكانة المرأة في المجتمع، ومدى تأثيرها الفعال الكمي والكيفي في إدارة شؤون المجتمع، وفي الاشتراك في صنع القرار. المشكلة العويصة هي أن احتلال هذه المناصب لا يتم بصورة طبيعية، وليس نتاجاً لنضالات المرأة ولا ثمرة لجهود المجتمع المدني وقواه الحية، وإنما هي تفضُّل سلطوي من قبل الهيئات لتزيين واجهات الهيئات بالمرأة، حيث إن الشطر الأكبر من النساء اليمنيات لا يمارسن سلطات مؤثرة.

ولقد بيّنا في البحث أن الثقافة التقليدية وضعف وعي المرأة والمجتمع، وضعف مساندة المرأة من قبل الحكومة والمؤسسات المدنية، وانعدام الرؤية الاستراتيجية، هي من المسببات الرئيسية التي أدت إلى سقوط المرأة في الانتخابات.

وفي ختام هذا البحث نبسط توصيات لتعزيز مشاركة المرأة والدفع بها إلى المجلس النيابي القادم لعام ٢٠٠٩:

١ ـ عقد مؤتمر وطني عام لدعم المرأة تشارك فيه القيادات والشخصيات النسوية المتنورة، ومختلف الفعاليات والمؤسسات المدنية والرسمية والشخصيات الثقافية والاجتماعية والسياسية المؤثرة، لدعم المرأة والأخذ بيدها إلى البرلمان في انتخابات عام ٢٠٠٩.

٢ ـ توحيد جهود المنظمات والهيئات المدنية النسوية بحيث تقوم هذه الفعاليات المدنية بإقرار خطة عمل مستنيرة من أجل دعم جهود المرأة للوصول إلى البرلمان وإلى المواقع السياسية والإدارية من الطراز الأول.

٣ ـ لا بد من تدشين حملة تنويرية وتثقيفية بين أوساط النساء وعامة أفراد المجتمع لنشر الثقافة المدنية التي تمهّد الطريق للمرأة في المشاركة السياسية الجادة والفاعلة، وتهيئ الرأي العام على تقبل المرأة ومساندتها في تحمل المسؤوليات الرفيعة والمتوسطة بما في ذلك عضوية مجلس النواب.

---

(١٨) **اليمن: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١**، ص ٦٧ ـ ٦٨.

٤ ـ العمل على خلق إجماع وطني لتثبيت حق المرأة دستورياً وقانونياً في تحمّل المناصب السياسية، ومنح نسب ثابتة في الدستور وقانون الانتخابات للمرأة، بحيث تكون نسبة المقاعد المخصصة لها في البرلمان والمجالس المحلية لا تقل عن ٥ في المئة.

٥ ـ لإنجاح مسألة تثبيت مقاعد مخصصة للمرأة في البرلمان والمجالس المحلية، على الأحزاب والمؤسسات المدنية أن تقوم بضرب نموذج في هذا المجال بحيث تكون هذه هي المبادرة الأولى في تثبيت نسب محدّدة للمرأة في الهيئات القيادية العليا والمتوسطة.

٦ ـ على القيادات النسوية والقواعد الكفّ عن المماحكات والخصومات السياسية والاجتماعية والشخصية لصالح الخير العام، والتحلي بمبدأ التسامح والانفتاح والحوار وحرية الرأي والرأي الآخر، ولفظ التعصب صوب حشد جهود المرأة واستغلال طاقتها الخلاقة في المسرح السياسي والمدني، لكي تثبت المرأة كفاءتها وقدرتها وموهبتها ككائن اجتماعي واع بذاته ولذاته، ولتعمل مع الخيرين في إثراء المجتمع بعمل مدني شفاف ومنظمٍ، ومدافع عن حقوق المرأة والعدل والمساواة.

٧ ـ قبل أن تطالب المرأة بالديمقراطية يجب أن تكون ديمقراطية في مسلكها وقيمها وعاداتها وتقاليدها، وأن تطبق الديمقراطية في إطار مؤسستها المدنية التي تحتاج إلى مأسسة لهيئاتها وإلى تداول دوري للقيادة في هذه الهيئات المدنية وعدم احتكارها نخباً نسوية بعينها، وإفساح المجال لمزيد من المشاركة في إدارة الهيئات المدنية النسوية، والابتعاد عن الشمولية التي تعطل العمل المدني الحرّ والمبدع.

٨ ـ على الشخصيات النسوية في مواقع القرار أن يتخلّين، ولو إلى حد ما، عن البهرجات والنجومية واللهث وراء الشهرة على حساب حقوق المرأة ومكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتم السكوت عنها، وأن يعكسن هموم وآهات وأفراح وأتراح المرأة بطريقة لا تخل بميزان العدالة والإنصاف.

٩ ـ لا تستطيع المرأة أن تطير بجناح واحد، فهي من دون الرجل لا تكتمل صورتها، وفي الاتجاه الآخر إن الرجل من دون المرأة هو مشطور الهوية والوجدان ولا يقف على أرض صلبة، فلا نريد للمرأة أن تتطرف في عداء غير مبرر ضد الرجل، وكل ما نريده هو العلاقة الإنسانية النظيفة من التوتر بين الطرفين على أساس من العدل والحكمة والمساواة. وعليه، لا بد من أن توحّد المرأة نضالها مع أخيها الرجل لتجاوز التمييز والتهميش، ولنيل حقوقها وأخذ مكانها المناسب للوصول إلى

المجلس النيابي القادم لعام ٢٠٠٩، ومن أجل ترسيخ حياة ديمقراطية تحفظ الكرامة والمساواة للجميع.

١٠ ـ على المرأة والنخب النسوية المثقفة أن تنسّق جهودها ومناشطها المستقلة مع المؤسسات الحكومية المختصة لمزيد من حشد الجهود وتكاتفها صوب عمل مدني ونسائي أمثل، يحقق المكاسب للمرأة ويزيل القيود التي تقف حجر عثرة أمام تقدم ونمو المرأة.

١١ ـ على المرأة إثبات جهودها لا بالشعارات والخطابات، وإنما بعمل مدني فعال ومثمر يرسّخ صورة المرأة الذكية والحكيمة والمبدعة في المجتمع، وعلى النسوة اللواتي ترنو أعينهن إلى البرلمان القادم أن يضربن أمثولة في الشفافية والتضحية والكفاءة والمدافعة عن الحرية والحق.

١٢ ـ على المرأة أن تنفتح وتتجاوز الانعزالية في المجتمع وتوطد علاقتها بالمنظمات والهيئات النسوية العربية والإسلامية والدولية، لمزيد من الاحتكاك وتبادل الخبرات للاستفادة مما هو مشرق ومفيد في حياة ومناشط المرأة، ومن أجل إزالة الحواجز النفسية والوجدانية والاجتماعية والثقافية.

الفصل الخامس

المـرأة في انتخابـات مجلس الشعـب المصـري لعـام ٢٠٠٥

نيفين عبد المنعم مسعد(*)

شاع في تحليل المشاركة النسائية في الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب المصري التمييز بين كثافة إقبالها على الانتخاب ومحدودية إقبالها على الترشح، وهو تمييز يحتاج إلى التوقف أمامه لإثارة السؤال: إلى أي مدىً شاركت المرأة المصرية في انتخابات ٢٠٠٥ وهل يمكن وصف تلك المشاركة بالكثافة؟

تفيد الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية المصرية أن نسبة التصويت في انتخابات ٢٠٠٥ بلغت ٢٦ في المئة، وتراوح التقديرات المختلفة لنسبة أصوات النساء من إجمالي أصوات الناخبين بين ٣٨ في المئة و٤١ في المئة، وفي عملية حسابية بسيطة يتضح أنه وفق التقدير الأدنى للأصوات النسائية تكون المرأة قد ساهمت في نسبة ٢٦ في المئة بحوالى ٩,٩ في المئة، بينما يزيد إسهامها زيادة طفيفة باحتساب التقدير الأعلى ليصل إلى ١٠,٦ في المئة وفي الحالتين يتعذر التعامل مع النتيجة بوصفها تعبر عن إقبال نسائي ملحوظ على التصويت الانتخابي، فكيف نفسر ضعف الإقبال؟

شهدت الانتخابات الأخيرة **ظاهرة جديدة**، أو ربما يمكن القول تضخيماً لظاهرة كانت موجودة في انتخابات سابقة، إلا أن الاستقطاب السياسي الحاد الذي شهدته الساحة المصرية، وستعود الورقة لمناقشته، واتساع مساحة الحرية الإعلامية المتاحة، سمحا بتسليط مزيد من الضوء عليها. الظاهرة هي الحيلولة دون تعبير

(*) أستاذة العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

الناخب عن إرادته الصحيحة بحرفها عن وجهتها لصالح مرشحين بذواتهم، بل والحيلولة دون وصول الناخب، بداية، إلى صندوق الاقتراع، وإن يكن زجاجياً. وكان أحد المشاهد بالغ الدلالة في هذا الخصوص، مشهد النساء اللائي قمن بتثبيت درج خشبي على نافذة اللجنة الانتخابية بعد أن منعتهن قوات الأمن من الدخول عبر باب اللجنة. وعندما كانت تتم مقارنة هذا المشهد بالحملة الإعلامية الكثيفة التي كانت توجه للمرأة صباح مساء لحثها على الإدلاء بصوتها في الانتخابات لتساهم جنباً إلى جنب مع الرجل في صنع مستقبل هذا الوطن، كانت المفارقة تبلغ مداها وكأن المشهدين يجريان في سياقين مختلفين على مستوى الزمان والمكان أيضاً.

ظاهرة ثانية حيدت ما يوصف في الأدبيات الانتخابية بقطاع المثقفين (من النساء وكذلك من الرجال) وأبعدته عن صناديق الاقتراع، وهى ظاهرة، بدورها، لها شواهد في الانتخابات المصرية على تتابعها، إلا أنها اكتسبت أبعاداً لم تشهدها أي انتخابات سابقة، وتلك هي ظاهرة البلطجة الانتخابية التي شارك فيها أنصار المرشحين، والتي امتدت من اللجان العامة إلى لجان النساء، الأمر الذي هدد بوضع المرأة (وأيضا الرجل) بين شقي رحى: عنف الأمن وعنف المجتمع، وجعل قراريهما معا بالمشاركة بصوتيهما قراراً غير مأمون العواقب، فضلاً عن عدم جدواه (أي جدوى الصوت الانتخابي) في إحداث أي تغيير سياسي في بنية السلطة القائمة.

ظاهرة ثالثة فرضت نفسها بفعل المشاركة الكثيفة للإخوان المسلمين لأول مرة في انتخابات ٢٠٠٥ كجماعة لها مرشحوها ورمزها وشعارها وإعلامها الإلكتروني وسبلها المختلفة للوصول إلى الفضائيات العربية والأجنبية. فمن الصحيح أن مشاركة الجماعة أضفت الطابع التنافسي على الانتخابات الأخيرة، لكنها مع ضعف باقي القوى والتيارات الأخرى أدت إلى استقطاب سياسي حاد لم تعرف الساحة المصرية مثيلاً له في السابق. ففي مواجهة طوابير الناخبات اللائي احتشدن للإدلاء بأصواتهن لصالح مرشحي الحزب الوطني في إطار ظاهرة القيد الجماعي، كانت هناك طوابير الناخبات اللائي انتظمن في انتظار التصويت لمرشحي جماعة الإخوان الذين يقعون منهن مواقع الآباء أو الإخوة أو الأزواج أو ما شابههم. اختلف مظهر النسوة هنا وهناك، واختلف الوعد الانتخابي: برلمان المستقبل/ الإسلام هو الحل وكأن الدين لا يخاطب إلا الماضي، واختلفت أساليب التجييش والحشد والتعبئة ما بين الطرفين تبعاً لاختلاف نظرتيهما للعمل السياسي، لكن طوابير النساء على الجانبين كانت صاحبة الإسهام الأكبر في نسبة التصويت النسائي بحديها الأدنى والأعلى في مراحل الانتخابات الثلاث.

تلك المقدمة بدت ضرورية، قبل التطرق إلى جوهر هذه الورقة أي عزوف المرأة

عن الترشح، وهي نقطة تعالج من خلال جزئيتين اثنتين، الأولى بيئة انتخابات ٢٠٠٥ من زاوية تأثيرها في ترشح النساء، والثانية خريطة مرشحات برلمان ٢٠٠٥، ومقارنتها بسابقتيها دورتي ١٩٩٥/ ٢٠٠٠ و٢٠٠٠/ ٢٠٠٥، لتختم الورقة بسؤال ما العمل؟ وتجتهد في الإجابة عنه.

أولاً: بيئة انتخابات ٢٠٠٥

بصفة عامة يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات حول البيئة التي جرت فيها انتخابات عام ٢٠٠٥ بجولاتها الثلاث:

الملاحظة الأولى: إن هذه الانتخابات جاءت تالية لسلسلة من التطورات السياسية الداخلية التي شككت في مصداقية شعار الإصلاح السياسي، الذي تبناه برنامج تطوير الحزب الوطني كما تبنته وثيقة الإسكندرية، هذا مع العلم بأن البرنامج والوثيقة أكدا أهمية النهوض بالمرأة وإدماجها في عملية التنمية الشاملة. أحد هذه التطورات ارتبط بتداعيات تفجيرات طابا وشرم الشيخ التي امتدت لتتناول النساء باعتقال قريبات المشتبه بتورطهم في الأحداث، واتخاذ بعضهن رهائن لإرغام ذويهن على الإدلاء بمعلومات. تطور آخر جاء ملازماً للانتهاكات التي تعرضت لها حقوق النساء المشاركات في الحركات الاحتجاجية الشعبية على صيغة المادة ٧٦ المعدلة من الدستور المصري والخاصة بتنظيم انتخاب رئيس الجمهورية، ولأن تلك الانتهاكات تناولت بعض المشتغلات بالعمل الصحافي، فلقد هيأ لها ذلك ذيوعاً واسعاً استنفر مشاعر جموع النساء وأيضا الرجال، وأثار علامة استفهام حول معنى الإصلاح وحدوده فضلاً عن جدواه.

الملاحظة الثانية: غموض الدور المنوط بالمجلس القومي للمرأة، فالمجلس الذي نشأ بموجب القرار الجمهوري رقم ٩٠ في عام ٢٠٠٠ ليكون رافعة أساسية لقضية المرأة من منطلق الترويج لمفهوم التنمية بالمشاركة، هذا المجلس عانى بفعل ظروف نشأته عدم قدرته على تحديد علاقته بالنظام. فهو، من جهة، مدعو إلى الدفاع عن حقوق المرأة لتنزيل اسمه «المجلس القومي للمرأة» على الواقع. لكن من جهة أخرى فإن نشأته بقرار سيادي أحاطت نشاطه بسياج تعذر عليه اختراقه كلما اتسعت الفجوة بين موقف النظام وقضايا المرأة. وبالتالي اختفى رأي المجلس في بعض أهم تلك القضايا، ومنها قضية المعتقلات السيناويات، وقضية الصحافية الشابة، تأسيساً على أن النظام إنما هو وحده جهة الاختصاص، وهذا أفقد المجلس خطوط اتصاله مع القاعدة الشعبية النسائية.

وبالانتقال إلى دور المجلس في الانتخابات، نجد أنه ركز على أحد أبعاد هذا الدور تحديداً، وهو بعد التدريب لإعداد الكوادر النسائية القادرة على خوض المعترك

الانتخابي. والبعد التدريبي وإنْ لم يجادل أحد في أهميته، إلا أنه وحده ليس المتغير الوحيد الذي يتحكم في قرار المرأة أن تترشح إلى الانتخابات أو لا تترشح، بل ويمكن القول إنه ليس هو العامل الأهم، فبعض من أقبلن على البرامج التدريبية التي نظمها المجلس لم يخططن ابتداءً للترشح بل كن يهدفن إلى رفع مستوى وعيهن السياسي، وكانت بينهن عناصر بالغة التحفظ تستهجن خوض الانتخابات لما فيها من مخالطة للرجال تخرج في رأيهن عن جادة الصواب الديني. وبعض آخر ممن أقبلن على تلك البرامج كانت تتوافر لديهن نية المشاركة إلا أنهن لم يكن يملكن القدرة المالية، وشاع لديهن أن المجلس يمكن أن يدعمهن مالياً على الرغم من تكرار المجلس القول إنه لا يملك صلاحية الدعم المالي. ومع ذلك استمر هذا الانطباع سارياً، ما يؤكد غموض دور المجلس بالنسبة إلى قطاع يعتد فيه النساء. البعض الثالث ممن ترددن على تلك البرامج كن أسيرات النشأة السيادية للمجلس التي هيأت لهن أن الوصول إلى السلطة يبدأ من التردد على المجلس. أما من قررن الترشح وخضن المعركة الانتخابية بالفعل وعددهن لا يتجاوز ٦ سيدات، فكن يتوقعن أشكالاً أخرى من دعم المجلس، منها السياسي ومنها الإعلامي، كما كن يتوقعن أن تتواصل علاقته بهن أثناء الإعداد لحملاتهن الانتخابية ولا تنقطع بانتهاء التدريب. حتى إذا لم يتحقق لهن هذا التواصل قمن بشن حملة عنيفة على المجلس: أشخاصاً وسياسات.

يفسر لنا ذلك لماذا يُخَص المجلس وحده بالنقد الحاد بعد الانتخابات الأخيرة، فيما تحمل المسؤولية كل المنظمات النسائية التي شاركت هي الأخرى في الإعداد والتدريب للنساء، لكنها ترفض الإقرار بنصيبها في تلك المسؤولية، بل إنها تشارك في حملة نقد المجلس مركزة على الاختلاف في حجم القوة المتاحة لها مقارنة به، والقوة تفهم هنا بمعنى الاتصالات الاستراتيجية، والقدرة على النفاذ إلى وسائل الإعلام، والموارد المالية المتاحة. ومع ذلك تظل المسؤولية نسبية كما هو نمط توزيع القوة بين الطرفين.

الملاحظة الثالثة: الاتساع الأفقي في عدد الأحزاب السياسية من دون ارتباطه بعمق رأسي. ففي الانتخابات الأخيرة كان على الساحة المصرية ٢١ حزباً، ٤ منها تحمل الخصائص الحزبية وإن لم تكن لجميعها القواعد الشعبية نفسها وتلك هي: الوطني والوفد والتجمع والناصري، و١٢منها لا وجود لها في الشارع المصري وإن كان بعضها قديم النشأة نسبياً كالأمة والأحرار والخضر والمصري العربي الاشتراكي والاتحاد الديمقراطي، فيما الباقون محدثون كالتكافل والوفاق القومي ومصر٢٠٠٠ والجيل الديمقراطي والدستوري الاجتماعي الحر وشباب مصر والسلام الديمقراطي، و٤ منها متنازع على رئاستها وهى الغد والعدالة الاجتماعية ومصر الفتاة الجديد والشعب الديمقراطي، وحزب واحد مجمد هو العمل، وحزبان تحت التأسيس هما الكرامة والوسط.

الغاية من ذكر قائمة الأحزاب ليس عدَّها إنما التأكيد أنه في ظل ضعف القاعدة الشعبية أو حتى انقطاعها بالمرة، يصبح من غير المرجح أن يقدم الحزب على ترشيح امرأة. ولذلك فلا غرابة ألا يرشح حزب مصر ٢٠٠٠ أو الاتحاد الديمقراطي أو الخضر أي امرأة على قوائمها على الرغم من أن حزب الخضر تقدم بمرشحتين في انتخابات ٢٠٠٠. ولا غرابة أن يقدم حزب الأمة مرشحتين، إحداهما ابنة رئيس الحزب، التي أشارت بعض المصادر إلى تركها المعركة الانتخابية والسفر لأداء العمرة تعبيراً عن أن الأمر برمته لا يعنيها. بل ولا غرابة ألا يرشح الوفد، رمز الليبرالية، أي امرأة بعدما رشح ٨ في انتخابات ٢٠٠٠، فنتيجة الانتخابات الرئاسية كانت دالة على المأزق الذي يعانيه الحزب وقيادته، أو أن يرشح الناصري لأول مرة امرأة واحدة، ويرشح التجمع ٥ نساء انسحبت إحداهن لاحقاً علماً بأن هذا عدد كبير مقارنة بإجمالي مرشحيه البالغ ٥٦مرشحاً. وعندما شرع بعض الأحزاب (الوفد، والتجمع، والناصري) في التنسيق مع الإخوان وحركات سياسية وأحزاب تحت التأسيس (الحركة المصرية من أجل التغيير، والحملة الشعبية من أجل التغيير، والكرامة، والوسط) عبر تكوين الجبهة الوطنية من أجل التغيير قبل ثلاثة أشهر من بدء الانتخابات جاء التنسيق منقوصاً ليس أدل عليه من تنافس مرشحي عناصر الجبهة في الدائرة نفسها وعلى المقعد ذاته. وفي ما يخص مرشحات الجبهة فلقد ظلت مرشحات الجهات التي تمثلنها، فلم تستفد كل مرشحة من موارد الجبهة مجتمعة، إنما من الجهة المحسوبة عليها كل منها بما يسر لها، بحيث حُسِب لهذه الجهة نجاح مرشحتها كما حسب عليها فشلها.

تبقى إشارة لازمة إلى موقفي الحزب الوطني وجماعة الإخوان. أما الحزب الوطني فقد اكتفى بترشيح ٦ نساء في انتخابات ٢٠٠٥ مقابل ١١امرأة في انتخابات ٢٠٠٠ و٧ نساء في انتخابات ١٩٩٥، أي أن العدد الحالي هو الأقل منذ عشر سنوات كما إنه انحصر في محافظات أربع هي القاهرة والجيزة وجنوب سيناء والمنيا، وفي حالة المنيا تقدم الحزب بمرشحتين على المقعد ذاته الأمر الذي أضعفهما معاً، وذلك في تناقض ملحوظ بين الخطاب السياسي الداعم للمرأة والداعي لتمكينها والممارسة السياسية القائمة على إقصاء المرأة والمكرسة لتهميشها. وهنا يتفق الحزب الوطني مع غالبية الأحزاب الأخرى في النظرة الوظيفية للمرشح الانتخابي، مع فارق يتعلق باختلاف الأهمية النسبية للأثر المجتمعي الناجم عن هذه النظرة من الحزب الحاكم إلى أحزاب المعارضة. أما جماعة الإخوان فقد رشحت امرأة واحدة تماما كما فعلت في انتخابات عام ٢٠٠٠، وإن نُسبت تصريحات عديدة لمرشد الجماعة تفيد أنه كان ينوى ترشيح ٢٥ سيدة إلا أن رفض الأزواج والأهل حرصاً على عدم تعرضهن للعنف حال بينه وبين أن يفعل. وهى نقطة تستحق التأمل، لماذا؟ لأن طوابير النساء

التي خرجت للتصويت لمرشحي الجماعة والمحسوبين عليها خرجت بموافقة الأهل والأزواج وإن تعرضت الناخبات لصنوف مختلفة من العنف والأذى، وهذا يعني أن الدور المحجوز للمرأة من وجهة نظر الكيان الممثل للجماعة هو الدور التصويتي وليس الدور التمثيلي، وتلك نظرة تشترك فيها الجماعة مع كثير من التيارات الإسلامية التي تفرق بين تصويت المرأة والاستعداد لتقبله وبين ترشح المرأة والتحفظ عنه أو حتى رفضه بالمطلق، وهى بدورها تجسد بعد الشقة بين الخطاب الرسمي للجماعة القائم على أن النساء شقائق الرجال والممارسة الفعلية القائمة على أساس التمييز بين الرجل والمرأة.

ومع ذلك فإن موقف الحزب، أي حزب، من ترشيح المرأة ليس قضية عدد أو بالأحرى ليس قضية العدد وحدها، فما معنى أن يرشح الحزب الناصري امرأة ولا تحضر أيٌّ من أعضائه النساء أياً من مؤتمراته الانتخابية ولا تتصل بها حتى أمينة المرأة فيه كما تشير المرشحة؟ وما معنى أن يرشح الحزب الوطني ٦سيدات أو٦٠ سيدة إذا كان يرهقهن من أمرهن عسراً ويشترط أن تتبرع المرشحة بمبالغ تصل في حالة المرشحة المنياوية إلى ١٠,٠٠٠ جنيه في تبادل سافر للأدوار تدعم المرشحة بموجبه الحزب وليس العكس؟

الملاحظة الرابعة: تتعلق بالأوضاع الاقتصادية وانعكاساتها على استغلال أصوات الطبقات الكادحة ـ والنساء في عدادها ـ للتصويت لمرشحين بذواتهم من جهة، وعلى إحجام الكثير من ـ بينهم النساء ـ عن الترشح بسبب الانهماك في البحث عن لقمة العيش من جهة أخرى. وفي هذا الإطار تشير المصادر الحكومية الرسمية إلى أن معدل البطالة في عام ٢٠٠٤ بلغ ١٠,٥٧ في المئة ممن هم في سن العمل وذلك بواقع ٢٦,٤١ في المئة للإناث و٥,٩٥ في المئة للذكور وقريب من ذلك الرقم الذي نشره موقع شبكة الأخبار BBC نقلاً عن البنك الدولي في عام ٢٠٠٢ ومؤداه أن معدل بطالة الإناث بلغ ٢٣,٩ في المئة. وفي ما يتعلق بمتوسط دخل الفرد أشار الموقع الأخير ذاته إلى أنه في عام ٢٠٠٥ بلغ ١٣١٠ دولارات بينما بلغ في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٢ والذي اعتمد عليه موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٧٩٣ دولاراً، وهو رقم لا يطابق واقع حال عموم المواطنين المصريين. من ناحية أخرى، فإن العديد من النساء اللائي تلقين تدريباً سياسياً وضعن الأسباب الاقتصادية في مقدمة معوقات ترشح المرأة، كما إن بعض من سبق لهن الترشح في انتخابات ٢٠٠٠ أرجعن لهذه الأسباب ذاتها قرارهن بعدم الترشح مجدداً وبخاصة في ظل الإنفاق المليوني الذي ميز الحملات الدعائية للمرشحين من رجال الأعمال، وهو ما ينقلنا إلى النقطة التالية عن ديناميات العملية الانتخابية. **الملاحظة الخامسة**: إن

الانتخابات جرت في ظل نظام الانتخاب الفردي الذي حشدت قوى سياسية عديدة، منها المنظمات النسائية، جهدها من أجل تعديله إلى الانتخاب بالقائمة النسبية تنشيطاً لدور الأحزاب السياسية وتجفيفاً لمنابع التعصب القبلي والعشائري الملازم للتصويت على الأفراد بذواتهم، الأمر الذي صرف قطاعاً من النساء المؤهلات سياسيا والمقتدرات مالياً عن فكرة الترشح وجعل من تقدم منهن على التجربة تباشرها في الدائرة التي تتمتع فيها بسند وعزوة وعصب وليس في الدائرة التي تقيم فيها، وإن تقطعت بينها وبين دائرة منشئها السبل أو تباعدت. لكن على صعيد آخر، فإن السباق المحموم على إنفاق الأموال حتى قبل إطلاق الحملات الانتخابية كان له أثر رادع في كل من تسوِّل له نفسه خوض التجربة، فقد تحدثت بعض المصادر عن مبالغ تقدر بما يراوح بين٢ و٥ مليارات جنيه مصري أنفقت أثناء الانتخابات في الوقت الذي يتحدد سقف الإنفاق الرسمي بـ ٧٠ ألف جنيه مصري، الأمر الذي يثير السؤال المنطقي عن العائد المرجو من وراء هذا الإنفاق البذخي.

ومع أن تجاوز سقف الإنفاق المالي الرسمي مثل سمة ملازمة للانتخابات البرلمانية المتتالية في مصر، إلا أن هذه الظاهرة تجسدت في انتخابات ٢٠٠٥ كما لم تتجسد من قبل. وتقدم شهادة أمينة شفيق إحدى مرشحات حزب التجمع، والصحافية النقابية المخضرمة التي خاضت انتخابات ٢٠٠٥ وقبلها انتخابات ٢٠٠٠، دليلاً على حجم التحولات المجتمعية التي يعايشها الشعب المصري. فعبر سلسلة من المقالات التي نشرتها الصحافية البارزة في جريدة الأهرام، يتضح كيف يقطع المال الطريق على كل مرشح يخوض تجربة الانتخابات غير مستند إلا على فكره وعطائه الوطني، وذلك عندما تعترض شفيق بعض النسوة من ناخبات الدائرة متسائلات: «حاتدفعي كام؟ إحنا هنا بننتخب اللى بيدفع»، فترد عليهن قائلة «في الحقيقة أنا ما بادفعش..» لتنهال عليها النسوة سباباً وتدفعنها إلى خارج المنطقة، بل في الواقع تدفعنها إلى خارج الانتخابات للمرة الثانية على التوالي.

وبقدر ما كانت البلطجة الانتخابية عاملاً طارداً للصوت النسائي على ما سبقت الإشارة إليه، فإنها تعد وبشكل أوضح عنصر إقصاء لأسماء النساء على قوائم المرشحين بعد أن أصبح التلويح بالسيوف مشهداً تعتاده عين المراقب في تجسيد حرفي لمعنى «المنازلة الانتخابية». ولعل الأثر الأهم لهذه الظاهرة، ما لم تبذل جهود حقيقية لوقفها أو على الأقل الحد منها، سيمتد إلى كل انتخابات قادمة. لذا لا يمكن لأحد بعد اليوم أن يدعي الدهشة من إحجام النساء عن نزال السيوف، أو عن خوض معركة وصفتها ناشطات سياسيات بحق بأنها «بهدلة» وعلقت عليها أخرى باستفهام هو «أي ست محترمة تترشح إزاي؟»

هذا إلى الأثر البالغ لحرب الشائعات التي تتناول المرشحات والتي تمثل بدورها عنصر ترهيب لعديد من النساء. وقد حفلت التحقيقات الصحافية حول ملابسات الانتخابات بأشكال مختلفة للقدح في أعراض المرشحات، والتشكيك في علاقتهن بأهالي دوائرهن الانتخابية عبر اتهامهن بالتقول عليهن بما لم يقلنه، والتهكم المسف على البعض منهن إلى حد دعوة زوج إحداهن للتصويت لمنافسها، والترويج لانسحابهن أو إصابتهن وهكذا. ومن الغريب أن الصحافة التي كثيراً ما استهجنت أسلوب المس بالمرشحات وسيرهن الذاتية والشخصية، ساهمت أحياناً في الترويج لفكرة المرشحة «الأنثى» عندما تحدثت عن بعضهن بوصفهن «حسناوات».

ثانياً: خريطة المرشحات في انتخابات ٢٠٠٥

من واقع تدقيق الكشوف الانتخابية التي نشرتها وزارة الداخلية في جريدة الأهرام لمرشحي انتخابات ٢٠٠٥ بجولاتها الثلاث، يمكن القول إن عدد من ترشحن من النساء في الجولة الأولى بلغ ٤٢ امرأة، وفي الثانية ٥٦ امرأة، وفي الثالثة ٢٨ امرأة، بحيث بلغ مجموع النساء المرشحات ١٢٢ سيدة من إجمالي نحو ٥١٧٧ مرشحاً، ومع ذلك يظل من الصعب التأكد من صحة هذا العدد، لأن هناك بعض المرشحات اللائي انسحبن قبل أيام قليلة من إجراء الانتخابات وبعد نشر قوائم المرشحين المعتمدة من وزارة الداخلية، وبالتالي لا تعود هناك وسيلة لرصد العدد الفعلي للمرشحات إلا الاتصال الشخصي، وهذا غير ميسور. وكمثال على تضارب البيانات ذات الصلة يشير المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية إلى أن عدد من تقدمن للترشح ١٣٠ سيدة انسحبت منهن قبل الانتخابات ٧٠ سيدة وواصلت ٦٠ سيدة أخرى توزعن على محافظات القاهرة والإسكندرية والجيزة وبني سويف والغربية والقليوبية وسوهاج وجنوب سيناء. والواقع أن عدد المتنازلات وفق هذا المصدر يبدو ضخماً، ويثير الاستفهام حوله، فثمة نساء خضن الانتخابات في محافظات أخرى عديدة لم يشملها المصدر بالرصد، منها الإسماعيلية وبورسعيد والمنيا وشمال سيناء والدقهلية، وكثير من مرشحات هذه الدوائر واصلن حتى النهاية. على الجانب الآخر أشار المركز المصري لحقوق المرأة إلى ترشح ١٢٧ سيدة من دون احتساب المتنازلات، لكنه طرح ضمن المترشحات اسمان لسيدتين على أنهما ترشحتا عن الوفد في حين لم يتقدم الوفد بأي سيدة في انتخابات ٢٠٠٥ وإن ظل العدد الذي أورده المركز المصري هو الأقرب للمثبت في قوائم الترشح الرسمية. وفي تلك الحدود يمكن القول إن عدد المرشحات يدور حول الرقم ١٢٢، مع هامش للخطأ زيادة أو نقصاناً في حدود ٥مرشحات. ومثل هذا العدد يقترب كثيراً من نظيره في عام ٢٠٠٠ (١٢١ مرشحة) وربما يقل عنه. هذا في الوقت الذي تميزت فيه الساحة النسائية

بحراك شديد، أتى وفي خلفيته بيئة إقليمية ودولية تتبنى مفاهيم التمكين وتجسير الفجوة النوعية بين الرجال والنساء. لكن مع ذلك وبالنظر إلى المصاعب المواكبة للعملية الانتخابية عموماً وفي عام ٢٠٠٥ خصوصاً، يمكن القول إن إقدام نحو ١٢٢ امرأة على الترشح في هذه الظروف الشائكة أمر يُقدر ويُحترم. وعلى خريطة المرشحات في انتخابات ٢٠٠٥ يمكن إبداء الملاحظات الآتية:

١ ـ استمرت ظاهرة المرشحات المستقلات التي كانت قد أخذت تتبلور في مطلع التسعينيات ثم تأكدت بحلول الألفية الجديدة مع استمرار أزمة الأحزاب السياسية المصرية. فمن إجمالي نحو ١٢٢ مرشحة مثلت المرشحات الحزبيات بأقل من ٢٠ مرشحة، أخذاً في الاعتبار أنه يتم التعامل مع الحزب بمفهوم واسع يشمل كل حركة سياسية تمارس النشاط الحزبي، وإن لم يكن لها اسم الحزب بالضرورة، أو يتأتى لها الاعتراف بشرعيتها السياسية. وبشكل عام فرضت عدم حماسة الحزب لمرشحاته من النساء (الحزب الوطني) ومشكلة نقص الموارد المالية (باقي الأحزاب الأخرى) سقفاً منخفضاً للقدرة الحزبية على دعم المرشحات، ولجأت أحزاب مثل التجمع لمواجهة هذا الوضع إلى تنظيم حملة لجمع تبرعات لدعم مرشحاتها، وهى فكرة جيدة لو أحسن مستقبلاً تطويرها في شكل صندوق للمرأة تصب فيه تبرعات الناخبين لصالح مرشحات التيارات السياسية المختلفة.

وتشكل جماعة الإخوان المسلمين من جانبها حالة خاصة كونها توفر الدعم المالي الكامل لمرشحيها ومن بينهم مرشحتها الوحيدة د.مكارم الديري. وفي هذا السياق أشارت الديري في اتصال هاتفي بها إلى أن الجماعة وفرت لها عدة فرق عمل: للجوانب الإعلامية والإدارية والتنفيذية اللازمة لحملتها، فكان هناك الخطاطون لكتابة اللافتات، والمهندسون لتزويد الموقع الالكتروني تباعاً بأحدث بيانات، والمتطوعون في كل مجال بحيث لم تدفع كمرشحة إلا سعر الكلفة، وهذه ملاحظة ترصد.

على صعيد آخر، أثارت ترشيحات الأحزاب مجدداً قضية الانتماء الحزبي وذلك بمناسبة رفض البعض ـ من الرجال والنساء ـ قرار الحزب عدم ترشحه على قوائمه واتخاذ القرار المضاد بخوض المعركة الانتخابية بصفة مستقل. وكمثال ترشحت نرمين بدراوي عضو هيئة أمانة الحزب الوطني بالجيزة كمستقلة بعد أن رفض الحزب ترشيحها على قوائمه، كما ترشحت ألفت عبد البديع العربي كمستقلة بعد أن ترشحت في انتخابات عام ٢٠٠٠ على قائمة حزب الأحرار. وفي المقابل اتخذت كريمة عطا الله ومنى مرسى رشاد وهانم الشبراوى وهدى إبراهيم الدناييطي وغيرهن من أعضاء الحزب الوطني القرار بالامتناع عن الترشح نزولاً عند رفض الحزب ضمهن إلى قوائم مرشحيه. وفي فئة ثالثة تصنف مرشحات نزلن الانتخابات

كمستقلات على الرغم من عضويتهن الحزبية، وحملتهن مرارة التجربة على الاستقالة من الحزب بعدما تعرضن لحرب من مرشحيه المنافسين لهن، وفي تلك الفئة توجد مرشحات أمثال ماجدة النويشي التي استقالت بعد الانتخابات من نشاطها كأمينة للمرأة عن الحزب الوطني في الإسماعيلية وذلك قبل أن تحمل الصفة الاستشارية لمحافظ الإسماعيلية في ما يخص قضايا المرأة. وفي فئة رابعة خاضت مرشحات الانتخابات بعد تغيير صفتهن الحزبية، ومن هؤلاء أمل الصعيدي مرشحة حزب الأمة التي كانت في الأصل عضو في الحزب الوطني ثم استقالت قبل أن تنضم إلى حزب الأمة في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٥ أي قبل إجراء الانتخابات بخمسة أشهر لا أكثر، وكما قالت جاء انضمامها للحزب الأخير بهدف تغييره من الداخل.

ومن المفارقة أن رخاوة الانتماء الحزبي للمرشحات وازتها رخاوة مماثلة في أساليب ضبط هذا الانتماء، كما اتضح من استقبال الحزب الوطني المنشقين عليه بعد نجاحهم، وذلك في تسامح لا يستقيم مع التشدد إزاء أعضائه المنشقين في غمار المعركة الانتخابية، وبينهم نساء. ومن نماذج تشدد الحزب الوطني مع المرشحات المنشقات عليه اقتحام مقر أمانة المرأة بالإسكندرية وهي الأمانة التي تتولى مسؤوليتها سامية طاهر عقاباً لها على ترشحها كمستقلة لتمثيل دائرة محرم بك، وتهديد أنصارها من النساء بالفصل من أمانة المرأة في الحزب.

٢ ـ شملت قائمة المرشحات نساء يدخلن التجربة لأول مرة، منهن الحزبيات مثل نشوى الديب عن الناصرى وعزة سلطان وسناء السعيد عن التجمع وإيمان أحمد جمال الدين عن الوطني، والمستقلات مثل شاهيناز النجار ومروة شعيب وتغريد شمس الدين وحنان الصعيدي ومحاسن الضبع. كما شملت القائمة نساء يدخلن التجربة للمرة الثانية مثل أمينة شفيق عن التجمع وفايزة الطهناوي عن الوطني وهدى نعيم مقار المستقلة. هذا إضافة إلى مرشحات مخضرمات انتخابياً وبرلمانياً مثل ثالوث فايدة كامل/ آمال عثمان/ ثريا لبنة، وبدرجة أقل جليلة عواد. وكان ملحوظاً ارتباط التجربة الانتخابية الأولى لعدد من المرشحات بالسن المنخفض الذي يبدأ من السنوات الأولى من الثلاثينيات وحتى السنوات الأولى من الأربعينيات، وهو ما يعنى دخول عناصر شابة إلى النخبة النسائية، وتلك ظاهرة ايجابية.

٣ ـ ظل الترشح النسائى متميزاً بكثافة في المحافظات الرئيسية، وبالذات في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية وذلك مقارنة بمحافظات الصعيد والحدود وهو ما يعزى إلى شيوع النعرة القبلية والنظرة التقليدية المحافظة لدور المرأة في هذه الفئة الأخيرة من المحافظات. مع ملاحظة أنه في إطار الفئة ذاتها من المحافظات تختلف كثافة ترشح النساء من محافظة إلى أخرى على نحو يستوجب الدراسة المقارنة،

لمعرفة مدى ارتباط هذه الظاهرة بعوامل تتعلق بحجم الدوائر ومبلغ تعقدها (ريف/ حضر) ووجود سوابق لترشحات نسائية فيها، من عدمه بالمطلق، أو على مقعد من دون آخر بالتحديد. وكمثال، ترشحت النساء في دوائر بورسعيد الست على حين لم تترشح في دوائر الإسماعيلية الست إلا سيدتان. كما تقدمت للترشح في دوائر قنا الإحدى عشرة سبع سيدات في حين ترشحت سيدتان فقط في محافظة الفيوم بدوائرها السبع وهكذا. ومع ذلك لم تخلُ ترشيحات النساء حيثما كان من المعاناة من «شدة المنافسة الانتخابية» سواء من مرشحي الحزب الوطني أو من مرشحي التيار الديني ذاته على نحو عزَّ على جمهور النساء مسايرته.

ومع أن الزج بالدين في المعترك الانتخابي أسلوب شاع وذاع وتكرر في كل انتخابات سابقة، ومع أن التفسير المغرض للحديث «ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» بات من ثوابت الحملات الدعائية المضادة للمرشحات، إلا أن المشاركة الإخوانية الكثيفة نقلت الدين من هامش المعركة إلى جوهرها. وكمثال ذكرت أمل الصعيدي مرشحة حزب الأمة في بندر الفيوم كيف جَيَّشَ منافسها الإخواني نساء الجماعة لاعتراض سبيل الناخبين وإفهامهم أن «المطلوب اختيار مسلم للنيابة عن الدائرة». كما ألمحت هويدا مصطفي المستقلة في دائرة السنبلاوين إلى أن منافسها الإخواني بنى دعايته ضدها على أساس أن في ترشحها مجافاة لصحيح الدين. وبالمثل ذكرت فايزة الطهناوي مرشحة الحزب الوطني في بندر المنيا أن المرشح الإخواني لمقعد الفئات عَرَّفَ دوره الانتخابي «بنصرة الإسلام» على نحو أربك مؤيديها بعدما أثار السؤال: هل في التصويت لها كامرأة ما يخذل الدين؟ . . . وحدها مكارم الديري التي هيأ لها ترشحها على قائمة الإخوان ما يمكن التعبير عنه بالشرعية الدينية التي باعدت بينها وبين التشكيك في أهليتها الشرعية.

وأخيراً هناك الأثر الذي مارسه النفوذ السياسي لمرشحي الحزب الأقوياء، وبعضهم من أعضاء لجنة السياسات، من خلال دوره المعلوم على الساحة المصرية. وفي بعض الأحيان لم يكن ينقص المرشحة التاريخ السياسي، لكن هذا التاريخ لم يكن يترجم إلى نفوذ، وهذا حال منى مكرم عبيد في دائرة شبرا، وفتحية العسال في دائرة قصر النيل، وأمينة شفيق في دائرة بولاق.

٤ ـ تتضمن عبارة «شدة المنافسة» أبعاداً مختلفة تتصل بصعوبة المعركة الانتخابية، أحدها تعدد المرشحين بما يؤدي إلى ظاهرة تفتيت الأصوات. ففي خريطة المرشحات نماذج لنساء خضن المنافسة مع ١٨مرشحاً كما حدث مع حنان الصعيدي مرشحة مصر القديمة ودار السلام لمقعد الفئات، أو مع ٩ مرشحين كما حدث مع ماجدة النويشي مرشحة الإسماعيلية لمقعد العمال، أو مع ٨ مرشحين كما حدث مع فايزة

الطهناوي مرشحة بندر المنيا لمقعد الفئات. وبطبيعة الحال فإن حصر معنى المنافسة في نطاق الفئات بمعزل عن العمال أو العكس ينطوي على قدر من التبسيط بالنظر إلى التربيطات الانتخابية التي كانت تتم بين مرشحي العمال والفئات لضمان التأييد المتبادل من قبل ناخبيهما، بحيث يمكن القول إن مرشحة العمال كانت تواجه منافسة من جميع مرشحي الدائرة بعمالها وفئاتها، والأمر نفسه بالنسبة لمرشحة الفئات.

البعد الآخر المهم يتعلق بالوزن النسبي للمرشحين المنافسين، وهنا يثور العنصر المتعلق بالمال أو الدين أو المكانة السياسية. أنْ تتنافس المرأة مع مرشحين يتساوون معها في وسائل التأثير في الرأي العام شيء، وأن تتنافس مع رجال أعمال أو رموز دينية أو سياسية شيء مختلف بالكلية. والواقع أنه بين المرشحات من أنفقت بسخاء على الانتخابات الأخيرة مثل حنان الصعيدي التي ذكرت أنها أنفقت ٤٠٠,٠٠٠ جنيه اتخذت شكل علاج للمرضى والمساهمة في نفقات الزواج وإعانة المحتاجين وليس شراء الأصوات، وردَّت سعة الإنفاق إلى الاقتدار المالي لوالدها تاجر الجلود في مدابغ مصر القديمة. لكن «السخاء» يظل وصفاً نسبياً بالمقارنة بالقدرات المالية للمرشحة، إذ ذكرت فايزة الطهناوي أنها اضطرت إلى التصرف في بعض ممتلكاتها لتدبير ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مولت بها حملتها الانتخابية، كما ذكرت هويدا مصطفى أنها أنفقت ١٦٠,٠٠٠ جنيه هي كل ما كان يمكنها إنفاقه وإن لم يمكنها ذلك من التواصل مع نحو ثلث الدائرة. كما إنه وصف نسبي بالقياس إلى طبيعة الدائرة، فعلى حد قول ماجدة النويشي فإن صغر حجم الدائرة جعلها تكتفي بـ ٧٠,٠٠٠ جنيه لتمويل حملتها الانتخابية. لكن وفي كل الأحوال، وباستثناء نموذج شاهيناز النجار الذي تحيطه هالة ضخمة تتصل بالإنفاق البذخي لصاحبته وليس يعرف على وجه الدقة مداه، فإن بذخ الإنفاق ارتبط برجال الأعمال وليس بنسائها.

٥ ـ توزعت مرشحات انتخابات ٢٠٠٥ على العديد من المهن والوظائف، منها العمل الحكومي (زكية محمود حسن اسماعيل عن حزب الأحرار مديرة إدارة بشركة عمر أفندي)، والعمل الحر (منى عبد المعطي المستقلة مديرة مكتب عقارات)، مع ملاحظة أن الثقافة القانونية توافرت لعدد من المرشحات فضلاً عن امتهان بعضهن مهنة المحاماة (نرمين بدراوى وتغريد شمس الدين وايمان عبد الحكيم وهويدا مصطفي وعصمت الميرغني وكلهن مستقلات) بل إن من هؤلاء من واصلت تعليمها القانوني لمرحلة الماجستير (هويدا مصطفى) أو الدكتوراه (عصمت الميرغني) وهى ملاحظة سبق رصدها في انتخابات ١٩٩٥ وفسرت في حينها بأن ما تفترضه هذه المهنة من قدرة إقناعية واستعداد لتمثيل مصلحة الموكل يشترك مع ما تفترضه صفة النيابة البرلمانية في شاغلها من تواصل مع الناخب والتعبير عن مطالب الدائرة.إلا أن

هذه الملاحظة لا شك في أنها تتدعم أكثر إذا ما أجريت دراسة شاملة لمعرفة نسبة المحاميات إلى إجمالي عدد المرشحات، وبخاصة أن القدرة الاتصالية توافرت بدورها لعدد من المرشحات اللائي توزعن على مهنة التدريس، سواء قبل الجامعي (هاجر أحمد النادي عن الوفد وعزة عز الدين عن التجمع) أو الجامعي نفسه (مكارم الديري عن الإخوان)، وكذلك على ساحة الصحافة والأدب (نشوى الديب عن الناصري وفتحية العسال وأمينة شفيق عن التجمع) .

من ناحية أخرى فإن التخصص العملي أو التطبيقي لم يحل دون امتهان المرأة العمل السياسي، فمن بين المرشحات حاملة بكالوريوس الهندسة (سامية طاهر)، أو الجامعة بين التخصصين النظري أي الآداب والعملي أي الطب (شاهيناز النجار) وهو ما يمكن إرجاعه إلى التمرس، بدرجات متفاوتة، في العمل الأهلي، وهي نقطة تُفصَّل لاحقاً.

٦ ـ تبنت البرامج الانتخابية للمرشحات قضايا محاربة البطالة، والحد من الغلاء، ومحو الأمية وتطوير مضمون التعليم، كونها قضايا تمس قطاعاً واسعاً من الناخبين. واتضح ذلك ليس فقط على مستوى برامج مرشحات حزبيات تتبنى أحزابهن القضايا الاجتماعية وتضعها في الصدارة كحزب التجمع بالأساس، لكنه امتد أيضا ليتخلل برامج المرشحات المستقلات. وفي هذا السياق، عوّلت بعض المرشحات في دعايتهن الانتخابية على سابق خدمة أبناء الدائرة في ما يخص هذه القضايا. ومن ذلك ما نسب إلى مروة شعيب المستقلة عن دائرة بلبيس ومدينة العاشر من رمضان حول دورها في توظيف أبناء الدائرة في مصانع العاشر من رمضان استناداً إلى شبكة علاقاتها الاجتماعية الواسعة. وما نسب إلى تغريد شمس الدين عن دائرة قصر النيل والزمالك حول تبنيها، عبر سنين طويلة في العمل الأهلي، قضية تمويل مشروعات صغيرة للشباب الخريجين من أبناء الدائرة. وما نسب إلى حنان الصعيدي حول تجربتها في مجال التدريب التحويلي للعمال المسرحين بعد خصخصة شركاتهم، وذلك في إطار جمعية الفسطاط الأهلية.

ومضت بعض المرشحات خطوة أبعد باقتراح بعض التدابير التي يمكن في رأيهن التخفيف من حدة المشاكل السابقة، وهو ما كان يرتبط بطبيعة الحال بدرجة تبلور البرنامج الانتخابي للمرشحات. وفي ما يخص البطالة على سبيل المثال اقترحت هويدا مصطفى بناء ١٠ مصانع لتصنيع الخُضَر المجمدة، وذلك في مساحات من الأرض توفرها الدولة وتفصل بين كل ٥ أو١٠ أفدنة زراعية، ما يستوعب الأيدي العاملة الشابة ويستفاد من المادة الخام المتاحة. وقدمت محاسن الضبع تنويعاً على الفكرة ذاتها باقتراحها التوسع الصناعي في الظهير الصحراوي لدائرة جهينة في سوهاج، وذلك للاستفادة من مواد البناء المتوافرة ولتحقيق الرواج لسوق الدائرة. كما ركزت

ماجدة النويشي على استثمار العبقرية السياحية لمحافظة الإسماعيلية على حد تعبيرها لتشغيل الشباب من جهة، وتوطين آثار المحافظة على أرضها عبر إقامة متحف أثري ضخم من جهة أخرى، فضلاً عن تعظيم العائد من قناة السويس بما يتجاوز دورها الملاحي. لكن في الوقت نفسه، فإن الإغراء بالتواصل مع حاجة العمل الملحة لدى أبناء الدائرة كان يحد منه الخوف من إحباط الآمال في حال لم تتحقق وعود التشغيل، وفي هذا ورد تعليق فايزة الطهناوي «إن التلويح بتشغيل الشباب من شأنه الإضرار بأي مرشح».

وفي بعض الأحيان تداخلت القضايا السابقة مع القضايا النوعية، عندما أفسحت بعض المرشحات حيزاً في برامجهن الانتخابية لقضايا المرأة، ومن ذلك مطالبة محاسن الضبع بإلغاء الفترة الدراسية الثانية التي تشق على التلاميذ، وبخاصة الفتيات منهم والفصل بين الجنسين على مقاعد الدراسة في بيئتها المحافظة بطبيعتها. كذلك ركزت المرشحات في دعايتهن الانتخابية على جهودهن في خدمة قضايا المرأة تواصلاً مع جمهور النساء في نطاق الدائرة. ومن ذلك تضمنت الحملات الدعائية لتغريد شمس الدين ونرمين بدراوى المستقلتين إشارات إلى دور الأولى في تبني مشروعات تخدم المرأة المعيلة وعضوية الثانية في مبادرة تعليم الفتيات. لكن ظل المحور النوعي غير ممثل ركيزةً أساسية لبرامج المرشحات الانتخابية، وهى ظاهرة تمثل امتداداً لما كان عليه الوضع في انتخابات ٢٠٠٠ وقبلها ١٩٩٥. لكن من القضايا النوعية القليلة في برامج المرشحات، الدعوة إلى تخصيص حصة للمرأة في مجلس الشعب، وتفعيل قانون١١٢ الخاص بمعاشات النساء على برنامج أمل الصعيدي الانتخابي.

أما القضايا ذات المضمون السياسي، فقد ارتبطت إثارتها بالأساس في البرامج الانتخابية للمرشحات الحزبيات بمواقف أحزابهن من موضوعات من قبيل قوانين مباشرة الحقوق السياسية وتعديلات المادة ٧٦ من الدستور، وكان لجماعة الإخوان المسلمين تصورها المفصل في هذا الخصوص.

٧ ـ كما يتضح من النقطة السابقة، ظل العمل الأهلي يمثل الباب الذي تدلف منه المرأة إلى حلبة التنافس الانتخابي، حيث يندر أن تغامر امرأة (وكذلك رجل) بالترشح من دون ما سابق صلة بأهالي الدائرة، وبخاصة مع ترسخ مفهوم الدور الخدمي للنائب البرلماني مقارنة بدوريه التشريعي والرقابي. أكثر من ذلك فإن تجربة الانتخابات البرلمانية عادة ما تأتي في مرحلة تالية على اجتياز معارك انتخابية أقل ضراوة على مستوى النقابة أو المحليات. وتعد حالة جمهورية عبد الرحيم التي تقدمت لتمثيل دائرة أوسيم حالة نموذجية في هذا الخصوص، إذ جاء قرارها بالترشح في انتخابات ٢٠٠٥ تالياً على ترشحها في الانتخابات النقابية عن شركة بيع المصنوعات

ومنافستها ٧٤ مرشحاً أحدهم زوجها فازت عليهم جميعاً، ثم ترشحها في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٢ وفوزها مجدداً. ومع ذلك فإن حنكتها الانتخابية ورغبتها في المقعد البرلماني لم تكونا كافيتين لإقناع الحزب الوطني بإدراج اسمها على قوائم مرشحيه، وما كانت ترغب في أن تترشح مستقلة لذلك قررت الانسحاب.

٨ ـ اختلف دور الظهير الاجتماعي أو الأسري من حالة إلى أخرى من حالات النساء. فهناك الدور المحايد الذي أملته طبيعة مهنة الزوج كما في حالة هويدا مصطفى المتزوجة من مستشار شارك في الإشراف على العملية الانتخابية ما فرض عليه الصمت في مواجهة تطور المعركة الانتخابية لزوجته. وهناك الدور الداعم من طرف الزوج والأهل الذي تهيأ لأمثال ماجدة النويشي وفايزة الطهناوي وحنان الصعيدي. وهناك الدور المثبط الذي وصل إلى حد إرغام المرشحة على الانسحاب قبل أيام قليلة من إجراء الانتخابات، وهو الدور الذي مورس على أحلام القاضي مرشحة التجمع في بندر قنا من قبل إخوتها في مواجهة حملة التحريض التي تعرضت لها من طرف أنصار منافسها. هذا إلى وجود انشقاقات عائلية ربما لم تؤثر في قرار المرشحة عدم مواصلة الطريق إلى نهايتها، لكنها أثرت يقيناً في فرصتها في الفوز بمقعد برلماني. ومن ذلك ترشح عم محاسن الضبع ضدها مستنداً إلى تاريخه النيابي السابق وفشلهما معاً بعد رفضها ضغوطه عليها من أجل التنازل.

٩ ـ النقطة الأخيرة تتصل بنتائج الانتخابات، وكما هو معلوم، فإن من نجحن في الفوز بمقعد برلماني لم يتجاوز عددهن أربع نساء، إحداهن مرشحة الوطني (د.آمال عثمان) والأخريات مستقلات (د. شاهيناز النجار، جمالات رافع، هيام عبد العزيز عمر)، وإن سعى الحزب بعد نجاحهن إلى استقطابهن كما هي ممارسته الشائعة وبخاصة بعد وصول المعارضة الدينية إلى ٨٨ مقعداً من مقاعد مجلس الشعب. حسمت نتائج الأغلبية الساحقة من المرشحات من أول دورة، فيما دخلت مرشحات أمثال فايدة كامل ومكارم الديرى وجليلة عواد انتخابات الإعادة. وفقدت بعض النائبات المخضرمات مقاعدهن البرلمانية، وعلى رأسهن فايدة كامل التي مثلت دائرة الخليفة لأكثر من عقود ثلاثة، وجاء ذلك في إطار ظاهرة أوسع شملت فشل رموز الحزب الوطني وأقطابه بشكل عام. من جهة أخرى حصلت الفائزات على ٦٧,٠٧٩ صوتاً من إجمالي ٨,٣٦٨,١٢٣ صوتاً بنسبة ٠,٨ في المئة، ولو افترضنا أن عدد الأصوات التي حصدتها باقي المرشحات إضافة إلى الأصوات التي فازت بها النساء الأربع يبلغ إجماليه ١٠٠,٠٠٠ صوت بواقع ١,٢في المئة وهي بدورها نسبة بالغة الضآلة، فإن هذا لا يعني تلقائياً أن النساء لا يصوتن للنساء لكنه يعني أن النساء يصوتن ـ كما هم الرجال ـ للأكثر ثراءً.

عبر نجاح النساء الأربع تتراجع نسبة المنتخبات في مجلس الشعب من ٢,٨ في المئة في برلمان ٢٠٠٠ الذي ميزه وصول ٩ نساء إليه بالانتخاب، إلى ١,٧ في المئة، والنتيجتان معاً بالغتا الهزال، إلا أن التراجع مستمر بالرغم من تزايد النشاط النسائي، وتلاحق جهود التوعية السياسية للنساء، وتركيز الخطاب الرسمي والدولي على وجوب تمكين النساء، وانخراط مصر في جهود إقليمية ودولية متعددة منذ أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية قبل أربع سنوات إلى فجوات ثلاث يعانيها وطننا العربي، إحداها فجوة تخص وضع المرأة مقارنة بالرجل. وأهم من ذلك التأكيد والتركيز والإلحاح على أن الساحة النسائية هي الساحة الأهم التي يتنازعها تيار الاعتدال وتيار التطرف، فعلى أي سند يتكئ النظام في معركته مع ما يسميها قوى التطرف ؟ وكيف نفهم خطابه الرسمي عندما تصرح امرأة (ألفت العربي) ما زالت تحمل ذكرى طازجة لأعنف انتخابات شهدتها مصر في نصف القرن الأخير حين تقول حرفياً «إن سياسة الدولة هي ضد وجود سيدات في المجلس»، وتذكر أخرى (حنان الصعيدي) بمرارة «إن المرشحة ليست غير وردة تثبت على سترة النظام»، وتتنبأ ثالثة (زكية حسن إسماعيل) بالأسوأ حين تقول ما نصه «أتنبأ بأن الانتخابات المحلية لن تشهد دوراً للمرأة وأنها ستحارب بشكل كبير»؟ فهل تتجه المرأة المصرية فعلاً إلى الأسوأ ؟ وهل سوف يدهشنا أن تتراجع المرأة على المستوى المحلي الذي هو مجال التنافس المختار لكثير من الناشطات في مجال العمل العام ؟ . . . هذا ينقلنا إلى التفكير في المستقبل، وموضعه في الخاتمة.

وعندما ينظر المتابع لتطور وضع المرأة المصرية إلى الوراء، وتحديداً منذ عام ١٩٨٦ يجد تذبذباً واضحاً في عدد النائبات المنتخبات، لكن في إطار عام ميزه تراجع التمثيل النسائي، ففي عام ١٩٨٧ بلغ عدد المنتخبات ١٨، انخفض إلى ١٠ في ١٩٩٠، ثم إلى ٥ في ١٩٩٥، وعاد ليرتفع إلى ٩ في ٢٠٠٠، ليقف عند ٤ في انتخابات ٢٠٠٥. اختيار سنة الأساس (١٩٨٦) ينبع من أنها السنة التي وقع فيها إلغاء تخصيص مقاعد للمرأة في مجلس الشعب بصدور القانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٨٦ الذي تكفل بإلغاء التخصيص المنصوص عليه في القانون رقم ٢١ سنة ١٩٧٩. هذا القانون الذي مثلت بمقتضاه المرأة في مجلس الشعب بـ ٣٥ نائبة في عام ١٩٧٩ وبـ ٣٦ في عام ١٩٨٤.

وبداية فإنه لا يوجد من يتوهم أن الحل الوحيد لقضية التمثيل البرلماني للمرأة المصرية يكمن في التخصيص، لأن معنى هذا أن كل من هو غير قادر من الرجال على النزال الانتخابي بلغته المسفة وأدوات إفساده، يحتاج بدوره إلى حصص تخصص له، والأمر ليس على هذا النحو من التسطيح. لكن استهداف المرأة بالحصة ينبع من سببين: الأول أنها الأكثر معاناة من إسفاف الانتخابات وفسادها. والثاني أن إدراك هذه الحقيقة

كان داعياً لتزايد الاتجاه الدولي والعربي إلى الأخذ بنظام الحصة، وعلى المستوى العربي تحديداً توجد الآن ٩ دول تأخذ بهذا التدبير الموقت بالرغم من أن الممارسات الانتخابية فيها أفضل من نظيرتها المصرية. أكثر من ذلك فلقد شاع انطباع بين جمهور النساء في مصر ـ ليس معروفاً مبعثه على وجه اليقين ـ أن قرار التخصيص كان قاب قوسين أو أدنى من الصدور قبيل الانتخابات البرلمانية الأخيرة، لكن تبدد الانطباع ربما لاعتبارات تتعلق بالحرص على عدم التأثير سلبياً في اتجاهات الناخبين حيال مرشحي الحزب الحاكم. أما وقد وضعت الانتخابات أوزارها فقد أصبح لكل حادث حديث، وبخاصة هناك العشرات من الدراسات التي تفند حجة عدم دستورية التخصيص وتدحضها، ليس هذا محل ذكرها، وإن كان الوصول إليها ميسوراً للجميع. يرتبط بذلك ويتلازم معه عودة نظام الانتخاب بالقائمة النسبية، الذي يتضاءل في ظله تأثير الانتماءات الأولية، وهو في كل الأحوال من نوع التدابير التي ترجى استدامتها لا توقيتها.

لكن تمثيل النساء في مجتمع لا يمثل رجاله المؤهلون لتمثيله وضع لا يستقيم، لذلك فإنه لا حاجة لتخصيص لا يأتي مصحوباً بإصلاح سياسي وتشريعي كاملين. إصلاح سياسي يؤمن بمبدأ التعدد، ولا يتعامل مع الاتجاه المختلف بوصفه شراً مطلقاً، فمثل هذا التفكير يحمل مسؤوليته الاستقطاب الحاد الذي تناولته الورقة، وبخاصة ونحن في مجتمع يلين للخطاب الديني، وإن لم يدن تنظيمياً بالضرورة لمن يحمل هذا الخطاب من تيارات، وإصلاح تشريعي لا يتحايل على إلغاء نص باستحداث آخر (قانون مكافحة الإرهاب كبديل لقانون الطوارئ)، ولا ينزل العدالة على المعارضين وحدهم، فكم كان بين أنصار الحزب الحاكم من حملة السيوف، ولا يولي القضاء الإشراف ثم يجمد أحكامه. وإلى أن يتحقق هذا الإصلاح بشقيه يظل التخصيص بديلاً أخيراً، فليس من العدل أن تمثل نحو ٣٥ مليون امرأة، هن، تقريباً، نصف عدد سكان الشعب المصري، اليوم، بأربع نساء وربما غداً بأقل عدداً من هؤلاء.

المصادر

أحمد يوسف أحمد، **الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠٠٥: ملاحظات وتوصيات** (القاهرة: المجلس القومي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥).

أمينة شفيق، في: **الأهرام**: ١٣/ ١١/ ٢٠٠٥؛ ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٥؛ ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٥؛ ٥/ ١٢/ ٢٠٠٥، و١١/ ١٢/ ٢٠٠٥. (سلسلة مقالات حول تجربتها في انتخابات ٢٠٠٥)

هبة محمد باشا، «برلمان ٢٠٠٥ (ملف)،» **نصف الدنيا**، العدد ٨٢١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥).

هبة قاسم، «المرأة في الانتخابات،» **قضايا برلمانية**، العدد ٤٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠).

نهاد أبو القمصان، «النساء والانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥،» (تقرير، مؤسسة المرأة الجديدة وبالتعاون مع كل من المركز المصري لحقوق المرأة ورابطة المرأة العربية، ٢٠٠٥).

نيفين مسعد، «المرأة في انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥،» في: ودودة بدران، محررة، **المرأة وانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، ١٩٩٦).

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، **المرأة والانتخابات البرلمانية**، ٢٠٠٥.

نهاد أبو القمصان، محررة، **الصعود على أجساد النساء: تقرير حول «النساء في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥»** (القاهرة: المركز المصري لحقوق الإنسان، [٢٠٠٥]).

مواقع على شبكة الإنترنت:

< http://www.idsc.gov.eg >.

< http://lnweb18.worldbank.org >.

< http://news.bbc.co.uk >.

< http://www.undp.org.eg >.

مقابلات شخصية أجرتها الباحثة مع بعض المرشحات، هن: هيام عبد العزيز في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٥؛ منى مكرم عبيد في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٥؛ تغريد شمس الدين في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٥؛ ماجدة النويشي في ٣/ ١/ ٢٠٠٦؛ أمل الصعيدي في ٣/ ١/ ٢٠٠٦، وأحلام القاضي في ٣/ ١/ ٢٠٠٦.

حديث تليفوني أجرته معاونات الباحثة مع د. مكارم الديري في ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٥، وأحاديث تليفونية أجرتها الباحثة مع: جمهورية عبد الرحيم في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥؛ هويدا مصطفى في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥؛ حنان الصعيدي في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥؛ محاسن الضبع في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥، وسناء المالح في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥.

القسم الثالث

المـرأة وفعاليـــات التنميـــة السياسيـــة والاجتماعيـــة العربيـــة

الفصل السادس

مستقبل دور المرأة الأردنية في التنمية السياسية في ضوء السياسات المعلنة(*)

نادية سعد الدين(**)

لئن كان ثمة تواشج في العلاقة والتأثير بين دور المرأة في التنمية السياسية وجملة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية لا تتمفصل البتة عن الوضع العام للدولة من حيث إشاعة الديمقراطية والتعددية وتجذير الحريات العامة، فإن الدولة بسياساتها وتوجهاتها تعتبر العامل الأكثر تأثيراً في تفعيل دور المرأة ودمجها في التنمية السياسية.

تستطيع الدولة من خلال المؤسسات والسياسات الحكومية والأجهزة التنفيذية والقوانين أن تتخذ من التدابير والإجراءات ما يفضي، إما إلى تعميق الفروقات السياسية بين المرأة والرجل، أو إلى ما يسهم في إلغاء هذه التمايزات، والعمل ـ بدلاً من ذلك ـ على تعزيز دور المرأة وتفعيل مشاركتها في الحياة السياسية.

والانتحاء صوب السياسات المعلنة بُغية بَلْج مدى تأثيرها في دور المرأة في التنمية السياسية، هو بحث، أيضاً، في محاولة تحديد تصورٍ لمستقبل هذا الدور في ضوء تلك السياسات المعلنة.

في ضوء ما سبق، فإن هذه الدراسة تهدف إلى محاولة تبيان مستقبل دور المرأة الأردنية في التنمية السياسية في ضوء السياسات المعلنة، أي في ضوء ما يصدر من قوانين وأنظمة وقرارات وسياسات حكومية تتعلق بوضع المرأة في التنمية السياسية.

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن ملف «المرأة العربية والمشاركة السياسية» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، ص ١٠٥ ـ ١٢٦.

(**) باحثة وصحافية عربية.

وتكتسب دراسة مستقبل دور المرأة في التنمية السياسية في ضوء السياسات المعلنة، أهمية كبيرة لعدة عوامل، أبرزها:

١ ـ أهمية المرأة في كونها عنصراً أساسياً وحيوياً في عملية تقدم وازدهار المجتمع برمته، عدا ما تشكله من وزن عددي ونوعي في المجتمع، حيث تشير أحدث أرقام رسمية أصدرتها دائرة الإحصاءات العامة إلى أن عدد الإناث في الأردن يبلغ ٢,٥٤١,٠٠٠ نسمة من أصل نحو ٥,٣٢٩,٠٠٠ نسمة، أي أن عدد الذكور يبلغ حوالى ٢,٧٨٧,٠٠٠ نسمة[١].

٢ ـ على الرغم مما تشكله المرأة من أهمية في المجتمع، وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته في بعض المجالات، إلا أن مساهمتها في الحياة السياسية لا تزال ضئيلة.

٣ ـ إن هناك توجهاً عاماً للدولة راهناً لتطوير الحياة السياسية وتعزيز التنمية السياسية بناء على توجيهات جلالة الملك عبد الله، ويُراد به، بحسب ما أُعلن عنه، تفعيل مشاركة الجميع في الحياة السياسية وزيادة الانفتاح والتعددية، مع التركيز على دور المرأة في التنمية السياسية. ونشير في هذا السياق إلى اللقاءات المتعددة التي يقوم بها رئيس الوزراء مع الفعاليات النقابية والحزبية والنسائية وغيرها، عدا تشكيل وزارة للتنمية السياسية، عكفت منذ بدء مهامها على إعداد استراتيجية وخطة عمل للتنمية السياسية (سنأتي على ذكرها لاحقاً).

٤ ـ إن مسألة إدماج المرأة في عملية التنمية السياسية وتحسين وضعها يعتبر عنصراً حاسماً في أية استراتيجية تسعى إلى إشاعة الديمقراطية وتجذير الحريات واعتماد مشاركة الجميع في الحياة السياسية، مثلما هي أيضاً تعتبر أمراً أساسياً لتحقيق كامل الإمكانات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن السياسية، من منطلق التكامل بينها.

٥ ـ إضافة إلى ما سبق؛ فإنه لا مندوحة عند الحديث عن تفعيل دور المرأة في التنمية السياسية من الأخذ بالاعتبار دور الدولة في عملية دمج المرأة في الحياة السياسية وتفعيل وجودها فيها.

ومن ذلك؛ فإن هذه الدراسة تحاول البحث في التساؤل الرئيسي حول دور المرأة الأردنية في التنمية السياسية في ضوء السياسات المعلنة.

---

(١) دائرة الاحصاءات العامة، **النشرة الاحصائية السنوية** (عمان: مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٣)، ص ٥ ـ ٦.

ويعتبر تحديد تعريف شامل لمفهوم التنمية السياسية أمراً شائكاً نظراً إلى تمايز التوجهات وتعددها، إذ يرى لوشيان باي (Lucian W. Pye) أن التنمية السياسية عملية تغيير اجتماعي متعددة الجوانب غايتها الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، معتبراً إياها مقدمة للتنمية الاقتصادية، ونمطاً لسياسات المجتمعات الصناعية، وهي تحديث سياسي وتنمية إدارية وقانونية وتعبئة ومشاركة جماهيرية مثلما هي أيضاً بناءٌ للديمقراطية، واستقرار وتغير منتظم وإقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة[٢]. ووفقاً لباكنهام (Robert A. Packenham)، فإن التنمية السياسية ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي[٣]. أما جيمس كولمان (James S. Coleman) فقد قدم ثلاثة منظورات لتحديد معنى التنمية السياسية تتمثل في منظور تاريخي يرى من خلاله أن التنمية هي عملية تاريخية يمكن التوصل إلى مراحلها وخطواتها عن طريق تتبع تاريخ المجتمع الأوروبي. وهناك المنظور النمطي الذي يرى التنمية في ضوء الثنائيات كالتقليد مقابل الحداثة والصناعة مقابل الزراعة، إضافة إلى المفهوم التطوري الذي ينظر إلى التنمية على أنها عملية دائمة من دون نهاية، حيث يُمثل المجتمع الأوروبي قمة تطورها[٤]. ويرى كولمان أن إحراز التنمية السياسية يقوم على مدى مقدرة النظام السياسي في تجسيد المؤسساتية التي تتمظهر من خلال التساوق بين القوانين وزيادة نفوذها في المجتمع، وعبر تفعيل المشاركة السياسية على نطاق واسع[٥]. بينما يُميز هانتنغتون بين ثلاث مراحل تاريخية للتنمية السياسية تتمثل في ترشيد السلطة بمعنى استبدال السلطات المحلية بسلطة مركزية واحدة، والتخصص والتمايز الوظيفي وزيادة المشاركة السياسية، من خلال استيعاب الفئات الجديدة وتعدد قنوات وآليات المشاركة السياسية[٦].

---

(٢) Lucian W. Pye and Sidney Verba, eds., *Political Culture and Political Development*, Studies in Political Development; 5 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1967), pp. 6-7, and Ziauddin Sardar, *Science, Technology and Development in the Muslim World* (London: Croom Helm, 1977), p. 38.

(٣) Robert A. Packenham, *Liberal America and the Third World; Political Development Ideas in Foreign Aid and Social Science* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973), pp. 200-201.

(٤) James S. Coleman, «The Development Syndrome: Differentiation - Equality, Capacity,» in: *Crises and Sequences in Political Development*, Studies in Political Development; 7 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971), p. 73.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٤-٧٥.

(٦) سيمون تشوداك، **النمو المجتمعي**، ترجمة عبد الحميد الحسن (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٠)، ص ٣٤٤، ورد في: نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، ط ٢ (الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ١٩٩٤)، ص ٢٣٣.

وتتسم التنمية السياسية بعدة خصائص تتمثل في كونها عملية حركية مستمرة وظاهرة كلية شمولية عالمية، عدا أنها لا تتم بمعزل عن الظواهر الأخرى، إذ إن هناك تلازماً وتزامناً بين جميع مظاهر التنمية الاجتماعية الأخرى، إضافة إلى أنها ليست حتمية الحدوث أو السرعة أو النتائج. وتتطلب زيادة قدرات النسق السياسي على التأثير في الأنساق الفرعية للمجتمع، وتوفير مزيد من الفعالية والكفاءة للبنى السياسية، وترشيد الإدارة من حيث التميز والتخصص في المؤسسات والأدوار، إضافة إلى المزيد من المشاركة الجماهيرية والتجنيد للمناصب العامة. بيدَ أن أهم متطلبات التنمية السياسية توافر الإرادة لدى القيادات والجماهير، كما تتمثل أهم أدواتها في الثقافة السياسية وفي بناء المؤسسات والتنظيمات السياسية(٧).

وقد قدمت الحكومة الأردنية من جانبها، وفي إطار مساعيها الراهنة لتعزيز وتطوير الحياة السياسية، مفهومها حيال التنمية السياسية الذي يتمثل بحسبها في «التقدم بالواقع السياسي للشعب وتطويره إلى المستقبل الأفضل من حيث الحرية الشخصية والتعددية السياسية واحترام الآخرين والحفاظ على الحقوق واحترام الدستور والتزام القوانين ومراعاة الأنظمة، كما يعني أيضاً تمكين ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات والمشاركة عبر المؤسسات». ويتأتى ذلك بحسبها من خلال مأسسة الأحزاب وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتنمية مفهوم الديمقراطية، وتحديث قانون الانتخاب لمجلس النواب، وتعزيز دور البرلمان، وتعديل القوانين التي تتعارض مع الشريعة والدستور وتُلحق الضرر بالنساء، وتفعيل المشاركة السياسية عند الشباب وتعديل القوانين المتعلقة بالصحافة والإعلام(٨).

وينبثق من هذا المفهوم المنظور الحكومي لدور المرأة في التنمية السياسية الذي يؤكد أهمية مشاركتها في رسم السياسات الحكومية وإشغال المراكز القيادية، والعمل على تطوير وزيادة مساهمتها في المسيرة الديمقراطية وممارسة دور فاعل في الأحزاب السياسية والانتخاب والترشح للمجالس النيابية وغيرها، وتوعيتها بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة(٩).

وقد استفادت الدراسة من كل ما سبق ذكره، وتحديداً المنظور الحكومي لمفهوم

---

(٧) ناجي شراب، **التنمية السياسية: دراسة في النظريات والقضايا** (القاهرة: المؤلف، ١٩٩٨)، ص ٤٣ ـ ٤٦.

(٨) **الرأي** (عمّان)، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٤، ص ٤، و**العرب اليوم**، ٤/ ٤/ ٢٠٠٤، ص ٢.

(٩) رابحة الدباس، «التنمية السياسية من منظور حكومي،» ورقة قدمت إلى: محاضر مؤتمر المرأة والتنمية السياسية، عمان، الأردن، ٢٣ ـ ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٤، ص ٤.

التنمية السياسية، حيث إن هذه الدراسة تحاول البحث في مستقبل دور المرأة الأردنية في التنمية السياسية في ضوء السياسات المعلنة.

أولاً: المرأة والتنمية السياسية

إذا كان ثمة تباين في دور المرأة الأردنية في الحياة السياسية عموماً بين ما قبل عام ١٩٨٩ وما بعده؛ إلا أن ذاك التفاوت في الحال، والذي يُعزى بالطبع إلى إشاعة الديمقراطية وتعزيز التعددية والحريات العامة في البلاد، لم تستفد منه المرأة كثيراً من جراء مسوغات عديدة رافقت مسيرة ولوجها في التنمية السياسية، فحالت دون تفعيل دورها وأفضت إلى ضعف مشاركتها وضآلة وجودها، على الرغم من وزنها النوعي والعددي وأهمية ما تمثله بالنسبة إلى المجتمع.

وفي ما يلي تستعرض الدراسة وضع المرأة في الحياة السياسية قبل عام ١٩٨٩ وما بعده، من دون أن نعني، بعملية فصل المراحل تلك، مرحلتي ما قبل وما بعد، أو عدم تكاملهما أو تواصلهما، إذ إن مرحلة «ما بعد» هي استكمال، بطبيعة الحال، لما قبلها، ولكن تم الفصل بينهما لأغراض الدراسة فقط.

١ ـ المرأة قبل عام ١٩٨٩

لقد كانت ثمة معوقات يتعلق بعضها بالمرأة نفسها، وأخرى تعود إلى عدم وجود قوانين وسياسات داعمة، إضافة إلى بنية المجتمع القبلية والعشائرية، والموروث الثقافي والقضايا الاقتصادية كانت هذه مجتمعة وراء تأخر انخراط المرأة في الحياة السياسية إلى أوائل الخمسينيات، حيث بدأت الحركة النسائية في الأردن من قِبل نساء عملن في المعارضة السياسية ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٧ حينما كانت الأحزاب السياسية موجودة، فكن يشاركن في حملات الحزب بالخطابات وتوزيع المنشورات وتنظيم التظاهرات التي كانت، في مجملها، تشغل الحيز الأكبر من تحركهن[١٠]، من دون أن يصرفهن ذلك تماماً عن سعيهن للحصول على الحقوق السياسية المساوية لحقوق الرجل، وإن كانت تلك المساعي الحثيثة تفشل دوماً في تحقيق إنجازات لصالح المرأة. فبعد مطالبات دؤوبة بحق التصويت للمرأة، دعا إليه اتحاد المرأة العربية الذي أُنشئ عام ١٩٥٤، طرح مشروع لتعديل القانون الانتخابي، وافق عليه مجلس الوزراء لاحقاً في الثاني من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥، يقضي بمنح النساء اللواتي أنهين

(١٠) بارعة النقشبندي، **المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١)، ص ١٢٥، وأحمد ظاهر، **المرأة العربية والسياسة: دراسة ميدانية للمرأة الأردنية** (عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ١٥٣-١٥٥.

التعليم الابتدائي على الأقل حق التصويت، حارماً الأميّات من الحق ذاته، على الرغم من أن الرجال الأميين كانوا يتمتعون به[١١]، الأمر الذي يشكل انتقاصاً ملحوظاً من حق المرأة السياسي، وتمييزاً سياسياً جلياً بين المرأة والرجل، مثلما أنه يعمق الفجوة بين ما ينص عليه الدستور وما تشرّعه الأنظمة والقوانين، إذ ينص الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، كما يفيد البند الأول من مادته ٢٢ بأن لكل أردني الحقَّ في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين أو الأنظمة[١٢] مع العلم أن ذلك القانون جاء، وفقاً للبعض، متُطوراً عن سابقه الذي قصر حق الانتخاب والترشح على الرجل من دون المرأة، بتعريفه الأردني أنه «كل ذكر اكتسب الجنسية الأردنية بمقتضى أحكام قانون الجنسية الأردنية»، وقد جرى تعديله في ما بعد عام ١٩٧٤[١٣]، كما سنأتي على ذكر ذلك في ما بعد.

وإذا كان لا مندوحة عن إدراك مدى انعكاس الظروف والمستجدات السياسية التي مرّ بها الأردن تاريخياً، ولا يزال، على وضع المرأة السياسي، كما الرجل وإن كان بصورة أقل، حيث أسفر حلّ البرلمان وإلغاء الأحزاب السياسية وفرض الأحكام العرفية عن تدني مشاركة المرأة عموماً في الحياة السياسية، فإن ذلك التأثير، إضافة إلى العوامل السابق ذكرها، قد خلق مساراً بطيئاً إن لم يكن متعثراً لدور المرأة السياسي، وبخاصة أنه لم يتزامن مع قيام الدولة بإصدار قرارات أو قوانين تكثف من مشاركة المرأة إلا في وقت لاحق، يعود إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين الذي شهد تطوراً «جزئياً» لدور المرأة. ففي الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٤ ووسط أجواء دولية حاثة على دعم مسيرة المرأة، أُردِفت بقرار صادر عن الأمم المتحدة يدعو الدول الأعضاء إلى اعتبار عام ١٩٧٥ عاماً دولياً للمرأة تحت شعار «المساواة والتنمية والسلام»[١٤]، صدر مرسوم ملكي يقضي بتعديل قانون الانتخابات بحيث نص على حق المرأة في التصويت والانتخاب والترشح، ولكنها لم تمارسه فعلياً إلاّ في عام ١٩٨٩، ففي عام ١٩٨٤جرت انتخابات فرعية لملء المقاعد الثمانية الشاغرة في مجلس النواب بعد أن أُعيد إحياؤه، فلم تتقدم أية مرشحة لتلك

---

(١١) أسمى خضر، «المرأة والديمقراطية،» ورقة قدمت إلى: **المسار الديمقراطي الأردني ـ إلى أين؟: أعمال مؤتمر «المسار الديمقراطي الأردني ـ الواقع والآفاق»، عمان، ٣١ أيار/ ٢ حزيران ١٩٩٤**، إعداد هاني حوراني؛ تحرير حسين أبو رمان (عمان: دار سندباد للنشر، ١٩٩٦)، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(١٢) **الدستور الأردني** (عمان: مجلس الأمة، ١٩٨٦)، ص ٦ و١٠.

(١٣) سوزان الصالحي، «المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في مجال العمل السياسي،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ١٩٩٤)، ص ١٦.

(١٤) وفيقة حمدي الشاعر، **دور المرأة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي** (دمشق: منشورات الطلائع، [١٩٧٥])، ص ١٠٤.

الانتخابات، فاقتصر الترشح على الرجال الذين بلغ عددهم ١٠١[١٥].

والى ذلك جرى تعيين ٩ نساء من أصل ١٩٠ عضواً في المجلس الوطني الاستشاري خلال الفترة من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٢. وفي عام ١٩٧٩ عُيّنت السيدة إنعام المفتي أول وزيرة في وزارة التنمية الاجتماعية. وجرى تأسيس إدارة شؤون المرأة ضمن الوزارة عام ١٩٨١، كما عُيّنت سيدة عضواً في مجلس أمانة عمان أولَ مرة عام ١٩٨٠، وتمت الموافقة عام ١٩٨٢ على قانون البلديات الذي أعطى المرأة الحق في الانتخاب والترشح إلى المجالس البلدية، وفي عام ١٩٨٤ عُيّنت السيدة ليلى شرف وزيرة للإعلام[١٦].

٢ ـ المرأة عام ١٩٨٩ وما بعده

ثمة تشخيص لحال المرأة الأردنية في المرحلة الديمقراطية يرى أن «آليات الديمقراطية قد عجزت عن إحداث التغيير المطلوب لدمج المرأة تحديداً في العملية السياسية وتسهيل سبل مشاركتها في الانتخابات والأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني»[١٧]، ما أفضى إلى ضعف مشاركتها السياسية وتدني مستوى وجودها في الحياة العامة.

فإذا كانت مسألة إلغاء الأحكام العرفية التي فُرضت عام ١٩٦٧، وكذلك الحظر المفروض على الأحزاب السياسية منذ عام ١٩٥٧ وإجراء الانتخابات، وهي استحقاقات فرضتها المرحلة والتطورات المتلاحقة على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذا كانت تلك القضايا في غاية الأهمية لكونها تصب في صالح تدعيم التوجه الديمقراطي وتجذير الحريات العامة والانفتاح وترسيخ التنمية السياسية وتوطيدها، بما يفترض به أن ينعكس إيجاباً على المواطنين بعامة والمرأة بخاصة (موضوع الدراسة)، إلاّ أن متتبع مسار المرأة في الحياة السياسية، يجد أن ولوجها قنوات الديمقراطية والتنمية السياسية لم يكن سهلاً، كما إنه لم يأخذ مداه، الأمر الذي حدا البعض على أن يعتبر القضية لا تتعلق فقط بالتطور الديمقراطي الذي بدأ عام

---

(١٥) بارعة النقشبندي، «المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة ميدانية لطالبات العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية،» **مؤتة للبحوث والدراسات** (الكرك)، السنة ١٥، العدد ٦ (٢٠٠٠)، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(١٦) علي شتيوي، «مكانة المرأة في المجتمع الأردني: اتجاهات مواطني شمال الأردن (دراسة ميدانية)،» **أبحاث اليرموك**، العدد ١ (آذار/ مارس ٢٠٠٣)، ص ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(١٧) عيدة المطلق، «الأداء السياسي للمرأة الأردنية: الواقع والآفاق،» ورقة قدمت إلى: **المسار الديمقراطي الأردني ـ إلى أين؟: أعمال مؤتمر «المسار الديمقراطي الأردني ـ الواقع والآفاق»، عمان، ٣١ أيار/ ٢ حزيران ١٩٩٤**، ص ٢٢١.

١٩٨٩، إذ إن أول المناصب التي تولتها النساء كانت قبل هذا التاريخ، مثلما أن حصولهن على حق التصويت والانتخاب والترشح كان قبله أيضاً، حتى وإن مارسنه فعلياً في ما بعد[١٨]، من دون أن يعني ذلك أن المرأة قد حققت تطوراً نوعياً في هذا المجال، إذ لا تزال هناك عقبات جمة تقف حائلاً دون مشاركتها بفعالية في الحياة السياسية.

وتتمظهر أبرز معالم دور المرأة في التنمية السياسية في هذه المرحلة في ما يلي:

أ ـ السلطة التشريعية

ويتجلى دور المرأة في السلطة التشريعية في ما يلي:

(١) مجلس النواب

لم تستطع المرأة ممارسة حقها في الانتخاب والترشح إلاّ في الانتخابات التي أُجريت في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٩، حيث ترشحت ١٢ امرأة من أصل ٦٤٧ مرشحاً تنافسوا على ٨٠ مقعداً وفقاً لنظام القائمة، أي أن النساء قد شكلن وقتها حوالى ٢ في المئة فقط من المرشحين، وحُضْن الانتخابات كمستقلات ولم تُدعم حملاتهن من قبل أي حزب أو جمعية أو منظمة نسائية، إلاّ أن أياً منهن لم تفز في تلك الانتخابات[١٩]. وفي انتخابات الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٣ التي خاضتها الأحزاب، ترشحت ثلاث نساء فقط من أصل ٥٥٠ مرشحاً، خاضوا الانتخابات وفقاً لقانون الصوت الواحد. وكانت نسبة التصويت أقل منها في الانتخابات السابقة إذ بلغت ٤٦ في المئة مقارنة بـ ٦٨ في المئة عام ١٩٨٩. وقد فازت مرشحة واحدة فقط في هذه الانتخابات، هي توجان فيصل بمقعد من أصل ثلاثة مقاعد مخصصة للأقلية الشركسية، ونالت ١٨٨٥ صوتاً، أي ما نسبته ٤ في المئة فقط من مجموع الأصوات في الدائرة الثالثة[٢٠]. وفي حين ترشحت ١٧ امرأة من أصل ٥٦١ مرشحاً في انتخابات عام ١٩٩٧، إلاّ أن الفوز لم يحالف أياً منهن، على الرغم من التنسيق الذي عكفت على توفيره الهيئات النسائية ممثلة باللجنة التنسيقية الأردنية للمنظمات غير الحكومية بهدف إيصال عدد من النساء إلى السلطة التشريعية، ولكن من دون أن تُكلل تلك الجهود بالنجاح. وفي الانتخابات التكميلية للمقعد الذي شغر بسبب وفاة أحد أعضاء مجلس النواب الثالث عشر، والتي أُجريت في شهر آذار/

(١٨) خضر، «المرأة والديمقراطية،» ص ٢٣٦.

(١٩) النقشبندي، **المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية**، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(٢٠) **الرأي**، ٣/ ٢/ ١٩٩٤، ص ١٧.

مارس عام ٢٠٠١، تم انتخاب سيدة من قِبل المجلس نفسه من دون إجراء انتخابات عامة لملء هذا المقعد[٢١].

وقد كان من الممكن تكرار المشهد الانتخابي ذاته الذي اتسم بضآلة المشاركة النسائية في الانتخابات، بحيث لم تتعدَ نسبة المقاعد التي شغلتها المرأة في البرلمان ٢,٥ في المئة فقط[٢٢]، إلاّ أن صدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على قانون معدل لقانون الانتخاب (قانون الانتخاب لمجلس النواب لعام ٢٠٠١ والذي ينص على تخصيص ستة مقاعد نيابية للنساء الأردنيات، من أصل ١٠٤)، أسهم في أن يكون هناك وجود نسائي في المجلس، حتى وإن كان ضئيلاً أو عملاً بنظام الكوتا الذي بدأ تنفيذه اعتباراً من السادس عشر من شباط/ فبراير ٢٠٠٣، وبموجبه تقوم لجنة خاصة مُشكلة من قِبل وزير الداخلية بتدقيق عدد الأصوات التي نالتها المرشحات اللواتي لم يفزن بأي من المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية، وتحدد أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها. وبالمقارنة بين هذه النسب، تعتبر فائزة بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى النسب في جميع الدوائر الانتخابية دون أية اعتبارات للديانة أو لمناطق البدو المغلقة. وإذا تساوت النسبة بين مرشحتين أو أكثر فتُجرى القرعة لاختيار المرشحة الفائزة، وتُطبق أحكام هذه التعديلات مرة واحدة عند إجراء انتخاب أول مجلس نواب بعد نفاذ مفعول هذا النظام. ويجوز لمجلس الوزراء اتخاذ قرار باستمرار العمل بأحكامها وتطبيقها أكثر من مرّة في انتخابات مجالس النواب اللاحقة إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك[٢٣].

وقد تم العمل بنظام الكوتا في انتخابات مجلس النواب التي جرت في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، والتي ترشحت لها ٥٤ امرأة، فازت منهن ٦ نائبات وفقاً للكوتا، فشكلن نسبة ٥,٥ في المئة من أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ١١٠ نواب. وكانت النائبات الست، وهن ثلاث من الدائرة الأولى واثنتان من الدائرة الثانية ونائبة واحدة من الدائرة الخامسة، قد حصلن مجتمعات على ١٢٦٩٨ صوتاً من أصل ١٦١٠٩٠ صوتاً وهي مجموع الأصوات في هذه الدوائر اللواتي ترشحن فيها.

---

(٢١) نريمان الروسان، «المرأة والعمل السياسي والانتخابات،» ورقة قدمت إلى: محاضر مؤتمر المرأة والسياسة، عمان، الأردن، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٥.

(٢٢) ميرفت حاتم، «خطاب الحداثة وإشكالية وضع المرأة في المجتمعات العربية بعد مائة عام من التغيير،» **شؤون عربية**، العدد ١٠٥ (آذار/ مارس ٢٠٠١)، ص ٢١٦.

(٢٣) الروسان، المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٦.

وقد تضاربت الآراء حول نظام الكوتا ما بين مؤيد له ومعارض، إذ يرى المعارضون للكوتا أن النظام يتعامل مع المرأة كأقلية، وهي ليست كذلك، وأن المرأة كي تصل إلى المجلس النيابي عليها أن تفرض واقعاً جديداً على الجميع بحيث يُعترف بقدراتها ويُدعم فوزها بالمقاعد البرلمانية، فضلاً عن أن العمل بـ «الكوتا» يعتبر أسهل الوسائل بحسبهم للوصول إلى المقعد النيابي بغض النظر عن قدراتها وإمكاناتها، ويزيد البعض، من مثل أسمى خضر، أن مسألة الكوتا قد تحمل خطورة كونها لا تنطوي على تغيير اجتماعي حقيقي يتعلق بقضية المرأة، حيث لن يكون ذلك إفرازاً طبيعياً للعملية الديمقراطية الجارية، ما يعني نجاح النساء المرشحات بغض النظر عن مدى الكفاءة في تمثيل الشعب أو تمثيل النساء أنفسهن، فيظهرن كنماذج ضعيفة غير قادرة على أداء دور إيجابي في البرلمان[٢٤].

في حين يرى المؤيدون أن نظام الكوتا يحقق شمولية التمثيل لجميع شرائح المجتمع، إذ على الرغم من أن الهياكل المنتخبة يُراد منها أن تكون بمثابة آلية لتمكين الشعوب والجماعات والأفراد من تمثيل أفكارها ومصالحها من خلال النظم الانتخابية والاستفتاءات، إلاّ أن ذلك لا يُضمَن ـ دوماً ـ تحقيقه لكل القوى الاجتماعية بالتمثيل المتكافئ والمتساوي والملائم ذاته، وبخاصة المرأة، ما يدفع باتجاه اللجوء إلى إحدى الآليات المناسبة لمعالجة ذلك الأمر، ومنها تخصيص مقاعد للمرأة في المجلس[٢٥]. ولأن المعوقات لا تزال كبيرة أمام المرأة للوصول إلى البرلمان، ولأن التغلب عليها لن يكون سهلاً وسريعاً، فإن إتاحة الفرصة للمرأة للوصول إلى المجلس من خلال هذا النظام يتيح لها المجال لإثبات قدراتها وكفاءاتها وبالتالي إمكانية وصولها إليه لاحقاً بدون الكوتا.

وأياً يكن، فإن ثمة رأياً ثالثاً بين وجهتي النظر هاتين، يرى اعتماد هذا النظام فترة معينة فقط باعتباره من التدابير الكفيلة بوصول المرأة إلى البرلمان، على أن يتم الأخذ به فترة كنوع من «التمييز الإيجابي» لصالح المرأة، وهو المفهوم الذي نصت عليه المادة (٤) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي صادق عليها الأردن في ١ تموز/ يوليو ١٩٩٢ مع تحفظه على ثلاث مواد منها، جاء فيها «لا يعتبر اتخاذ الدول تدابير خاصة موقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الفعلي الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب أن لا يستتبعه

(٢٤) أسمى خضر، «قضية المرأة معيار للالتزام بحقوق الإنسان،» **راية الاستقلال**، العدد ٢٦ (أيار/ مايو ١٩٩٣)، ص ٥٤.

(٢٥) أحمد دسوقي، «تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة: الفرص والتحديات،» **النهضة**، العدد ٣ (نيسان/ إبريل ٢٠٠٠)، ص ١١٥.

الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة»[٢٦]. وقد اعتبرت الاتفاقية أن «التمييز الإيجابي لصالح الفئات الأقل حظاً لا يُعد تمييزاً مجحفاً بحق الفئات الأخرى، بقدر ما يساعد على الوصول إلى تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع الذي يُعد أيضاً بمثابة إحداث طفرة لتحقيق قفزة نوعية في تطوير المجتمع من أجل رفع مستوى مشاركة المرأة وتطوير أوضاعها وإدماج رؤيتها في سياسات المجتمع»[٢٧].

لقد تبين مما سبق؛ أن ثمة صعوبة في وصول المرأة إلى مقاعد المجلس النيابي، مثلما تجسدت حقيقة أن تمتع المرأة بمستويات عالية من التعليم، لا يُمهد بالضرورة الطريق أمامها للفوز بإحدى المقاعد البرلمانية، أو حتى تقلد المناصب السياسية المهمة[٢٨]، إذ هناك عوامل أخرى تؤثر في مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

(٢) مجلس الأعيان

أما في ما يخص مجلس الأعيان، فقد تم تعيين سيدة واحدة عام ١٩٨٩، واثنتين عام ١٩٩٣، وثلاث سيدات عام ١٩٩٧ من أصل أربعين عضواً في كل دورة، أي بزيادة من ٢,٥ في المئة إلى ٧,٥ في المئة من مجمل أعضاء مجلس الأعيان[٢٩]، في حين عيّنت سبع سيدات شكلن نسبة ٢١,٧ في المئة من عدد الأعيان الأعضاء البالغ ٥٥ عضواً في مجلس الأعيان عام ٢٠٠٣.

ب ـ السلطة التنفيذية

لم يكن وضع المرأة في السلطة التنفيذية بأفضل حالاً منه في البرلمان، على الرغم من أن تمثيل المرأة فيه يتم من خلال التعيين، الأمر الذي يثير تساؤلاً حول مدى اقتناع الحكومة في أهمية تقلّد سيدات مناصب وزارية، في الوقت الذي تتواتر فيه التصريحات حول أهمية تمثيلها في مواقع صنع القرار وضرورة دمجها في التنمية السياسية (كما سنبين لاحقاً). حيث لم تحظَ المرأة في الحكومات الاثنتي عشرة التي تعاقبت منذ عام ١٩٨٩ وحتى الحكومة الحالية، يُضاف إليها التعديلات التي كان يجريها بعض رؤساء الحكومات، سوى بإحدى عشرة حقيبة وزارية، وإذا ما أُخذ

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥.

(٢٨) **المرأة في العالم ١٩٩٥: اتجاهات وإحصاءات** (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٥)، ص ٧.

(٢٩) لميس ناصر، «الحقوق الإنسانية للمرأة: صورة أردنية،» ورقة قدمت إلى: محاضر ندوة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، عمان، الأردن، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠، ص ٤٦.

بالاعتبار أن معظم الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال هذه الفترة شُكلت من حوالى ٢٥-٣٠ وزيراً، يتبين أن نسبة تمثيل الوزيرات إلى الوزراء أقل من ٣ في المئة، وهي نسبة متدنية لا يمكن البتة اعتبارها مؤثرة.

لقد تمّ تعيين وزيرة للصناعة والتجارة عام ١٩٩٣، وفي عام ١٩٩٥ عُيّنت أول مرة وزيرتان في حكومة واحدة، تسلمت إحداهن وزارة التخطيط والأخرى التنمية الاجتماعية، كما تم في العام ذاته تقليد امرأة منصب مستشارة رئيس الوزراء لشؤون المرأة، ومُثلت المرأة في حكومة عام ١٩٩٦ وأيضاً في الحكومة التي شكلت عام ١٩٩٧ بوزارة التخطيط، وفي عام ١٩٩٩ قلّدت أول مرة وزيرةٌ منصب نائبة رئيس الوزراء وزيرة التخطيط، كما عيّنت وزيرة للتنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٠ وأيضاً عام ٢٠٠٢، وفي الحكومة التي شُكّلت عام ٢٠٠٣، تم لأول مرة تعيين ثلاث وزيرات إحداهن ناطقة رسمية باسم الحكومة.

وفي عام ١٩٩٥ ذاته عُيّنت سيدة في منصب قنصل فخري للأردن في السويد، كما عيّنت سيدتان سفيرتين في عامي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢. وبشكل عام، فإن نسبة التحاق السيدات بوزارة الخارجية تبلغ ١٧,١ في المئة من مجموع العاملين فيها، بينما تبلغ نسبة الدبلوماسيات منهم ١٥,٩ في المئة فقط. وعلى الرغم من هذه النسبة المتدنية في المشاركة الدبلوماسية، كان للمرأة الأردنية دور واضح في تمثيل الأردن في الوفود الرسمية وغير الحكومية التي شاركت في المؤتمرات الدولية التي عقدت خلال التسعينيات، وبخاصة المؤتمر العالمي حول التنمية والسكان (١٩٩٤)، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥[٣٠].

ج ـ السلطة القضائية

لا تتجاوز نسبة تمثيل السيدات إلى الرجال في السلطة القضائية ٠,٢ في المئة، إذ تم تعيين أول قاضية عام ١٩٩٥ تلتها أخرى عام ١٩٩٦ تم تعيينها في منصب قاضٍ، وبلغ مجموع القضاة النساء حتى عام ١٩٩٨ خمساً فقط من مجموع ٤٠٦ قضاة، وقد بلغت مشاركة المرأة في الجهاز القضائي عام ٢٠٠١ ما نسبته ١,٤ في المئة[٣١]. وفي عام ٢٠٠٣ بلغن ٢٣ امرأة، فضلاً عن نجاح قاضية أردنية في تبوؤ منصب قضائي دولي في محكمة رواندا[٣٢].

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٣٢) لميس ناصر، «المرأة والتنمية السياسية في الوثائق المرجعية الرسمية والأهلية الأردنية،» ورقة قدمت إلى: محاضر مؤتمر المرأة والتنمية السياسية، عمان، الأردن، ٢٣-٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٤، ص ٨.

د ـ الوظائف العليا

على الرغم من عدم وجود عوائق قانونية أمام تعيين النساء في الوظائف العليا، سواء في القطاع العام أو الخاص، إلاّ أن تلك الوظائف ظلت فترة طويلة مقتصرة على الرجال. ففي القطاع العام مثلاً، كانت هناك سيدة واحدة في الفئة العليا[٣٣]، ولفترة قصيرة، في مطلع التسعينيات، تسلمت منصب مدير عام مؤسسة تنمية الصادرات، بينما بقي منصب أمين عام وزارة حكراً على الرجال حتى عام ١٩٩٧ عندما عُيّنت سيدة في منصب أمين عام وزارة التنمية الإدارية، تلاها في عام ١٩٩٨ تعيين سيدة أخرى أمينة عامة لوزارة السياحة، وفي عام ٢٠٠٢ عُيّنت سيدة أيضاً أمينة عامة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد بلغت نسبة النساء إلى الرجال في الفئة العليا نحو ١,٧ في المئة فقط، بينما وصلت نسبتهن في الفئة الأولى إلى حوالى ٤,٧ في المئة عام ١٩٩٨[٣٤].

وقد أظهرت دراسة حديثة لدائرة الإحصاءات العامة، أن نسبة النساء إلى الرجال في المواقع المتقدمة في المؤسسات العامة التي تساهم فيها الحكومة بنسبة ٥١ في المئة فأكثر، لا تزال متدنية، حيث لا يتعدى عددهن ١١ امرأة فقط من أصل ٥٧٣ رجلاً. بينما يبلغ عدد النساء المديرات في مثل هذه المؤسسات حوالى ١١٤ مديرة من أصل ١٢٧٢ مديراً[٣٥].

ومن ذلك يتضح، أنه ولئن كان شغل المرأة الأردنية المواقع القيادية الإدارية: مدير عام، أو أمين عام، محدوداً، إلا أن وجودها في المناصب الإدارية الوسطى: مدير دائرة، أو مدير قسم أو شعبة...، شهد تطوراً أفضل، وإن لم يكن بالمستوى المطلوب، كما وصلت نسبة النساء في القطاع الحكومي إلى ٣٧ في المئة[٣٦].

هـ ـ المجالس البلدية

لقد حصلت المرأة على حقها في الانتخاب والترشح لعضوية المجالس البلدية والقروية عام ١٩٨٢، ومارست حقها الانتخابي منذ ذلك الوقت، إلا أنها عزفت عن خوض معركة الترشح لهذه المجالس. وبهدف تشجيع المرأة على خوض هذا المجال،

---

(٣٣) الفئة العليا: تضم رؤساء الدوائر المستقلة والأمناء العامين والمحافظين. انظر: ديوان الخدمة المدنية، **التقرير السنوي** (١٩٩٨)

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٥-١٦.

(٣٥) دائرة الإحصاءات العامة، **النشرة الإحصائية السنوية**، ص ١١.

(٣٦) ناصر، «المرأة والتنمية السياسية في الوثائق المرجعية الرسمية والأهلية الأردنية،» ص ٢٦.

وبناءً على مبادرة من الأميرة بسمة رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وافق مجلس الوزراء على تعيين ٩٩ امرأة أعضاء في المجالس البلدية والقروية في جميع أنحاء المملكة لفترة انتقالية سبقت تجربة الانتخابات البلدية، الأمر الذي شجع ١٩ امرأة للترشح لعضوية المجالس البلدية المنتخبة عام ١٩٩٥، وقد فازت عشر نساء منهن، إحداهن فازت بمنصب رئيسة مجلس بلدي[٣٧]. أما في الانتخابات البلدية التكميلية التي جرت عام ١٩٩٦، فقد ترشحت عشر نساء، فازت منهن ثلاث في عضوية المجالس، وتم تعيين ٢٠ سيدة أخرى في وقت لاحق، وفي عام ١٩٩٩ بلغت نسبة مشاركة المرأة فيها نحو ٠,٣٢ في المئة، وقد عين في كل مجلس بلدي وقروي عام ٢٠٠٣ امرأة واحدة، ما انعكس إيجاباً على دورها في تلك المجالس المحلية[٣٨].

و ـ الأحزاب

اتسم دور المرأة في الأحزاب السياسية بالتذبذب الناجم، في أغلب الأحيان، عن تداعيات الأحداث العامة في البلاد، إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالأحزاب ذاتها أو بالمرأة نفسها ستُذكر في ما بعد. فقد بلغت تلك العلاقة أوجها في مرحلة ازدهار النضال الوطني وممارسة الأحزاب دوراً فاعلاً في الحياة السياسية، حيث انخرطت المرأة حينها في الأحزاب التي كانت موجودة على الساحة السياسية وتفاعلت مع أنشطتها وفعالياتها، إلا أن ذلك الدور قد انخفضت وتيرته بعد حلّ الأحزاب وحظر نشاطها تحت طائلة العقوبات.

ويرى البعض، مثل إملي نفاع، عضو الحزب الشيوعي الأردني، بأن التجربة الصعبة التي شهدتها المرأة أثناء انخراطها في العمل الحزبي، أثّرت سلبياً في مشاركة المرأة في الأحزاب بعد ترخيصها عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣، والتي اتسمت عموماً بالمحدودية والضعف، فلم تتجاوز نسبة مشاركة المرأة في الهيئات التأسيسية للأحزاب عند تشكيلها عن ٦,٥ في المئة، وانخفضت حدّياً إلى ٣ في المئة عام ١٩٩٦[٣٩]. إذ لم يكن للمرأة وجود أو تمثيل في الهيئات التأسيسية لخمسة أحزاب من بين ١٧ حزباً آنذاك. وباستثناء ثلاثة أحزاب، وهي الوحدة الشعبية والشيوعي والتقدمي الديمقراطي، فإن نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب المتبقية لا تتعدى كونها

---

(٣٧) النقشبندي، «المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة ميدانية لطالبات العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية،» ص ٢٠٦.

(٣٨) ناصر، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٣٩) إملي نفاع، «المرأة والأحزاب والتنمية السياسية،» ورقة قدمت إلى: محاضر مؤتمر المرأة والتنمية السياسية، عمان، الأردن، ٢٣ ـ ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٤، ص ٩.

رمزية، كما لم يكن هناك تمثيل للمرأة في أهم هيئة لصنع القرار في الأحزاب وهي «المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية» في معظم الأحزاب باستثناء الشيوعي الذي كان يضم سيدتين من أصل ٧ أعضاء، والشعب الديمقراطي الأردني (حشد) ٣ نساء من أصل ٩، والحزب الوحدوي العربي الديمقراطي سيدة واحدة فقط من أصل ١٤، والحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء) سيدة واحدة فقط من أصل ١١[٤٠]. عدا أن جميع الأمناء العامين لهذه الأحزاب هم من الذكور.

ووفقاً لتقرير أصدره حديثاً صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) حول وضع المرأة الأردنية، والذي أُعلن عنه في ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٤ في عمان لمناسبة «اليوم العالمي للمرأة»؛ فإن السيدات الحزبيات قد شاركن في الهيئات التأسيسية لما مجموعه ٢٨ حزباً من أصل ٣١ حزباً مرخصاً حالياً من وزارة الداخلية. وتتباين نسبتهن في تلك المواقع بشكل ملحوظ، حيث تراوح بين ٠,٤ في المئة في حزب اليسار الديمقراطي و٥٠,٥ في المئة في حزب الأحرار[٤١]. في حين بلغ عدد النساء في الهيئة التأسيسية لحزب جبهة العمل الإسلامي ١١ امرأة من أصل ٣٠١، فيما يُقدر الآن عدد أعضائه من النساء بـ ١٠ في المئة فقط، عدا وجود ست سيدات في مجلس الشورى البالغ عدده ١٢٠ عضواً وفقاً لنتائج انتخابات عام ٢٠٠٢، إلاّ أن المكتب التنفيذي للحزب ما زال حكراً على الرجال من الأعضاء[٤٢].

وبشكل عام، فإن نسبة النساء في الهيئات التأسيسية لتلك الأحزاب لا تزيد على ٧,١ في المئة، في حين لا تتجاوز نسبة انخراط النساء في الأحزاب عموماً ٩,٦ في المئة، بينما تبلغ نسبة حضورهن في عضوية الأحزاب ٢٠ في المئة فقط[٤٣].

ويُلاحظ أن أغلب الأحزاب السياسية المرخصة لا تعالج قضية المرأة بشكل جدي وفعال ومستقل في برامجها، حيث لا تتعدى الإشارة إليها مرحلة الشعارات غير النابعة من معرفة حقيقية لواقع المرأة، أو أن تقوم بتناول قضية المرأة في المجال الاجتماعي فقط حينما تعمد إلى تشكيل فروع للنساء داخلها تعمل في مجال شؤون المرأة. ولذلك،

---

(٤٠) موسى شتيوي وأمل داغستاني، **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية** (عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٤)، ص ٢٦.

(٤١) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، **وضع المرأة الأردنية: الديمقراطية والمشاركة الاقتصادية والسياسية والانتخاب** (نيويورك: الصندوق، ٢٠٠٤).

(٤٢) فاطمة الصمادي، «دور المرأة في الأحزاب السياسية الإسلامية: دراسة مقارنة لحزب جبهة العمل الإسلامي الأردني وحزب الله اللبناني،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠١)، ص ٩١.

(٤٣) نفاع، «المرأة والأحزاب والتنمية السياسية،» ص ٢٠.

فإن مفهوم مشاركة المرأة لدى غالبية القوى السياسية ينحصر بدور الناخبة فقط من دون أن ينسحب إلى أدوار قيادية في السلم الإداري أو الهرم السياسي. ولعل ذلك يتمظهر في الانتخابات، حين لا تقوم الأحزاب السياسية بترشيح أية امرأة من بين أعضائها في قوائم مرشحيها. ويجد البعض أن الأحزاب تتسم بالضعف في مسألة تأهيل المرأة للعمل السياسي وتدريبها على آليات المشاركة في عملية التحول الديمقراطي[٤٤].

بيدَ أن ذلك لا يلغي حقيقة إحجام المرأة عن العمل الحزبي جراء عوامل عديدة، منها يتعلق بالمرأة نفسها، وأخرى وهي لا تنحصر في المرأة فقط، بل تصب في خانة التقاليد الثقافية والعامل التربوي، وعلاقة الدولة تاريخياً بالأحزاب التي لا تزال تداعياتها ممتدة إلى الآن، وفقدان الثقة والصدقية أحياناً بتلك الأحزاب وبما تطرحه من برامج وآليات عمل، ونظرة التشكيك بتوجهاتها الخارجية...[٤٥] إلى غيرها من العوامل.

ز ـ النقابات المهنية والعمالية

تشهد النقابات المهنية وجوداً ملحوظاً للمرأة في صفوف عضويتها، إذ يبلغ عدد النساء فيها ٢١٢٥٩ نقابية من أصل ٩٨٣٥٣ عضواً، أي ما نسبته ٢١,٦ في المئة مقارنة بـ ٧٨ في المئة للرجال. وهي نسبة تصل في حدها المرتفع في نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات إلى ٧٢,٠٧ في المئة، وفي أخفض نسبة لها في نقابة المقاولين حيث تبلغ ٠,٥ في المئة[٤٦]، من دون أن تحمل هذه النسب أية دلالات أخرى تشير إلى تعاظم دور المرأة السياسي عموماً، إذ يُعزى ذلك الدور إلى إلزامية العضوية في النقابات الأربع عشرة، والتي تعود مشاركة المرأة فيها إلى الخمسينيات، مع تأسيس أول نقابة وهي نقابة المحامين، من دون أن يكون لها حضور مماثل في الهيئات القيادية باستثناء نقابة الممرضات.

ولذلك، فإن مشاركة المرأة في النقابات المهنية، وعلى الرغم من عدم وجود أي نص قانوني يعوق الانتساب إليها، توسم بكونها مشاركة رقمية أكثر منها مشاركة فاعلة، فالعديد من النساء لا يزاولن المهنة فعلياً بسبب ظروف اجتماعية أو اقتصادية

(٤٤) المطلق، «الأداء السياسي للمرأة الأردنية: الواقع والآفاق،» ص ٢٢١-٢٢٢.

(٤٥) انظر في ذلك: علي محافظة، «الأردن... إلى أين؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٦ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٠)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٤٦) نور الإمام، «المرأة والنقابات والتنمية السياسية،» ورقة قدمت إلى: محاضر مؤتمر المرأة والتنمية السياسية، عمان، الأردن، ٢٣ ـ ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٤، ص ٢.

تحول دون ذلك. عدا أن المشاركة السياسية النقابية للمرأة تتسم بالضعف سواء بالمشاركة في اللجان النقابية أو في اجتماعات الهيئات العامة التي فيها توضع سياسة العمل في النقابة المهنية، أو الترشح للمجالس النقابية والانتخاب[٤٧].

أما بالنسبة إلى مشاركة المرأة في النقابات العمالية، فتعتبر غير مؤثرة، إذ تقل النسبة عن ٢٠ في المئة، فالعضوية فيها طوعية غير ملزمة. وهذا الأمر يعني عدم تأثير النساء الكبير في عمل المنظمات التي يمكن لهن من خلالها الدفاع عن حقوقهن، وبالتالي التأثير في التشريع الذي يحكم عملهن مثل ساعات العمل وإجازة الأمومة والتعويضات والأجور. . .[٤٨].

ح ـ الإعلام

أما في الإعلام، فإن تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار فيه متدنٍ، حيث لا تتجاوز نسبة النساء رئيسات التحرير ٥ في المئة فقط.

ثانياً: السياسات المعلنة المتعلقة بدور المرأة في التنمية السياسية

يعتبر دور الدولة والسياسات الحكومية من العوامل المهمة والمؤثرة في وضع المرأة ودورها في التنمية السياسية، إذ تستطيع الدولة من خلال مؤسساتها السياسية والقانونية والسياسات الحكومية أن تتخذ من التدابير والإجراءات ما يؤدي، إما إلى تعميق الفروقات السياسية بين المرأة والرجل، أو إلى إلغائها، فالدولة هي التي تقرر إذا كانت تريد فتح المجال أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية أو لا، وهي التي تستطيع أن تزيل العقبات القانونية أمام المرأة للمشاركة من خلال حق التصويت والترشح أو التعيين في المناصب السياسية العليا أو المهمة[٤٩].

وبالولوج في مكامن السياسات الأردنية المعلنة المتعلقة بدور المرأة، نتبين، على الرغم من التأكيد المتواتر، أهمية دور المرأة في الحياة السياسية، إلا أن واقع الحال، الذي استعرضناه آنفاً، يشير إلى غير ذلك، ويتمظهر في التالي:

ـ لقد أكدت بعض الوثائق الرسمية حقوق المرأة وضمان المساواة بينها وبين الرجل. فقد نص الدستور الأردني في الفصل الثاني منه على حقوق الأردنيين وواجباتهم

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٦.

(٤٨) ناصر، «المرأة والتنمية السياسية في الوثائق المرجعية الرسمية والأهلية الأردنية،» ص ٢٧.

(٤٩) شتيوي وداغستاني، **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية**، ص ٩-١٠.

من دون تفريق بين الرجال والنساء، كما نصت الفقرة ١ من المادة السادسة منه على التالي: الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين، كما توخى الدستور عدم التفريق بين الرجل والمرأة من حيث «المواطنة» الواحدة، فنصت الفقرة ١ من المادة ٢٢ منه على أن لكل أردني حق تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين أو الأنظمة، كذلك أفادت الفقرة ١ من المادة ١٦ منه أن للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون، وفي الفقرة ٢ من المادة ذاتها، للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية(٥٠). ومن ذلك يتضح أن الدستور الأردني لم يميز بين المرأة والرجل، وإن كان قد يؤخذ على نصوصه عدم تأكيدها ضرورة التمييز لاعتبار «الجنس» أسوة بما يتعلق بالعرق أو الدين أو اللغة(٥١).

ويُعتبر الميثاق الوطني الأردني الصادر في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٠ أحد الوثائق المرجعية في مسيرة الدولة الأردنية، على الرغم من عدم اتخاذه الصفة القانونية الملزمة، فهو يكرس أهمية دور المرأة ويدعم وجودها في الحياة السياسية، مصداقاً لنص المادة السادسة من الفصل الثالث منه بأن «المرأة شريكة الرجل وصنوه في تنمية المجتمع الأردني وتطويره، ما يقتضي نيلها حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والتثقيف والتوجيه والتدريب والعمل وتمكينها من أخذ دورها الصحيح في بناء المجتمع وتقدمه»، وجاء في البند الثالث من الفصل الأول من الميثاق «الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين»، ونصت الفقرة د المدرجة في سياق ضمانات النهج الديمقراطي، الفصل الثاني الخاص بدولة القانون والتعددية السياسية، على ضرورة «تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالاً ونساءً من دون تمييز»(٥٢).

ويدرج البعض في السياق ذاته وثيقة «الأردن أولاً» التي صدرت بإرادة ملكية سامية في الثلاثين من شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٢، والتي تضمنت مفاهيمها العشرة مختلف النواحي والقضايا الوطنية والقومية التي تخاطب الأردنيين جميعاً، نساءً ورجالاً، وتؤكد، على الصعيدين الحكومي والتشريعي، ضرورة ترجمة قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون على نحو منهجي منظم وتعميق وترسيخ النهج الديمقراطي بما في ذلك رفع سقف الحريات العامة التي

---

(٥٠) **الدستور الأردني**، ص ٦-١٠.

(٥١) مها ناصر، «التعديلات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة،» ورقة قدمت إلى: محاضر ندوة المرأة الأردنية والقانون: شهادات وآليات عمل، عمان، الأردن، ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٥، ص ٢.

(٥٢) ناصر، «المرأة والتنمية السياسية في الوثائق المرجعية الرسمية والأهلية الأردنية،» ص ١٣ ـ ١٤.

كفلها الدستور والقوانين المرعية، إضافة إلى أهمية مراعاة قوانين الانتخاب بهدف التنمية السياسية وتمكين المرأة من المشاركة انتخاباً وترشيحاً وضمان وصول السيدات إلى البرلمان/ الكوتا النسائية على أن تكون بصورة موقتة وانتقالية، عدا المضي قدماً في الإصلاحات القضائية، والإسهام في تحديث التشريعات من أجل مواكبة التطورات والمستجدات الحاصلة على مختلف الصعد، وتأكيد دور الأحزاب وضرورة تعديل قانونها بما يمكن من رفع الحد الأدنى من عدد المؤسسين وتوفير التمويل اللازم لها وفق ضوابط محددة(٥٣).

كما أصدرت الحكومة بعض الخطط الاستراتيجية الهادفة إلى تطوير وضع المرأة في الحياة السياسية وتفعيل وجودها، فأقر مجلس الوزراء في الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٣ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية التي تضمنت ستة محاور، تناولت المجالات التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية. واستكمالاً للجهود ذاتها، تعكف اللجنة الوطنية لشؤون المرأة حالياً على إعداد المسوّدة النهائية للاستراتيجية الوطنية الثانية المحدثة التي تؤكد ضرورة مشاركة المرأة في التنمية السياسية، ورفع نسبة وجودها في مواقع صنع القرار عن طريق زيادة كفاءتها وتطوير مهاراتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان عدم التمييز ضد المرأة في ما يتعلق بفرص التأهيل المهني والترقي الوظيفي(٥٤). وفي السياق ذاته، انتهى مجلس الوزراء مؤخراً من إعداد استراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية التي تهدف إلى تفعيل دور السلطات الدستورية وتعزيز قيم الانتماء وديمقراطية المساواة والجدارة والمشاركة، وضمان حقوق المرأة جميعها وتحفيز مشاركتها الفاعلة في جميع الحقوق وتحسين تمثيلها في مجلس النواب والأحزاب السياسية، مع ضرورة تعديل القوانين التمييزية ضد المرأة التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية والدستور(٥٥).

ـ لقد عمد الأردن إلى التوقيع على عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بوضع المرأة عموماً والتي تحث بنودها الدول الأعضاء على ضرورة تفعيل دور المرأة وتعزيز وجودها في الحياة السياسية، مع اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، على الرغم من أن هذه الاتفاقيات غير ملزمة قانونياً ولا يمكن الاحتجاج بأحكامها ونصوصها أمام القضاء ما لم يتم تضمينها القوانين المحلية أو صدورها بقانون. ومن هذه الاتفاقيات الاتفاقية

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٦.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٥٥) **العرب اليوم**، ٤/ ٤/ ٢٠٠٤، ص ٢.

الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة التي صادق عليها الأردن في الأول من تموز/ يوليو ١٩٩٢، والتي تنص مادتها السابعة على ضرورة أن «تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه عام تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية»[٥٦]. كما صادق الأردن على العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة بالمرأة، منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ـ لقد شارك الأردن في العديد من المؤتمرات الدولية التي تتعلق بالمرأة، كان من أبرزها، مؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥ الذي أفادت الفقرة ٨٦ من المادة الثالثة من استراتيجيته بضرورة أن «تكثف الحكومات والأحزاب السياسية جهودها لتشجيع وكفالة المساواة في اشتراك المرأة في جميع الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية وتحقيق العدالة في تعيين المرأة في المناصب العليا في الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية التابعة لها»[٥٧]. كما شارك الأردن في مؤتمر السكان والتنمية الدولي الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ وفي القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، وأيضاً في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بكين خلال الفترة الواقعة من ٤-١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ والذي أُثير حياله الكثير من الجدل حول الأهداف الحقيقية من وراء عقده، حيث يرى البعض أن مؤتمر بكين لم يكن مجرد ساحة للدفاع عن حقوق المرأة، بل كان مناسبة جديدة لممارسة الغرب هيمنته وسيطرته على النظام العالمي، وإعادة تشكيل العالم وفق منظومته الفلسفية وحساباته الاقتصادية الخاصة، الأمر الذي يتضح من الطروحات التي عُرضت في المؤتمر والتي ترمي في مجملها إلى «دولنة القيم»، أي إعطائها الصفة الدولية، والعمل على الترويج لها عالمياً من خلال الوثائق الصادرة عن مثل هذه المؤتمرات[٥٨]. مقابل ذلك، ثمة من يرى أن ما طُرح في المؤتمر ليس ملزماً

---

(٥٦) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ص ٦ ـ ٧.

(٥٧) **استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة** (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٣)، ص ٣٦. ولمزيد من التفاصيل، انظر: مريم سليم، «المرأة العربية والتنمية،» **الفكر العربي**، السنة ١٢، العدد ٦٤ (نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٩١)، ص ١٣٠.

(٥٨) «ندوة المرأة في بكين: خلفياتها وأهدافها،» شارك في الحلقة أماني قنديل [وآخرون]؛ أدارت الحوار شهيدة الباز، **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٤ (شباط/ فبراير ١٩٩٦)، ص ١٠١.

للأخذ به، حيث عمدت كثير من الدول العربية والإسلامية تحديداً إلى إبداء تحفظاتها على عدد من المواد التي لا تتناسب والشريعة الإسلامية أو وقوانين بلادها[٥٩].

ـ عمدت الحكومات الأردنية المتعاقبة إلى إنشاء المؤسسات والدوائر المتخصصة برعاية حقوق الإنسان بعامة، وحقوق المرأة بخاصة، من أبرزها دائرة حقوق الإنسان في رئاسة الوزراء التي تأسست بقرار من مجلس الوزراء صدر في التاسع من أيار/ مايو عام ١٩٩٩، ومركز دراسات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان الذي صدرت الإرادة الملكية السامية بتأسيسه في السادس من شباط/ فبراير عام ١٩٩٣، والذي يهدف إلى ترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وضمان عدم التمييز بين المواطنين بسبب العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس أو الرأي. إضافة إلى قسم حماية الأسرة في وزارة الداخلية الذي بادرت الأخيرة إلى استحداثه في الثالث من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٧ للتعامل مع القضايا الواقعة على الأسرة تحديداً. كما أصدر مجلس الوزراء قراراً في الثاني عشر من آذار/ مارس ١٩٩٣ يقضي بتأسيس اللجنة الوطنية لشؤون المرأة واعتبارها مرجعية تتولى السياسات العامة للحركة النسائية في الأردن وتحديد أولوياتها، واقتراح القوانين والأنظمة التي تحقق مكتسبات للمرأة أو تحول دون التمييز ضدها في جميع المجالات[٦٠].

يُضاف إلى ما سبق، منظمات غير حكومية معنية بالمرأة وهي مرخصة رسمياً، ومنها اتحاد المرأة الأردنية، والاتحاد النسائي الأردني، والمعهد الدولي لتضامن النساء، وجمعية الملتقى الإنساني لحقوق المرأة، وغيرها من المنظمات والهيئات غير الحكومية.

ـ إن هناك توجهاً راهناً يرنو نحو تعميق التنمية السياسية وتفعيل دور المرأة فيها، وهو الأمر الذي تجسد في خطاب ألقاه جلالة الملك عبد الله الثاني لدى استهلاله **التقرير الأردني الأول للتنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٠** والذي دعا فيه إلى ضرورة «تخطي الفروقات بين الجنسين كأحد التحديات التي يواجهها المجتمع الأردني»، معتبراً المرأة، والقضاء على التمييز ضدها على أساس الجنس، مرتكزاً مهماً في تحقيق التنمية الشاملة بما في ذلك التنمية السياسية[٦١]. وأكد جلالته في مقالة نشرتها صحيفة **وول ستريت جورنال** الأمريكية بعنوان «الإصلاح هو أولويتنا»، أن عملية الإصلاح في الأردن تسير بخطى جيدة، حيث تم استحداث وزارة تُعنى بالتنمية السياسية ومركز

(٥٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠١.

(٦٠) **دليل المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية** (عمان: مؤسسة كونراد أدناور، ١٩٩٦)، ص ١٤ ـ ١٦.

(٦١) ورد في: ناصر، «المرأة والتنمية السياسية في الوثائق المرجعية الرسمية والأهلية الأردنية،» ص ٧ـ٨.

لحقوق الإنسان. ويعمل الأردن من «أجل تحسين فرص المشاركة السياسية. . . وتعزيز استقلال القضاء. . ودور المؤسسات المدنية والمساواة بين الجنسين. . . ونقوم حالياً بمراجعة القوانين بحيث تضمن عدم وجود قوانين تمييز ضد المرأة. .»[٦٢]. كما تجسد ذلك التوجه في استراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية التي ركزت، في إحدى بنودها، على ضرورة تفعيل دور المرأة في التنمية السياسية.

بيدَ أن ما يؤخذ على تلك السياسات المعلنة افتقارها إلى آليات تنفيذية تُترجم التصريحات والمقولات والقرارات إلى واقع ملموس، عدا ضعف المتابعة والتنسيق. ومن أبرز هذه المآخذ أيضاً:

ـ ثمة فجوة بين ما نص عليه الدستور وما عززته بنود بعض المواثيق الرسمية الأخرى، وبين ما جاء في العديد من القوانين والقرارات التي لم تسهم أو تؤثر في دور المرأة السياسي. وإذا ما نُحّيت جانباً (لأغراض الدراسة) قوانين الجنسية وحق التنقل والملكية وقانون العقوبات، وبخاصة ما يتعلق بجرائم الشرف التي تجهد الفعاليات النسائية لإجراء تعديلات على بعض بنودها، فإن قانون الانتخاب الذي يعتمد نظام الصوت الواحد يعتبر من العوائق التي تحول دون وصول المرأة إلى المجلس النيابي ودون أن تسهم في عملية التنمية السياسية أو تؤثر فيها كثيراً. وقد تعالت مطالبات عديدة من قبل الحركات النسائية والفعاليات الحزبية والنقابية وبعض الشخصيات البرلمانية بُغية تعديل هذا القانون لجهة إلغائه من دون جدوى. ولا بد في هذا السياق من الأخذ بالاعتبار تأخر إصدار ما يؤطر حق المرأة في التصويت والترشح إلى عام ١٩٧٤ كما أشرنا سابقاً. ولذلك، فإنه على الرغم من تأكيد أهمية المرأة بصورة متواترة وضرورة تفعيل دورها في التنمية السياسية، إلاّ أن ضعف انخراط المرأة وضآلة تأثيرها في العمل السياسي بشكل عام، يُعزى، إضافة إلى عوامل أخرى تم ذكرها، إلى تأخر إصدار ما يؤطر الاعتراف بحقها في ممارسة دورها في الانتخابات التشريعية والبلدية سواء ترشيحاً أو تصويتاً، من دون أن نُفعّل صدور الإرادة الملكية السامية بإجراء تعديل على قانون الانتخاب ينص على العمل بنظام «الكوتا» في انتخابات عام ٢٠٠٣، وذلك من أجل التحاق ست سيدات في صفوف النواب، بعد الإخفاقات التي لحقت بالمرأة في الانتخابات المتتالية في الأعوام ١٩٨٩، و١٩٩٣، و١٩٩٧، إذ إن فوز نائبة في انتخابات عام ١٩٩٤ لا يُعد إنجازاً كبيراً.

ـ ثمة من يرى أن الدولة تفتقر إلى سياسة واضحة تهدف إلى ضرورة تمثيل النساء

(٦٢) **الرأي**، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٤، ص ١.

وزيادة أعدادهن في مواقع صنع القرار، الأمر الذي أفضى إلى جهود رسمية تتسم بالانتقائية والموسمية حيال دور المرأة في الحياة السياسية، إذ تارة تكون هناك امرأة واحدة في السلطة التنفيذية، وتارة أخرى امرأتان، وغالباً ما كان يخلو المجلس أو المراكز القيادية من المشاركة النسائية كلياً[٦٣].

ـ لم تُترجم مسألة مصادقة الأردن على بنود الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة، وفي طليعتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبخاصة ما يتعلق منها بجانب مشاركتها في الحياة السياسية، إلى قرارات تنفيذية أو توصيات برفع نسبة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار وفي المراكز القيادية، أو في المشاركة في رسم السياسة العامة للحكومة، وهو ما نصت عليه الاتفاقية وتم ذكره سابقاً، الأمر الذي ذهب بالبعض إلى حدّ اعتبار أن ذلك الحضور الرسمي في المؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة والمصادقة على الاتفاقيات يندرج في إطار «تلميع» صورة الأردن في الخارج، وإظهارها بمظهر المؤيد لحقوق المرأة، والداعم لتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية[٦٤].

ثالثاً: مستقبل دور المرأة في ضوء السياسات المعلنة

لئن كان ثمة تواشج في العلاقة والتأثير بين حال المرأة ودورها في التنمية السياسية وبين الوضع العام للدولة من حيث إشاعة الديمقراطية وتدعيم التنمية بكل أبعادها وتجذير الحريات وإقامة المؤسسات وتعميق المشاركة السياسية وتحقيق المساواة والتعددية، فإنه لا مندوحة عن اعتبار أن الدولة بسياساتها وتوجهاتها تُعد عاملاً مهماً، من ضمن جملة عوامل تمت الإشارة إليها آنفاً ولا سبيل لتفصيلها الآن، في تفعيل دور المرأة وتعزيز وجودها في التنمية السياسية.

ولأن ثمة إشكالية لا تزال عالقة من دون حسم حيال ديمقراطية المجتمعات العربية ومنها الأردن بالطبع، وتجاه مسألة الحريات العامة وحقيقة المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، وأهمية دور المجتمع المدني الذي يشكل «البنية التحتية» للديمقراطية بحيث لا تكتمل الأخيرة من دونه مثلما لا تتحقق التنمية من دون ديمقراطية[٦٥]، فإن الإشكاليات ذاتها بحكم علاقة التأثير والتكامل تنتقل لتشمل وضع المرأة أيضاً،

---

(٦٣) فادية الفقير، «نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية؟ النسوية والديمقراطية والمواطنة: حالة الأردن،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٦٥) عبد الحميد الأنصاري، «نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، ص ٩٧ ـ ٩٨.

ولعل هذا الأمر يجعلنا لا نغفل جملة عوامل أخرى تتعلق بالمنظومة القيمية والثقافية للمجتمع الأردني والذي يتشابه فيها مع المجتمع العربي بشكل عام، مع الأخذ بالاعتبار خصوصية كل دولة على حدة، إذ لا تزال الحدود الثقافية والأطر الاجتماعية التي ترسمها ثقافة المجتمع تشكل عوائق اجتماعية ونفسية أمام المرأة تجعل تجاوزها لها أمراً صعب التحقق أحياناً. بيدَ أن المجتمع عندما يصل إلى درجة من الوعي، تصبح مسألة حقوق المرأة من قضاياه الرئيسة، إذ من دون الديمقراطية والحرية وحق المشاركة لا يتمكن الأفراد من ممارسة مواطنيتهم، كما لا يتمكن المجتمع من التقدم(٦٦).

وإذا كانت هذه الدراسة قد خلصت (في ضوء ما تم بحثه سابقاً) إلى أن دور المرأة في التنمية السياسية يتسم بالضعف والمحدودية، وأن السياسات المعلنة المتعلقة بهذا السياق لم تصب كثيراً في صالح تفعيل دور المرأة وتعزيز وجودها في التنمية السياسية، فإن محاولة وضع تصور لمستقبل هذا الدور يعتمد بطبيعة الحال على ما سبق استنتاجه من أن سياسات الدولة لا تسمح بزيادة وتفعيل دور المرأة في التنمية السياسية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر فيها لجهة الإضافة إليها وتفعيلها، انطلاقاً من مقولة: إن المرأة قد تحقق الكثير من المكاسب في ظل تدخل الدولة لصالحها.

يسم البعض الجهود الرسمية الراعية لمسيرة المرأة بالانتقائية والموسمية وبالافتقار إلى رؤية واضحة لتنفيذ استراتيجية وطنية خاصة بالمرأة، الأمر الذي يؤدي، في حال بقاء الحال الراهن، إلى مراوحة وضع المرأة مكانه(٦٧)، بينما ثمة من يرى أنه على الرغم من أن الدولة الأردنية تهدف إلى أن تبدو دولة معتدلة في المواضيع المتعلقة بالنساء، إلاّ أن مواقفها بقيت ضمن «إطار المملكة التقليدي والثقافي محافظة على تراثها الإسلامي»، عدا أن سياساتها تميز ضد النساء لصالح الرجال، الأمر الذي يدلل على أن بنية الدولة في الجوهر بنية أبوية قبلية(٦٨).

وإذا كانت عملية مواءمة الإجراءات والقرارات المتخذة، مع طبيعة المجتمع

---

(٦٦) سعيدة الرحموني، «المرأة العربية: من صراع الأدوار إلى الاشتراك في الأدوار،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٣ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢)، ص ٩٦.

(٦٧) نبيل الشريف، «المرأة والرجل... شريكان في التنمية،» ورقة قدمت إلى: محاضر ندوة دور وسائل الإعلام في دعم قضايا المرأة، عمان، الأردن، ١٦-١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، ص ٧.

(٦٨) الفقير، «نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية؟ النسوية والديمقراطية والمواطنة: حالة الأردن،» ص ٤٥ ـ ٤٦.

وتقاليده وعاداته أمراً مطلوباً في كثير من الأحايين، إلا أن ذلك يجب ألا يكون على حساب تنمية المرأة سياسياً. ولذلك، فإن «حراكاً نسوياً» (إن جاز التعبير) في الحياة السياسية، يتطلب العمل على تغيير الواقع الراهن، أي محاولة معالجة المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة بفعالية في التنمية السياسية، انطلاقاً من واجب المرأة وحقها في المشاركة في عملية التطور، وبناء مجتمع ديمقراطي مبني على احترام الفرد وقيمة الإنسان، وارتكازاً على ضرورة تبوؤ المرأة مواقع فاعلة في صنع القرار وفي مؤسسات المجتمع المدني[٦٩].

إن ما سبق ذكره يتطلب مبادرة الجهات الرسمية إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لإدماج المرأة في عملية التنمية السياسية، من منطلق أن الدولة الأردنية ـ بطبيعة الحال ـ قادرة على رفع شأن النساء بشكل مؤسسي من خلال إلغاء التشريعات والقوانين المناهضة لهن[٧٠]، وتعديل قانون الانتخاب بما يضمن إلغاء الصوت الواحد، وزيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار وفي الوظائف العليا القيادية، مع الدفع تجاه اعتماد هذا التوجه في المواقع المهمة الأخرى.

(٦٩) هالة مقصود، «حول المرأة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥)، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٧٠) الفقير، المصدر نفسه، ص ٤٧.

الفصل السابع

المـرأة الإماراتيـة... بيـن التمكيـن والتهميـش

خالد علي عبد الخالق(*)

شهدت الأعوام الأخيرة الماضية ـ وبالتحديد مع بدايات القرن الجديد ـ تطوراً ملحوظاً لوضع المرأة ومكانتها في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الإماراتي خاصة ولاسيما في تلك المجتمعات التي يغلب عليها الطابع التقليدي، فكان صدور قانون العمل الجديد في قطر الذي نص على المساواة بين الرجل والمرأة في حقوق العمل (الأجر، الترقي، فرص التدريب) من جانب، وتصعيد المرأة العمانية إلى العديد من المناصب السياسية في الحكومة العمانية من جانب ثان، ودخول المرأة الإماراتية ضمن التشكيل الوزاري الأخير على رأس وزارة التخطيط والاقتصاد من جانب ثالث، وتزايد الجدل حول أهمية ومشاركة المرأة واعطائها حق الانتخاب والترشح في السعودية والكويت من جانب رابع.

هذه الشواهد جميعها تؤكد أن هناك ميلاً حكومياً نحو تعزيز دور المرأة وتمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في المجتمعات العربية عموماً والخليجية خصوصاً (الإماراتي). ومن الواضح أن قضايا المرأة ورغم التحسن الذي يمكن تلمسه خلال السنوات القليلة الماضية لم تحظ بعد باكتساب الرأي العام، فما تزال العديد من القضايا محل جدل وعدم اتفاق عام وهو ما يمكن تلمسه بوضوح في بطء صدور التشريعات وجملة السياسات المتذبذبة والجدل المجتمعي في العديد من المجتمعات العربية.

ومما لا شك فيه أن أوضاع المرأة الخليجية بعامة ـ والمرأة في مجتمع الإمارات بخاصة ـ تمر بتحولات وتطورات جمة منذ ستينيات القرن العشرين بطريقة موازية

(*) باحث مصري.

للتحولات التي حدثت في جوانب المجتمع الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومن الأهمية بمكان تتبع تلك التحولات ورصد انعكاساتها على أوضاع المرأة، لما في ذلك من ضرورة في الكشف عن حقوق المرأة التي تجاهلها المجتمع لفترات طويلة مضت، فالتطور الاقتصادي الناجم عن اكتشاف النفط وتجارته قد زاد من الدخل العام للدولة ما أدى إلى أن تكون ـ الإمارات ـ من الدول الغنية منذ سبعينيات القرن العشرين، فهذا الوضع ألقى بآثاره الواضحة على وضع المرأة، حيث تغيرت النظرة إليها إلى حد ما وخصوصاً مع التغيرات الثقافية التي تحققت بشكل جزئي في ما يتعلق بوضع المرأة نتيجة للانفتاح على المجتمعات الأخرى، فلقد أسهم التعليم في زيادة وعي المرأة ومطالبتها بحق العمل واختيار شريك الحياة بعيداً عن سلطة العادات والتقاليد التي مارست تأثيراً قوياً ولفترة طويلة على حقوق المرأة في المجتمع العربي على نحو شامل.

غير أن خروج المرأة تحت تأثير متطلبات التنمية والوعي بأهمية مشاركتها في هذا الشأن، قد أدى إلى تحولات كثيرة على شخصيتها، واتسع عالمها المحيط بها بعد أن كانت حدوده لا تتعدى الأسرة التي تؤدي بداخلها وظائف محدودة كأم ومربية، وكان لابد من توقع تغيرات في درجات وعي المرأة طبقاً لثقافتها ومستوى تعليمها ووعيها بحقوقها. ومع ذلك فلا يمكن تحليل أوضاع المرأة في المجتمع الإماراتي بمعزل عن البناء الاقتصادي والسياسي لهذا المجتمع أو مجموعة الظروف المجتمعية التي تعيشها، ولذلك فإن مشكلة المرأة في الإمارات كامنة في جذور البناء الفوقي وبخاصة البنية الثقافية المكبلة بالعديد من القيود القانونية والثقافية والسياسية التي تعمل على عزل المرأة عن المشاركة الفعالة.

الوضع القانوني للمرأة: يمكن القول إنه ليس هناك من دساتير الدول الخليجية ما يمنع المرأة من دخول العمل العام، حيث يتشابه الإطار الدستوري الحديث في هذه الدول من حيث المبادئ المعلنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية رغم اختلاف التطبيق وذلك باختلاف الدولة، فجاءت دساتير تلك الدول موحدة في المنطق والهدف.

ويختلف الوضع الدستوري للمرأة في الخليج من قطر إلى آخر، ففي بعض الأقطار أقر الدستور فيها حقوق المرأة السياسية العامة وفي أقطار أخرى لم تعترف الدساتير بهذه الحقوق.

لقد جاءت الدساتير بصيغ عامة حيث تقوم في جملتها على التعامل مع المخاطبين بأحكامها تعاملاً واحداً رجالاً كانوا أو نساء، فعلى سبيل المثال ساوت هذه الدساتير

بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥ من الدستور المؤقت لدولة الإمارات الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ في أن باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين على أساس المساواة بينهم في الظروف ووفقاً لأحكام القانون.

ومن الملاحظ على تلك التشريعات والدساتير العربية عامة أنها اكتسبت اللمسات الديمقراطية والليبرالية في بعض موادها اكتساباً وليس نتيجة تطور ذاتي داخلي للعلاقات الاجتماعية، ما جعل الالتزام بتلك الدساتير وتطبيقها أمراً شكلياً، وينطبق هذا على قضية حقوق المرأة كحقها في العمل مثلاً، فالأقطار العربية قد تبنت في غالبيتها ما جاء في مواثيق الأمم المتحدة (الإعلان العالمي الصادر عام ١٩٦٧ للقضاء على التمييز ضد المرأة) وضمنته التشريعات المختلفة ومع ذلك بقيت الفجوة كبيرة بين الواقع والمعلن[١].

وعلى الرغم من اهتمام التشريعات والقوانين الحكومية في الدولة بدعم المرأة، إلا أن المجتمع لا يزال ينظر إلى عمل المرأة بصفة عامة نظرة يحوطها الحذر والتردد.

إن قضية عمل المرأة وتمكينها تظل قضية ثقافية بالأساس تحكمها ثقافة المرأة نفسها ونظرتها إلى قدرتها وإمكانياتها وثقافة الرجل الذي ما زال مؤمناً بقدسية الدور الأسري والتربوي للمرأة.

وعلى الرغم من كل الصعوبات والمعوقات التي تواجه المرأة الإماراتية، إلا أنها استطاعت خلال السنوات الأخيرة تحقيق العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد استطاعت الوصول إلى أرفع المناصب ومواقع التأثير والسلطة في العديد من مجالات العمل التي كانت قاصرة على الرجال من قبل، كالقطاع الحكومي والخاص ووسائل الإعلام ومراكز اتخاذ القرار... إلخ.

ولعل هذا يؤكد أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية في المجتمع، ومن ثم فلم يعد الحديث حول ما إذا كان مسموحاً لها القيام بدور أم غير مسموح لها بذلك، وإنما صار الحديث حول طبيعة هذا الدور ومداه ومجالاته، وهو ما يعنى حدوث تطور

---

(١) انظر: باقر سلمان النجار، «الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية،» ص ١٤١ ـ ١٦٢، وموزة غباش، «المرأة والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة،» ص ٢٢١ ـ ٢٣٨، في: مريم سليم [وآخرون]، **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

نوعي على صعيد المجتمع بصدد المرأة وقضاياها. وفي البداية يكون من الضروري الوقوف على العوامل التي ساهمت في تصعيد قضايا المرأة لتحتل مكانة متقدمة في أولويات العمل الوطني وذلك حتى يمكن الوقوف على حقيقة التحول المجتمعي تجاه قضايا المرأة، **ويأتي في مقدمة هذه العوامل**:

١ ـ الاهتمام الدولي بمسألة تمكين المرأة من منظور حقوقي، لا سيما في الدول النامية. وهو اهتمام تجاوز المنظور الرعائي والخدمي الضيق الذي ظل سائداً لفترة ليست بالقصيرة، الأمر الذي أصبحت معه قضايا المرأة على قمة أولويات الأجندة الدولية وأحد المحاور الرئيسية للعديد من المؤتمرات الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة.

٢ ـ توجه غالبية الدول العربية نحو إعطاء مزيد من الحقوق للمرأة، حتى أصبح موضوع تمكين المرأة من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إحدى أبرز آليات عملية الإصلاح السياسي في غالبية البلدان العربية.

٣ ـ نمو المجتمع المدني العربي، وتطور الجمعيات النسائية من داخله، أدى إلى تزايد الوعي المجتمعي والنسائي بأهمية مواجهة المشاكل والصعوبات التي تعوق دورها كشريك للرجل في الحياة، كما وفرت آليات مجتمعية جديدة لمواجهة قيود الموروث الثقافي والاجتماعي إضافةً إلى التوافق مع المنظور العالمي لحقوق الإنسان.

أولاً: عوامل التغيير في وضع المرأة الإماراتية

يمثل ظهور النفط وبيعه تجارياً نقطة الانطلاق نحو التحديث والتحول بمعناه الواسع في مجتمع الإمارات، حيث ساعدت الثروة البترولية على حدوث تحولات عديدة غيرت من ملامح هذا المجتمع اقتصادياً وثقافياً.

ويعتبر النمو الحضاري المتزايد وتغيير المؤسسات والأبنية التقليدية، فضلاً عن تغيير بنية التدرج الاجتماعي بعد اكتشاف النفط وتسويقه، من أهم التغيرات الاجتماعية، فقد بدأ التحول السكاني والحركة من البادية إلى المدينة يأخذ شكلاً مغايراً.

هذا إضافةً إلى المدينة ذاتها، التي أخذت تقوم بوظائف اقتصادية وسياسية جديدة، ما أدى إلى تغيير الصورة، هذا النمو الحضري لم يكن طبيعياً، فقد أدى هذا الانتقال السريع إلى اهتزاز العديد من القيم والعادات والمفاهيم التي تربط القبائل بشبكة من العلاقات الاجتماعية التقليدية، كما أدى إلى ظهور قيم جديدة ترتبط

بالجانب المادي لتؤثر على باقي أنشطة الحياة بصورة مباشرة ومن بين هذه القيم تغيير النظرة نحو عمل وتعليم المرأة[٢].

وعلى هذا أنشئت العديد من المدارس الخاصة بالفتيات، كما التحق العديد منهن بالتعليم العالي في الجامعات، وأتيح لهن ولأول مرة السفر إلى الخارج لتلقي العلم والمعرفة، ولقد صاحب ذلك تغيير كبير في ثقافة المرأة الإماراتية ونظرتها إلى الحياة، غير أنها أصبحت بعد الثورة النفطية مستقلة اقتصادياً نوعاً ما، إلا أنها لم تتحول بعد للحرية الكاملة في نواحي الحياة الأخرى والتي تشعرها بإنسانيتها، حيث ما زالت تتحكم فيها بعض القيود التقليدية القبلية رغم ما أدت إليه الطفرة النفطية من تغيرات. وبجانب ذلك فإن اكتشاف النفط أتاح فرصاً للعمالة الدائمة، ما أدى إلى تغيير في القيم والتقاليد دفع رجال القبائل إلى الالتحاق بالأعمال التي وفرتها الإدارة الحكومية، لأنهم أدركوا أن ذلك يشكل ضماناً أكثر لمستقبلهم ويحقق لهم ولأبنائهم امتيازاً في الوضع المادي والتعليمي والرعاية الصحية[٣]، فضلاً عن الدخول في بعض المشروعات التجارية والأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري ما أدى إلى ظهور ملامح جديدة للبنية الاقتصادية انعكس على الجوانب الاجتماعية الأخرى.

ورغم هذا فإن الوضع الحالي للمرأة في الإمارات وبخاصة في مجال العمل يشير إلى تراجع بعض النسوة عن العمل نتيجة للرفاهية التي بلغها مجتمع الإمارات بعد ظهور النفط. فبالنسبة إلى المرأة في الخليج فإن فترة الخمسينيات تميزت بخروج المرأة عموماً إلى مجال العمل، وكذلك فترة الستينيات إلا إن هذا الخروج تقلص في دول الخليج بالذات في فترة السبعينيات وحتى الآن وهذا يعود إلى اعتبار مؤداه إن الرضاء الاقتصادي كلما اتسع نطاقه، قل عدد النساء العاملات. ولو أن بعض النساء في الإمارات استطعن الوصول إلى مناصب عالية في القطاع الحكومي، وكذلك بعض الحالات في القطاع الخاص ولكن عددهن ضئيل.

لقد تأثرت البنية الاجتماعية والأخلاقية بالطفرة النفطية، وتشوهت الثقافة التقليدية لصالح ثقافة جديدة ليست واضحة الملامح ولا تنعم بالاستقرار. ومن هنا

---

(٢) موزه غباش، **المهاجرون والتنمية: رؤية اجتماعية** (القاهرة: مطبعة الوفاء، ١٩٨٦)، ص ٨٩.

(٣) عبد المالك خلف التميمي، **الخليج العربي والمغرب العربي: دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع؛ نيقوسيا: دار الشباب للنشر، ١٩٨٦)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

نشأ تزاوج بين الثقافة التقليدية والثقافة الوافدة. وخلق هذا التزاوج غير الطبيعي وغير المتكافئ ثقافة مختلطة متناقضة بلا غطاء أخلاقي واجتماعي[٤].

ولذا نجد ثقافة المرأة في مجتمع الإمارات تأثرت بهذا التغيير وفي نواح أخرى مازالت ثابتة على عهدها التقليدي، حيث مازالت بعض عناصر الثقافة المعنوية تتصارع مع عناصر الثقافة المادية الجديدة، خلال حقبة التغيير وعصر ما بعد الثروة النفطية. ومن ثم خرجت الثقافة من دائرة المحلية إلى دائرة المنظومة الثقافية العالمية، ما أدى إلى ظهور بعض الملامح الثقافية الجديدة التي لم يعهدها المجتمع من قبل، وكانت ذات تأثير واضح عليه، شاملة أسلوب حياة الفرد الإماراتي ولا سيما المرأة، وإذا كانت هناك تحولات قد حدثت على مستوى المجتمع، فلا بد من انتقال هذه التحولات إلى عالم المرأة، لكي تشكل عوامل تؤثر في ثقافتها وتتلخص هذه العوامل في ما يأتي:

١ ـ التعليم

ان من إيجابيات إرهاصات التحول الديمقراطي الذي تشهده دولة الإمارات مؤخراً نشوء مؤسسات المجتمع المدني التي تسهم في زيادة الوعي بأهمية التعليم عامة والمرأة خاصة، فقد شهدت الدوله تزايداً ملحوظاً في معدل التحاق الإناث بمراحل التعليم المختلفة هذا بجانب تنامي فاعليه المرأة داخل مؤسسات المجتمع المدني والذي يتضح بدوره في تزايد معدل مشاركتها في الجمعيات النسائية نسبيا وفي الحياة الثقافية بشكل عام.

وفي الإمارات حظي تعليم المرأة باهتمام كبير كما يلاقي قبولاً واسعاً، وقد تحققت للمرأة في مجال التعليم إنجازات عديدة، فقد حرصت الدولة في الفترة التنموية الأولى على إعطاء دفعه قوية للتعليم كما قامت السياسة التعليمية على مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث.

لقد كان للتعليم دور كبير في تنمية الوعي الثقافي والاجتماعي لدى أفراد المجتمع بشكل عام رجالاً ونساءً فكان بمثابة وقود عجلة التطور التي دفعت المرأة بشكل خاص إلى العمل خارج إطار الأسرة والمنزل، والمساهمة في إنتاجية المجتمع والدخول في ميدان الحياة العامة. لقد واكب التطور الاقتصادي تطور اجتماعي

---

(٤) أحمد الربعي، «مشكلات حول «الثقافة النفطية»،» **دراسات** (أبو ظبي)، العدد ٢ (١٩٩٠)، ص ١٦٩. والدراسة نفسها منشورة في: **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٤ (شباط/ فبراير ١٩٩١)، ص ١٣٦ ـ ١٤٤.

ازدادت معه الحاجة إلى كوادر متعلمة، فقد فرض ذلك أهميه خلق المؤسسات التعليمية وفتح مجال التعليم أمام أبناء المنطقة[٥]. ولقد مر النظام التعليمي بمراحل عديدة ازداد خلالها عدد الملتحقات بالتعليم، وازداد الاهتمام الاجتماعي بضرورة تعليم الإناث، وتشير الإحصاءات إلى حدوث تطور في عدد المدارس الخاصة بتعليم الإناث، ففي عام ١٩٨٣ بلغت نسبة مدارس البنات ٤٢ في المئة، ارتفعت في عام ١٩٩٢ إلى ٤٤ في المئة ثم إلى ٤٦ في المئة في عامي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ كما بلغ معدل المتعلمات من الإناث ٨٨,٧ في المئة مقارنة بـ ٨٢,٦ في المئة بين الذكور. كذلك وصل عدد الطالبات في مراحل التعليم (الابتدائية ـ الإعدادية ـ الثانوية) إلى ٩٠٦٥٧ طالبة في عامي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ ثم ارتفع إلى ٩٢٨٧٠ طالبة في عامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ وإلى ٩٤٨٢٩ طالبة في عامي ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ ثم ازداد بشكل ملحوظ إلى ٩٥٨٢٨ طالبة في عامي ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ حتى وصل في عامي ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ إلى ٩٩٣٦٣ طالبة.

كذلك تشير الإحصائيات إلى أن عدد الخريجات من جامعة الإمارات في الدفعة الثانية والعشرين (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢) وصل إلى ١٢٢٨٠ خريجة مقابل ٦٦٣٣ للخريجين الذكور. كذلك بلغ عدد الطالبات المبتعثات للخارج للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه ٧٧ طالبة في عامي ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤[٦].

من هنا يبرز التعليم كأحد العوامل التي أحدثت تغييراً اجتماعياً ملموساً في وضع المرأة حيث أتيح لها جميع فرص التعليم في الخارج شأنها شأن الرجل، وإن يكن ذلك بنسب محدودة حيث ما زال البعض يرفض سفر الفتاة للتعليم، كما إن التعليم عمل على فتح كثير من المجالات لعملها، وتمكنها بفضل ذلك من المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل إيجابي وإحداث تغيرات واسعة في وضعها ومكانتها داخل الأسرة والمجتمع.

٢ ـ العمل

يعتبر العمل أحد العوامل التي أسهمت في تحسين مكانة المرأة إلى حد ما ـ وقد نصت الماده ١٤ من الدستور على أن تولي الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين على أساس المساواة بينهم في الظروف وفقاً لاحكام القانون، كما أجاز المجلس الاتحادي الوطني بدولة الإمارات قانون الخدمه المدنية عام ١٩٩٩، حيث أدخل تعديلاً على

(٥) مي غصوب، **المرأة العربية: بحوث اجتماعية** (الشارقة: دار السامي، ١٩٩٣)، ص ٥١.

(٦) الإمارات العربية المتحدة، وزارة التعليم العالي، إدارة البعثات، **التقرير السنوي ٢٠٠٤** ([أبو ظبي]: الوزارة، [٢٠٠٤])، ص ٥.

المادة ٥٥ من القانون تقضي بان تمنح الموظفة إجازة خاصة براتب إجمالي ثلاثة شهور للوضع وتمنح إجازة حضانة لمده ٩ أشهر ثلاثه منها براتب إجمالي و٦ اشهر بنصف راتب إجمالي، وتمنح هذه الإجازة خمس مرات خلال خدمتها الوظيفية، ويحدد مجلس الوزراء نظام شغل وظائف الحاصلات على الإجازة أثناء إجازتهن وذلك بعد أن كانت إجازة الوضع لمدة شهرين للموظفة ـ شهر براتب وشهر من دون راتب ـ غير أن نسبة مشاركتها في قوى العمل، ما زالت ضئيلة نسبياً، وربما يعود إلى تفضيل المرأة العمل في الوظائف التي تتلاءم مع ظروفها الخاصة، ومن ثم نجدها أكثر إقبالاً على العمل في مجال التعليم والخدمات الاجتماعية، علاوة على ذلك نجد أن بعض النساء اللاتي ينتمين إلى طبقة عليا واللاتي يتمتعن بفرص أكبر للالتحاق بالتعليم العالي والتعليم خارج البلاد لا يشاركن في العمل، إلا بنسبة محدودة للغاية، وذلك يعود إلى اعتبارات التقاليد الاجتماعية والنظرة الاجتماعية للمرأة، وبناء على ذلك فإن مشاركة المرأة في مسيره التطوير والتنمية ضعيفة في الإمارات، وهذا تقريباً هو الحال في معظم دول الخليج(٧).

ومن الملاحظ حصر المرأة في قطاعات معينة من النشاط، وهي تلك القطاعات التي تتمشى مع قدراتها كما تصورها النظرة الاجتماعية، ولذا نجد نسبة النساء العاملات في الإمارات تعلو في مجالات دون غيرها. ومع ذلك بلغ عدد النساء العاملات في عام ٢٠٠٣ نحو ٢٥١١١ بنسبة تبلغ حوالى ١٤,٧ في المئة من حجم قوة العمل بعد أن كانت ٩,٦ في المئة عام ١٩٨٥ من بينها ٢ في المئة في الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار وحوالى ٦٠ في المئة في الوظائف الفنية التي تشمل الطب والتمريض والصيدلة والتدريس إضافةً إلى شغلها نحو ١٥ في المئة من مقاعد هيئة التدريس في جامعة الإمارات(٨).

كذلك نجد أن نسبة العاملين من الذكور في وزارة التربية والتعليم ٤٩,٦ في المئة والإناث ٥٠,٤ في المئة، وفي مجال الصحة ٦٠ في المئة للذكور مقابل ٤٠ في المئة للإناث، وفي الإعلام والثقافة ٨٩,٤ في المئة للذكور مقابل ١٠,٦ في المئة، وفي الداخلية ٣,٧ في المئة للإناث، أما قطاع رئاسة الوزراء وديوان نائب رئيس الوزراء، فما زال قاصراً على العمالة من الذكور.

---

(٧) سليمان موسى الجاسم، «المرأة والتعليم وقوة العمل بالإمارات العربية المتحدة،» **شؤون اجتماعية**، السنة ٨، العدد ٣١ (خريف ١٩٩١)، ص ١٨١.

(٨) الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٤** ([أبو ظبي]: الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٠٤)، ص ٥٠.

من ذلك يتضح أن أعمال المرأة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة للدولة تكاد تكون محصورة في مجالات التربية والتعليم والصحة، بينما تبدو مساهمتها في قطاعات النشاط الأخرى محدودة بل ومنعدمة، ويعكس ذلك مدى التمييز الواضح بين الرجال والنساء في حقوق العمل، والتي تبرز في الوقت نفسه المعاني الثقافية التقليدية، التي تصور القدرات المحدودة للمرأة وعدم قدرتها على القيام ببعض الأعمال، وينظر إليها على أنها مرتبطة بالذكور.

لقد استطاعت المرأة دخول حقل الإعلام، فهناك مذيعات ومعدات ومقدمات برامج في كل من إذاعة وتلفزيون دبي وأبو ظبي، وكانت أول امرأة عملت في إذاعة صوت الساحل في دبي عام ١٩٦٧، ومع ذلك لا يزال ظهور المرأة على شاشة التلفزيون يعتبر مرفوضاً من قبل جيل الآباء الذي يرى ذلك خروجاً على العادات والتقاليد الاجتماعية، وعملت في الشرطة المحلية منذ عام ١٩٧٨ غير أنه بقي عدد الشرطيات محدوداً، ويقاس على ذلك حجم عمل المرأة في المهن الأخرى مثل الصحافة والسياسة والهندسة، وربما يقف وراء ذلك عدم رغبة الآباء في تشغيل بناتهن في مثل هذه المهن. وعلى ذلك فالثقافة التقليدية المحافظة، ما زالت تحول حتى الآن بين المرأة ودخولها أنشطة العمل الأخرى والوصول إلى بعض المناصب العليا.

إن وجود المرأة في مقعد الرئاسة تجربة ما زالت تخطو إليها المرأة على استحياء رغم خطواتها الواسعة نحو التعليم والعمل، والتي قطعتها في وقت قياسي إلى حد ما، حيث مازال وجودها في تلك المكانة محاطاً بالكثير من المحاذير والترقب من الرجل والأسرة والمجتمع بل والمرأة نفسها، فالمرأة المديرة تخشى النجاح بالقدر نفسه الذي تخشى به الفشل باعتبار نجاحها محسوباً عليها، ومن الملاحظ أن المرأة لم تحقق في القطاعات الإنتاجية النجاح نفسه الذي حققته في القطاعات الخدمية كالتعليم وغيره، فهي ما زالت تحصر نفسها في الأعمال الخدمية وتبتعد عن القطاعات الإنتاجية [٩].

يمكن القول إنه رغم التفرقة الكبيرة بين المرأة والرجل في مجال العمل، فإن هناك تغيراً حدث في عمل المرأة، حيث بدأت إلى حد ما تحتل بعض الوظائف العليا التي كانت ذات يوم حكراً على الرجال وحدهم، واستطاعت الدخول في مجالات عمل أخرى غير التعليم والصحة، فقد قامت المرأة بفرض تواجدها على خارطة الاقتصاد الإماراتي الذي كان حكراً على الذكور، وتجاوزت سيدات الأعمال تلك

(٩) محمد عبد الله المطوع، «المرأة والعمل الاجتماعي،» **شؤون اجتماعية**، العدد ١٩ (١٩٨٨)، ص ٨٤.

القاعدة بتأسيس لجان وجمعيات خاصة بهن وتوج ذلك بتأسيس مجلس سيدات الأعمال، تديره عضوات إماراتيات، ويصل حجم الاستثمار المادي فيه إلى ١٢,٥ مليار درهم، مما يعنى قدرة المرأة على العمل الاقتصادي والمشاركة في التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني[١٠].

٣ ـ العمالة الوافدة

تشير الخاصية السكانية لأقطار الخليج العربي، إلى قلة عدد السكان وكثرة المهاجرين العرب وغير العرب إلى هذه الأقطار، ففي كل هذه البلدان هناك وجود سكاني كبير من غير المواطنين يتعدى تقديره نصف السكان في ثلاث منها، فبينما كانت نسبه المواطنين من سكان البلاد الخليجية في منتصف السبعينيات في حدود الثلاثة أرباع، وتفاوتت هذه النسبة بشدة من بلد لآخر، فتراوحت بين حوالى ٨٠ في المئة في عمان والسعودية والبحرين إلى أقل من النصف قليلاً في الكويت وإلى الثلث أو أقل في قطر والإمارات.

وقد كان من الطبيعي أن تتأثر المرأة الخليجية بكل المعطيات الجديدة المرتبطة بالشكل الطارئ لتدفق العمالة، ومن ثم خلخلته لكثير من القيم ففي الحقبة النفطية مثلاً اتجهت المرأة إلى مجال الخدمات بعد أن اتجه التعليم إلى التخصصات الوظيفية الخدمية، فزادت نسبة المرأة العاملة باطراد في البنوك والشركات والفنادق والمطارات والجامعات . . إلخ. وهذا يتضح في عدد من الدول الخليجية أكثر من غيرها، وذلك بالطبع كان مؤشراً إيجابياً لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، ولكن كان له أيضاً جانبه السلبي، اذ لم يكن لها أساس حضاري أو تربوي في تلك الدول، وإنما جاء مرافقاً لطفرة حديثة وبالتالي كانت تلك المشاركة قابلة للتزعزع في أي وقت تظهر فيه الدعوة المضادة لعمل المرأة [١١] وإحلال العمالة الوافدة محلها ـ خاصة في الأعمال التي ينظر إليها نظرة دونية ـ التي أصبحت واحدة من السمات المميزة لبلدان الخليج بعامة كسمة مرتبطة بظهور النفط.

ثانياً: الجمعيات النسائية وتنمية المرأة

على الرغم من قدم الجمعيات النسائية نسبياً في دولة الإمارات، إلا أنها بدأت في البروز خلال السنوات الأخيرة مع تصاعد الحركة النسائية الخليجية، وتطور

---

(١٠) **الاتحاد**، ١٥/ ٣/ ٢٠٠٤.

(١١) فوزيه رشيد، «المرأة والحقبة النفطية،» **الخليج**، ٢٠/ ٥/ ١٩٨٩.

نشاط هذه الجمعيات من مجالات الثقافة والترفيه والأعمال الخيرية إلى المطالبة بدور سياسي وبحث موقع المرأة في المجتمع بشكل عام. وقد ساعدها في ذلك التطور الذي لحق بالحركة النسائية العالمية والعربية، والتطور الذي لحق بوضع المرأة الخليجية ذاتها سواء من حيث التعليم أو العمل أو المشاركة في الشان العام، والقدرة التنظيمية لجمعيات المرأة وهذه القدرة أعطتها ضغطاً وتأثيراً في المجتمع. وتمحورت أهداف الجمعيات النسائية في النهوض بالمرأة الخليجية ورفع مستواها ووعيها الثقافي والاجتماعي وإدماجها في التنمية الشاملة والقضاء على الأمية ومظاهر الجهل والتخلف بين فئات النساء ونشر الوعي الثقافي والصحي والاجتماعي بين الأسر في المجتمع.

لقد جاءت البداية من خلال نخبة من السيدات المتعلمات اللائي أدركن ضرورة وجود تنظيمات وجمعيات تعبر عنهن وتسعى إلى إشراكهن في المجتمع بصورة فعالة، لقد جاء هذا التنظيم للجمعيات النسائية من قبل الشرائح النسائية المتعلمة (النخبة) التي أخذت تزداد عدداً، والتي لم تعد تقبل بالأدوار التقليدية والمواقع الهامشية، وتمثلت البداية في عام ١٩٦٧ من خلال عدة سيدات أحسسن بمسؤوليتهن تجاه المجتمع وأخذن على عاتقهن مسؤولية تطويره والمساهمة في تنميته وذلك خلال فترة السبعينيات، إلا أنها ما لبثت أن أخفقت جهودهن في تحقيق أهدافهن وذلك ربما يرجع إلى أسباب عديدة: كعدم تقبل المجتمع لهن، واعتبار جهودهن خروجاً على العادات والتقاليد وتحريضاً للنساء على الخروج عن الأعراف، كما قد يرجع إلى أن تلك الفئة لم تراعِ تلك الأسباب وعدم اتخاذها الأسلوب المناسب في التدرج للدخول في المجتمع من التحرر في المظهر والملبس والأفكار مما كان يتنافى مع العادات والتقاليد المحافظة مما أدى إلى رفض المجتمع لهن على الرغم من أهدافهن التنموية.

ثم أعقبتها فترة من الهدوء إلى أن تولت وزاره الشؤون الاجتماعية الإشراف على هذه الجمعيات عام ١٩٧٤ وأخذت بذلك الصفة الرسمية والشرعية التي لا يمكن مقاومتها وإن كانت أنشطتها محدودة بحكم محدودية المعونات التي تقدمها الوزارة.

وجاءت أول محاولة لتأسيس جمعية نسائية في عام ١٩٦٧م عندما تأسست «جمعية النهضة النسائية» في رأس الخيمة، ثم تأسست في دبي جمعية باسم «فتاة عمان» والتي سرعان ما أخذت اسم جمعية النهضة النسائية، وقد ركزت نشاطاتها على محو الأمية وتنظيم ندوات ومحاضرات تهتم بواقع المرأة، وقد ساهم نجاح هذه

الجمعية في تحقيق أهدافها النهضوية في فتح الباب لتأسيس جمعيات نسائية أخرى في كل من أبو ظبي عام ١٩٧٣م وأم القيوين وعجمان عام ١٩٧٤م، ثم جاء تأسيس الاتحاد النسائي العام الذي ضم مختلف الجمعيات النسائية عام ١٩٧٥م، وحاول الاتحاد النسائي توحيد الأهداف والنشاطات والاستفادة من الخبرات والتجارب المختلفة للجمعيات النسائية بالإضافة إلى التمثيل والتحدث الرسمي باسم الجمعيات النسائية في الداخل والخارج.

ويهدف الاتحاد النسائي والجمعيات النسائية عموماً في الإمارات إلى تحقيق عدة غايات أهمها: تقديم الخدمات والنشاطات الخيرية والاجتماعية، وإتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في أداء واجبها تجاه الوطن، والسعي وراء حل المشكلات التي تعاني منها المرأة، والإسهام في حل مشكلات الأسرة والحفاظ على ترابطها، وأخيراً تطوير قدرات المرأة وتأهيلها للمشاركة في الإنتاج، وقد تم تخصيص ميزانية مستقلة للاتحاد(١٢).

الجدول رقم (٧ ـ ١)
الجمعيات النسائية في الدولة

الجمعيـة	المقـر	سنة الإشهار	المؤسسين
النهضة النسائية	دبي	١٩٧٤	٢٩
الاتحاد النسائية	الشارقة	١٩٧٤	ـ
الجمعية النسائية	أم القيوين	١٩٧٤	٧٥
أم المؤمنين النسائية	عجمان	١٩٧٤	١١
الاتحاد النسائي	أبو ظبي	١٩٧٥	٥
نهضة المرأة الظبيانية	أبو ظبي	١٩٧٥	ـ
نهضة المرأة	رأس الخيمة	١٩٧٩	٩

ويتضح من الجدول السابق أن هناك ست جمعيات نسائية في الإمارات وذلك بواقع جمعية واحدة في كل إمارة من إمارات الدولة، ما عدا إمارة الفجيرة التي لم تشهد تأسيس جمعية نسائية تتولى رعاية مصالح المرأة وتنظم نشاطاتها، كذلك يتضح

(١٢) راشد محمد راشد، **واقع الجمعيات ذات النفع العام: دراسة إحصائية** (أبو ظبي: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٩٨٩)، ص ١٦.

أن الجزء الأكبر من هذه الجمعيات قد حصلت على الإشهار الرسمي من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال أعوام متقاربة هي ٧٤ ـ ١٩٧٥م، ما عدا جمعية نهضة المرأة في رأس الخيمة التي جاء إشهارها رسمياً عام ١٩٧٩م، بالرغم من أنها كانت أول جمعية نسائية قد تأسست في الإمارات، وفي عام ١٩٩٥ أعلن تأسيس نادى السيدات في أبو ظبي، وبعدها بثلاثة أعوام تم إشهار لجنة تنسيق العمل النسائي في أبو ظبي أيضاً لتضم أبو ظبي بذلك **أربع مؤسسات مدنية معنية بالعمل النسائي**. وبذلك يصل عدد الجمعيات النسائية إلى ٩ جمعيات، حصلت على ٢٠,١ في المئة من قيمة الدعم الحكومي لجمعيات النفع العام البالغ ٣٦٥٩ مليون درهم عام ٢٠٠٣[١٣].

ولا شك في أن تصدر نساء مجتمع النخبة المحلية للعمل النسوي قد أمن لها الدعم الرسمى الكبير، كما إن منحاها الرعائي أصبح للجهاز الرسمي النموذج الذى يجب أن تحتذي به المؤسسات الأهلية الأخرى، وتنتظم هذه الجمعيات في الاتحاد النسائي الذي يعتبر ممثلاً للمراة في العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعيات النسائية الأولى التي تأسست في الإمارات ارتأت استخدام كلمة «نهضة» ضمن اسمها وهي الكلمة التي تحمل دلالات نهضوية، وارتبطت برغبة الشعوب بالنهوض على أثر انحسار الاستعمار، كما إنها ارتبطت بالمفاهيم المرتبطة بالنهضة العربية والقومية، ، ويلاحظ في هذا السياق أن الجمعية النسائية في عجمان هي الوحيدة التي أضافت كلمة «أم المؤمنين» إلى اسم الجمعية وذلك حرصاً منها على تأكيد البعد الديني لنشاطاتها واتجاهاتها.

ومن الملاحظ على نشاطات وفعاليات تلك الجمعيات أنها تركز على الجانب الدينى في المقام الأول، فالنشاط الدينى هو السائد بالنسبة إلى كل الجمعيات النسائية في الإمارات ولعل هذا راجع إلى أن الدين يعتبر جزء هاماً ومكوناً رئيسياً من بناء الفرد العربي وشخصيته.

إن الجمعيات النسائية تركز في غالبها على الأنشطة الدينية وأن الندوات لا علاقة لها بقضايا المرأة وأنها تعانى ركوداً واضحاً في إداراتها. إلا أن وجود هذه الجمعيات في حد ذاته في ظل ظروف مجتمع الإمارات يمثل خطوة على الطريق، اذ يدل على بدء تبلور وعى قومي أدرك أهمية العمل التطوعي المؤسسي، فحوالى ٦٠ في المئة من محاضرات جمعية النهضة النسائية في دبي كانت محاضرات دينية و٨٠ في المئة

(١٣) التقرير السنوى الثالث للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٣ (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٤)، ص ٦٥ ـ ٦٦.

من محاضرات جمعية الاتحاد النسائي في الشارقة كانت ذات موضوعات دينية. وركزت جمعية أم المؤمنين في عجمان نشاطاتها وندواتها على الجانب الدينى فكانت حوالى ٦٠ في المئة من إجمالي المحاضرات، وتنخفض نسبة المحاضرات الدينية في جمعية نهضة المرأة الظبيانية إلى أقل من ٣٠ في المئة، وما عدا ذلك يلاحظ في العموم التزام الجمعيات النسائية بشكل خاص بالموضوعات الدينية خلال المواسم الثقافية التي يلاحظ أن معظمها مكرر، وليست ذات مساس بقضايا المرأة وما تعانيه من مشاكل يومية وحياتية، ورغم ذلك فإن أهم إنجاز للجمعيات النسائية حتى الآن يتركز في مجال برامج محو الأمية والتي حققت حتى الآن نتائج مهمة تمثلت في التحاق مجموعة كبيرة من طالبات هذه الجمعيات بالجامعة.

لقد حققت الجمعيات النسائية طوال تاريخها أهدافاً عديدة، حيث استطاعت ان تصل بخدماتها للمرأة في المناطق النائية بفضل الدعم المادي والمعنوي، كذلك اتسعت نشاطات الجمعيات وتطورت خدماتها، لكي تشمل المرأة وأطفالها وأسرتها بأكملها، كما نجحت الجمعية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وفي مجال رعاية الطفولة افتتحت دور الحضانة ورياض الأطفال، وقد قدمت الجمعيات للأطفال مختلف الخدمات التعليمية والرعاية الصحية والاجتماعية في كل فروع الجمعيات، كذلك تنوعت المحاضرات والندوات التي تقدم للمرأة في نطاق توعيتها دينياً واجتماعياً وصحياً وثقافياً. وجاءت الدورات المختلفة التي تقدمها الجمعية في الكمبيوتر باللغتين الإنجليزية والفرنسية والخياطة والتفصيل والرسم على الحرير والطباعة لتزيد من إنجازات الجمعية في مجال العمل الوطني وخدمة المجتمع. إضافة إلى المشاركة الفعالة في دورات الدفاع المدنى للتدريب على كيفية إطفاء الحرائق وحماية الأرواح والممتلكات، كذلك فتحت فصول لتحفيظ القرآن الكريم، كما قدمت الجمعية أيضاً للمرأة نادياً صيفياً تشرف عليه لجان الجمعية المختلفة لتشجيع الفتيات على قضاء أوقات فراغ مثمرة من خلال الندوات الثقافية والدينية إلى جانب أنواع الرياضات المختلفة [١٤].

وتجدر الإشارة إلى انخفاض الإقبال على الجمعيات النسائية وعزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية فيها، فعدد النساء اللائي أسسن جمعية أم المؤمنين ١١ امرأة، وعدد المؤسسات لجمعية النهضة في دبي لا يتجاوز ٣٠ امرأة، ولا يعرف بالتحديد عدد المؤسسات لكل من جمعية الاتحاد وجمعية نهضة المرأة الظبيانية، اللتين جاء

(١٤) الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، **منشورات وزارة الإعلام والثقافة** (أبو ظبي: مطابع الدوحة الحديثة، ١٩٩٢)، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

تأسيسهما بقرارات رسمية . . . ! كذلك فإن مجموع عدد العضوات العاملات في الجمعيات النسائية بلغ ١٠١٨ عضوة أي بمتوسط قدره ١٧٠ عضوة لكل جمعية[١٥]، ويلاحظ أن عدد العضوات العاملات في جمعية أم القيوين قد بلغ ٥٠ عضوة فقط في حين أن عدد العضوات العاملات في جمعية نهضة المرأة في رأس الخيمة تجاوز ٥٠٠ عضوة [١٦]، ويبدو هذا الرقم الأخير مبالغاً وغير معبر وربما كان يشير إلى عدد النساء اللاتي ساهمن في نشاطات الجمعية وليس عدد العضوات العاملات. من ناحية أخرى فإن الجمعيات النسائية تعاني من ركود واضح في إداراتها لعدم قدرتها على استقطاب الطاقات النسائية الجامعية، فمعظم مجالس الإدارة لم يطرأ عليها أي تعديل منذ التشكيل الأول لها، بل إن جمعية النهضة في دبي عقدت آخر اجتماع لجمعيتها العمومية في ١٧/ ٤/ ١٩٨١، ومنذ ذلك التاريخ لم يعقد أي اجتماع ؟!

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشاركة المرأة في الجمعيات لا تقتصر على الجمعيات النسائية، إذ هناك العديد من الجمعيات التي تضم في عضويتها نساء، بما في ذلك الجمعيات الدينية التي يوجد من لجانها لجنة نسائية، كما إن المرأة عضوة في مجالس إدارة جمعية الاجتماعيين والأطباء، والمهندسين، والتجاريين.

لكن رغم العزوف عن المشاركة في الجمعيات النسائية، فإن الدولة الاتحادية أعطت الجمعيات أولوية في برنامج الدعم الحكومي المقدم لجمعيات النفع العام وذلك من منطلق التركيز الواضح على تنمية المرأة والطفولة ودعم مؤسساتها وجمعياتها، ولا شك أن استمرار هذا الدعم مهم من أجل زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية وترسيخ دورها في بناء المجتمع المدني في الإمارات.

ومن إسهامات الاتحاد النسائي المهمة وضع «الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات» التي دشنتها قرينة الشيخ زايد، رئيسة الاتحاد النسائي العام في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ وأعلنت بدء العمل بها. وقد شارك في إعدادها الاتحاد النسائي العام وفرق وطنية من مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الدولة وخبراء من منظمة الأمم المتحدة لتنمية المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتتلخص مجالات الاستراتيجية الوطنية في ثمانية محاور رئيسية وهي المرأة والتعليم،

---

(١٥) محمد هويدي [وآخرون]، **عزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية في الجمعيات النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة** (عجمان: جمعية أم المؤمنين النسائية، ١٩٩٣)، ص ٧.

(١٦) راشد، **واقع الجمعيات ذات النفع العام: دراسة إحصائية**، ص ١٦.

المرأة والاقتصاد، المرأة والعمل الاجتماعى، المرأة والإعلام، المرأة والتشريعات، المرأة واتخاذ القرار، المرأة والتنمية، المرأة والصحة.

ثالثاً : الدور التنموى للمرأة الإماراتية

لا يختلف وضع المرأة في الخليج عنه في بقية الدول العربية. ولاتشذ المرأة الإماراتية عن المرأة العربية لأنها تشاركها معظم الهموم باستثناء أقرب إلى الكم عن الكيف [١٧]. فلقد كان الاقتصاد يعتمد على الزراعة وصيد اللؤلؤ والتجارة ورعي الأغنام ويعطي تقسيم العمل آنذاك أهمية خاصة للمرأة نتيجة مشاركتها في هذه الأعمال بطرق مختلفة. ومع بداية الحقبة النفطية فقدت المرأة دورها تدريجياً نظراً لتدهور قيمة العمل نفسه الذي أخذت تتولاه العمالة الوافدة، مما أفقد المرأة دورها الاجتماعي الذي اكتسبته من خلال العمل في فترة سابقة، ولكن هذا التراجع لم يكن إلا تراجعاً مؤقتاً، فلقد شهدت المنطقة في سبعينيات القرن العشرين حركة نشطة في التعليم لكل أفراد المجتمع بما في ذلك المرأة التي انخفضت نسبة أميتها بوتائر مرتفعة، وازداد عدد الطالبات في المدارس النظامية ودخلت الفتاة الجامعة ومن ثم دخلت سوق العمل في وظائف جديدة لم تعهدها من قبل. فلم يعد عملها يقتصر على العمل المنزلي وإنما دخلت قطاع العمل في التعليم والمستشفيات والمكاتب الحكومية. وفي مرحلة لاحقة دخلت قطاعات الشرطة.

ومن هنا فقد وضعت الدولة على عاتقها منذ قيام الاتحاد قضية التعليم في مقدمة أولوياتها، وذلك لارتباطها الواضح بين التعليم والتنمية، لقد كان لتلك السياسة التعليمية التي انتهجتها الدولة اتجاه تعليم الإناث أثر كبير في الدفع بهن إلى سوق العمل.

لقد بلغت نسبة مشاركة المرأة من إجمالي قوة العمل بالدولة وفقاً لإحصائيات وزارة التخطيط ١٣,٧ في المئة فقط في العام ٢٠٠١ محققة بذلك تطورات متلاحقة مقارنة بالفترة الممتدة من عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥ في مختلف المجالات مثل التعليم، الصحة، الإعلام والاتصالات، تكنولوجيا الكمبيوتر، القانون، التجارة وصناعة النفط حيث بلغت مشاركتهن حوالى ٥٩ في المئة من قوة العمل المواطنة من بينها ٣٠ في المئة في الوظائف العليا القيادية المرتبطة باتخاذ القرار كوكيل وزارة وبعض المناصب الدبلوماسية كما تشغل ٦٠ في المئة من الوظائف

(١٧) عبد الباسط عبد المعطي، «الوعي الزائف للمرأة الخليجية،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الإقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، نظمته الجمعية الثقافية النسائية، الكويت، ١٩٨١، ص ٣٢٢.

الفنية وحوالى ١٥ في المئة من مقاعد هيئة التدريس في جامعة الإمارات.

وأصبحت النساء يتولين حالياً إدارة شركات في قطاعات التجارة والمضاربات المالية والخدمات العقارية والتأجير والتصنيع والمطاعم والفنادق والمقاولات وهو ما يتعارض مع ما كان عليه الحال قبل سنوات حين كانت المرأة تتواجد فقط في قطاعات التعليم والخدمات الطبية، ويرجع السبب في ذلك إلى الاستفادة من الفرص التعليمية التي توفرت لهن حيث شهدت السنوات الأخيرة دخولهن إلى قطاعات كانت في السابق حكراً على الرجال ؛ حيث ارتفعت نسبة التعلم بين النساء في الإمارات بشكل كبير من ٢٢,٤ في المئة عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ٨٨,٧ في المئة عام ١٩٩٥ واستمرت معدلات التزايد في نسبة التعلم بين نساء الإمارات على مدار العقد الماضي، وهذه الطفرة التعليمية انعكست بالتأكيد على دخولها إلى سوق العمل.

ويأتي في هذا السياق اهتمام الدولة بمسالة التمكين الاقتصادي للمرأة وسعيها نحو التخفيف من آثار عمليه الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وآثارها السلبية التي طالت الفئات المهمشة ولذا فقد تضمنت الإجراءات الاصلاحيه الاجتماعية والاقتصادية العديد من المشروعات التي تساعد على تدعيم الحقوق الاقتصادية للمرأة وتمكينها .

وقد انعكست تلك الإجراءات على الواقع الاقتصادي للمرأة الاماراتية إذ شهد قطاع الأعمال تضاعف عدد الموظفات أربع مرات في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠، ١٩٩٠ بما نسبته ٥٠,٣ في المئة و١٦,٠٣ في المئة على التوالي. وعلى الرغم من أن معظم الموظفات يعملن في القطاع العام، وخاصة في دوائر الصحة والتعليم والخدمات، إلا أن ذلك لا ينفي وجود نسبة من المتخصصات في الهندسة والعلوم والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والقانون والتجارة وصناعة النفط يعملن في قطاعات أخرى، إذ لوحظ إقبال نسوي مؤخراً على الوظائف في جهاز الشرطة وفي الجيش.

كذلك من ضمن مؤشرات تسارع مشاركة المرأة الإماراتية في قطاعات الأعمال، زيادة نسبة التراخيص التجارية الصادرة للإماراتيات إذ بلغت ٦,٧ في المئة من إجمالي التراخيص الممنوحة عموماً للإماراتيين، وقد تركزت معظم هذه الاستثمارات في قطاعات التجارة والأعمال المصرفية وشركات الصيانة والعقارات والسياحة والفنادق فضلاً عن الأعمال الحرفية البسيطة[١٨].

(١٨) **التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٤** (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٥)، ص ٧٨.

وبالرغم من تغير النظرة إلى عمل المرأة في الإمارات بصورة عامة فما زال إقبالهن على العمل في القطاع الخاص أقل نتيجة لضعف إقبال الإماراتيين ذكوراً وإناثاً على العمل في مؤسسات القطاع الخاص لطول فترات العمل فيه من ناحية وقلة المزايا التي يوفرها للعاملين فيه مقارنة بمزايا العمل الحكومي من ناحية ثانية، ويشكل الإماراتيون ما نسبته حوالى ٢ في المئة فقط من إجمالي العاملين في القطاع الخاص.

وفي أيار/ مايو عام ٢٠٠٣ تأسس مجلس سيدات الأعمال الإماراتيات والذي يعمل في إطار غرف التجارة والصناعة بالدولة والذي يهدف إلى تطوير المهارات الشخصية لدى سيدات الأعمال وزيادة الثقة بأنفسهن في إدارة أعمالهن بما يسهم في دعم الاقتصاد، كذلك يهدف إلى تطوير القدرات المهنية للمرأة الإماراتية وتحفيزها لدراسة التخصصات العلمية المناسبة لتلبية متطلبات السوق والمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني للدولة إلى جانب توعيتها بأهمية ترشيد الاستهلاك وتنظيم ميزانية الأسرة وغرس السلوك الاستهلاكي السليم في النشء الجديد لتصبح عملية الترشيد جزاء من العادات الاجتماعية. وانضم المجلس إلى مجلس الأعمال العربي في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، كما شكلت لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي لجنة استشارية لدعم سياسة التوطين في القطاع المصرفي وبلغ عدد المواطنات في القطاع المصرفي حتى عام ٢٠٠٢ نحو ١٧٧٦ موظفة يشكلن ٥٧ في المئة من عدد المواطنين العاملين في هذا القطاع ونسبته ٩٣,٢ في المئة من عدد الإناث الإجمالي في القطاع المصرفي.

الجدير بالذكر أنه بلغ حجم الاستثمارات في الأعمال التي تديرها إماراتيات بصورة كاملة عام ٢٠٠٢ حوالى ٣,٥ مليار دولار مقابل نصف هذا الرقم قبل عقد من الزمان ؛ وهو إسهام بارز للمراة في أحد المجتمعات الخليجية [١٩]. كذلك تشير إحصائيات دائرة التنمية الاقتصادية في دبي، إلى أن الدائرة تتلقي في المعدل نحو ١٥ طلباً من سيدات للحصول على تراخيص تجارية، تتراوح بين الديكور والتصميم الهندسي وصالونات التجميل والرشاقة، وحتى شركات التجارة العامة وتكنولوجيا المعلومات[٢٠].

وكذلك تشارك المرأة في دولة الإمارات في أعمال الشرطة والأمن العام، وتعتبر الشرطة النسائية من أهم تنظيمات وزارة الداخلية في الدولة، كما إنها تمارس أعمالها في مجالات الأمن التي تخص المرأة، إضافة إلى ذلك يوجد فيلق نساء ضمن القوات

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٢٠) **التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠٠٤** (دبي: دائرة التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٥)، ص ٢٧.

المسلحة، كما إنشأت الدولة كلية تدريب عسكرية للمرأة في أبو ظبي تحمل اسم (خولة بنت الأزور) وهي امرأة ذات تاريخ عريق عند العرب، وتشرف كلية خولة بنت الأزور العسكرية على تدريب النساء اللواتي بدأت أفواجهن تتوالى منذ العام ١٩٩٢، وهذا العام الذي شهد تخرج ٥٩ امرأة، بعد دورة تدريبية استمرت ستة شهور، تضمنت، إلى جانب التعليم النظري، تدريباً عسكرياً منتظماً. انخرطت المرأة في صفوف القوات النظامية بالقوات المسلحة والشرطة والجمارك. وتتدرج المرأة في وظائف الشرطة وتصل إلى رتبة عسكرية متقدمة.

وتجدر الاشارة إلى أن المرأة في ممارستها عملها في مجال الشرطة قد وفرت لها كل العوامل التي تساعدها على أداء دورها بكفاءة، فهي تجد الأمن والحماية وجهات الشكوى التي يمكن اللجوء إليها عند الحاجة، إضافةً إلى حرية اختيار المرأة الجنس الذي ترغب في التعامل معه لوجود التفاهم المشترك خصوصاً في بعض الأمور الحساسة الخاصة بالنساء(٢١).

إنّ التغير الحادث في وضع المرأة الإماراتية المعاصرة ـ تغير كمي لا نوعي ـ إن المرأة في المجتمعين البدوي والريفي فاقت أختها المتعلمة في الإنتاج. ومع التسليم بدور التحضر في تعليم المرأة وخروجها من خدرها لكننا نرغب في الإشارة إلى مسألة ربما ترتبط بالطبيعة الخاصة للتحضر في المجتمع الإماراتي وهي تراجع إنتاجيه المرأة الإماراتية المعاصرة عما كانت عليه قبل عقدين من الزمان أو أكثر ؛ فقد تزايد عدد الحضور النسائي في المجتمع كمياً لكنّ فاعلية هذا الحضور ضعيفة فغالباً ينظر لعمل المرأة لا من زاوية الإنتاج بل من زاوية سد الشاغر ويترتب على هذه النظرة ضعف أخلاقيات الإنتاج وعدم احترام عمل المرأة وحصره في قطاع الخدمات، وبالتالي غيابها عن العمل المنتج ومع أن هذه النظرة تنسحب على المجتمع ككل فالمرأة لا تزال تحمل أوزار الماضي والعادات والتقاليد الموروثة.

رابعاً: المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية

يمكن اعتبار الحركة النسائية في تلك الفترة داخل مجتمع الإمارات، أحد أنواع المشاركة السياسية للمرأة، حيث ترتب على ذلك، وجود جبهة واعية تدافع عن حقوق المرأة الإماراتية، فالنهضة النسائية الشاملة التي تعم مظاهرها جميع مرافق مجتمع الإمارات تعتبر تجربة رائدة تختلف عن سائر تجارب الحركات النسائية

(٢١) النجار، «الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية،» وغباش، «المرأة والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة،» ص ٢٢٩.

الأخرى، لأنها تمتاز بقصر المدة الزمنية وبشمولية المكاسب التي تحققت.

ومن الجدير بالذكر أن النهضة النسائية للمرأة الإماراتية، ما كان لها أن تحقق نجاحاً لولا تبني الدولة لفكرة تنمية المرأة، وتقديم الدعم الملائم لازدهارها، وهذا بلا شك يعتبر نتيجة للتطور العالمي الذى يتجه نحو اشراك النوع وتمكين الفئات المهمشة.

ويرجع اهتمام الحكومات الخليجية عموماً والإمارات على وجه الخصوص بالعمل السياسي للمرأة في الآونة الأخيرة إلى الأسباب التالية:

١ ـ أصبحت الظروف الدولية مساندة لقضية المشاركة السياسية للمرأة، فابتداء من عام ١٩٧٢ عندما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ سنة دولية للمرأة، ومؤتمر نيروبي الدولي عام ١٩٨٥، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاجن عام ١٩٩٥، والمؤتمر الدولي الرابع للمرأة الذي انعقد بكين في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، والدور الاستثنائي للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ للمتابعة والتي خلصت تقارير الدول المشاركة في هذه المؤتمرات إلى عدم حدوث التقدم المنشود، مما يدعو إلى ضرورة مواصلة الجهود للتغلب على العقبات التي تعوق إدماج المرأة في الأنشطة والمراكز السياسية.

٢ ـ العولمة ومجموعة التوجهات العالمية ذات البعد المستقبلي والتي قد تستخدم لصالح المرأة، ومن ثم لا بد من تتبع ما تفرزه العولمة والإفادة من الجوانب الإيجابية التي تحويها هذه الظاهرة مثل كونية مبادئ حقوق الإنسان واحترام الخصوصيات الثقافية والتصدي للنظم الاستبدادية ومقاومة الجوانب السلبية لها، وأهمها استثمار المرأة نصف المجتمع في عملية التنمية التي تواجه بمنافسة عالمية.

٣ ـ أصبحت عملية مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة ملحة، حيث لم تكن المرأة في دول الخليج بعيدة عن التطور الحادث من حولها إذ صار لها حضورها في مختلف المجالات بل دخلت معترك الحياة السياسية، وصار هناك وزيرة للتربية في قطر، وثلاث وزيرات للتعليم والسياحة ورئيس للهيئة العامة للصناعات الحرفية بمرتبة وزير في عمان، ووزيرة للصحة في البحرين، ووزيرتين في الإمارات للاقتصاد والشؤون الاجتماعية، ووزيرة للتخطيط في الكويت، وذلك لتحقيق أهداف النظام السياسي في المجتمعات الخليجية عموماً والإمارات خصوصاً، بحيث لا يقتصر حق الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية على الرجل فقط، وإنما يشمل المرأة أيضاً حتى تعطى حقاً متساوياً ومتعادلاً مع الرجل.

هذه العوامل السابقة ساهمت في دفع المرأة نحو المشاركة السياسية والمجتمعية، وعلى الرغم من عدم وجود قوانين تمنع المرأة من شغل المناصب الحكومية العليا، إلا أن عدداً قليلاً جداً من النساء شغلن هذه المناصب.

وقد شهدت السنوات الأخيرة دخول النساء الإماراتيات إلى قطاعات كانت تعتبر في السابق حكراً على الرجال. وعلى الرغم من عدم ولوج المرأة الإماراتية العمل السياسي ودخولها المجلس الوطني الاتحادي فحتى الآن لا توجد عضوة ضمن المجلس الوطني الاتحادي الذي يضم ٤٠ عضو يمثلون الإمارات السبع بالرغم من إعلان الشيخة فاطمة بنت مبارك في عام ١٩٩٨ أنه سيتم تعيين نساء بصفة مراقبات في المجلس لتدريبهن على تعيينهن في نهاية الأمر أعضاء أصليين، إلا أن وزارات ومؤسسات الإمارات المختلفة ضمت العديد من السيدات الناجحات في مواقع عملهن كوكيلات أو مساعدات أو مديرات، كما بلغ عدد الدبلوماسيات عام ٢٠٠٤ اللاتي يعملن في وزارة الخارجية ٢٣ دبلوماسية بينهن وزيرات مفوضات.

واستطاعت المرأة الإماراتية تحقيق نقلة في وضعها في المجتمع عام ٢٠٠١، بتمثيلها في المجلس الاستشاري الوطني لإمارة الشارقة، بخمس سيدات في أول مشاركة نسائية في العمل البرلماني في الدولة وحضورها جلسات المجلس الوطني الاتحادي وطرح مناقشة مختلف القضايا الوطنية ليبرز دور المرأة الإماراتية السياسي[٢٢].

ومنذ قيام حكومة الاتحاد، ظلت الحكومات المتعاقبة تخلو من أي حضور نسائي في مجلس الوزراء، وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ حظيت المرأة بمنصب وزيرة حيث تم تعيين لبنى القاسمي وزيرة للاقتصاد والتخطيط. وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٦ تم تعيين مريم الرومي وزيرة للشؤون الاجتماعية.

وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها المرأة الإماراتية في السنوات القليلة الماضية، إلا أن مشاركة المرأة سياسياً لا يزال ضعيفاً ويرجع ذلك إلى:

ـ **ثقافة المجتمع**: لا شك في أن منظومة القيم والتقاليد الاجتماعية والتي تتلاقى مع خصائص الثقافة السياسية في المجتمع الإماراتي تؤدي دوراً مهماً ومؤثراً على مدى قبول المجتمع المشاركة السياسية للمرأة، فهذه القيم والتقاليد التي تتلاقى وتفسيرات وتأويلات معينه لأحكام الشريعة الإسلامية تمثل قيداً بل تشكل قيوداً على

(٢٢) انظر مركز المرأة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» على الموقع: <http://www.escwa.org.ib/arabic/divisions/cfw/main.html>.

قبول المجتمع أو سماحه بقدر من المشاركة السياسية للمرأة. لقد أدت هذه القيم والتقاليد إلى بلورة رؤية معينه للمرأة ودورها في هذه المجتمعات وهي رؤية تركز على الجانب الأنثوي الفسيولوجي للمرأة، وما يترتب على ذلك من تحديد لدور المرأة بما يتلاءم وطبيعة المرأة كزوجة وأم ومكانها الطبيعي في البيت، وامتد هذا التصور إلى مدى القبول بدور للمرأة في الحياة السياسية، أي إنّ هناك علاقة سلبية بين ثقافة المجتمع والمشاركة السياسية للمرأة، فالبعد الاجتماعي للثقافة يؤثر أو يبدو أكثر وضوحاً في ثقافة المرأة السياسية منه لدى الرجل. ويرجع ذلك إلى أن التاريخ الإماراتي لم يشهد دخول المرأة معترك الحياة السياسة منذ حصولها على الاستقلال.

ـ القوانين المنظمة للحياة السياسية للمرأة: لا شك في أن المرأة تحتاج إلى الضمانات المقننة في ظل الثقافة الحالية لحماية حقوقها السياسية، وإذا ما نظرنا إلى المنظومة القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي نجد أن بعض الدول أقرت بحقوق المرأة السياسية مؤخراً، فسلطنة عمان أقرت بحق المرأة في الانتخابات عام ١٩٩٥، وقطر أقرت حق المرأة في الترشيح والتصويت للمجلس البلدي عام ١٩٩٧، والبحرين أقرته عام ٢٠٠١، والكويت مؤخراً منحت المرأة حق التصويت والترشيح عام ٢٠٠٥، أما الإمارات والسعودية فلم يحدث بهما أي تطور بخصوص هذا الشأن.

إن مشاركة المرأة في هذا المجال ـ السياسي ـ محدودة وتتأثر كثيراً بمفاهيم وقيم الأسرة والمجتمع ولذلك نلاحظ في أكثر المجتمعات ديمقراطية وتقدماً غياب المرأة في المجال السياسي بشكل واضح مع استثناء بعض الحالات القليلة ومن ثم فإن افتقاد الحق السياسي والعمل السياسي بالنسبة إلى نساء العالم ظاهرة عامة وإن كانت بدرجات ونسب مختلفة تبعاً لروح الديمقراطية التي تخيم على الجو العام للمجتمع وطبيعة العرف السائد كحالة الإمارات.

ويمكن القول إن المرأة الإماراتية لا يزال أمامها الكثير لكي تنهض بنفسها ومجتمعها فمازال الكثير من السيدات الإماراتيات يؤمن بضرورة تفرغهن لتربية الأبناء ورعاية الزوج وقد يرجع ذلك إلى عدم إيمان المرأة بامتلاكها لقدرات وإمكانيات قد تساعدها على تحقيق التوازن المنشود بين البيت والعمل، لذلك يجب العمل على خلق الوعي لدي المرأة بقدرتها الذاتية الكامنة غير المستفاد منها كما يجب رفع درجه ثقة المرأة في قدرتها وإمكانياتها كما يجب أن يؤدّي الإعلام الإماراتي في هذا الصدد دوراً بارزاً حيث يمكنه نقل صور مشرفة عن سيدات برزن في مجالات أساسية وحيوية وكيف تمكنَّ من تحقيق التوازن المثالي بين أدوارهن المتعددة.

أضف إلى ذلك أن **على الدولة** دوراً كبيراً في إشراك المرأة في مختلف المجالات ويجب أن تتبنى الحكومة الإماراتية والقطاع الخاص برامج تفعيل دور المرأة في الإدارة من خلال التطبيق الفعلي للقوانين والتشريعات، كما إنّ على القطاع الخاص الاستثمار في مجالات مختلفة خاصة تلك التي تساعد على اكتساب المرأة مهارات لتصبح عضواً أكثر فاعلية في المجتمع.

ـ إشراك المرأة بصورة أكثر فعالية في عمليات التخطيط والتنمية ما يساعد على أن تكون شريكاً رئيساً في عملية التطور والنهوض بالمجتمع وكذلك توصل المرأة للقيادات من خلال تعزيز حضورها على مستوى التنظيمات والهيئات ومؤسسات المجتمع المدني.

ـ إطلاق المشروعات الهادفة إلى تدريب المرأة ورفع كفاءتها وقدرتها ويمثل المشروع الرائد الذي أطلق في الإمارات وهو مشروع وطني لتأهيل المواطنات العائلات للعمل وتدريبهن على استخدام تقنيات المعلومات والحاسب الآلي والإنترنت وذلك بالتعاون مع جامعه الشيخ زايد.

كذلك يجب على **المجتمع المدني** أن يؤدّي ومؤسساته المختلفة دوراً حيوياً في مجال تطوير مهارات المرأة التدريبية ورفع قدرتها المهنية وكفاءتها الإدارية والقيادية، وأن يعمل على توثيق الصلة مع القاعدة الشعبية العريضة وتنظيم الصلة المؤسسية مع الجهات الرسمية صاحبة القرار في إصدار القوانين والتشريعات التي تنص على المساواة والقضاء على النظرة التقليدية لعمل المرأة.